رؤساء الكتل البرلمانية يباشرون اليوم تنفيذ الاتفاق بتعديل المادة 65 من الدستور

السلطة والمعارضة يتفقان على تأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 30 صفر 1430هـ الموافق 25 فبراير 2009 العدد (185) Wed. 30/2/1430 - 25 February 2009 70 ريالاً 16 صفحة

اتفقت السلطة والمعارضة، أمس، على تأجيل الانتخابات البرلمانية مدة عامين.

وعلمت «النداء» أن الطرفين أوكلا لرؤساء الكتل البرلمانية إخراج الاتفاق في البرلمان عبر طلب تعديل المادة 65 من الدستور التي تحدد مدة البرلمان في 6 سنوات.

وقالت مصادر خاصة لـ«النداء» إن رؤساء الكتل البرلمانية لأحزاب المؤتمر الشعبي والاصلاح والتنظيم الناصري والبعث والاشتراكي سيتقدمون إلى البرلمان اليوم بطلب تعديل المادة الدستورية، بحيث يتم تمديد مدة المجلس الحالي عامين إضافيين.

علماً بأن المادة 65 ليست من المواد التي يتطلب تعديلها موافقة الشعب عبر استفتاء.

وطبقاً للدستور واللائحة الداخلية للبرلمان فإنه يتوجب أن يكون طلب تعديل المادة موقعاً من ثلث أعضاء البرلمان، وأن يحظى بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان عند التصويت عليه.

على أن البرلمان سيحتاج إلى 72 ساعة على الأقل لتمرير التعديل، إذ أن الدستور يشترط أن يناقش البرلمان مبدأ التعديل ومبرراته بعد مرور 72 ساعة على الأقل من تاريخ توزيع طلب التعديل.

التتمة في الصفحة 4

داخل العدد:

عن الزواج المبكر
فكري قاسم يكتب عن «المقطوبين بالله»

يحيى الراعي يقترح استثناء الحزمي والكحلاني من سن الزواج القانوني

«قصيدة حضرموت» جديد عبدالعزيز المقالح

تقيد ولاداتهم ضد مجهول وينسبون إلى أمهاتهم في وثائق بيعهم

عبيد في بيوت نواب المؤتمر بمحافظة حجة

■ وضاح المقطري

يدعى قناف... هكذا فقط، وعندما احتاج الأمر إلى ثتبيت اسمه في وثيقة رسمية لحق اسم أمه «سيار» به، مشفوعا بلقب الجارية، وذلك لأنه لا يُعرف له أب.

في الـ12 يونيو الفائت كان قناف يعامل كسلعة في محكمة كعيدنة الابتدائية بمحافظة حجة. وبارك رئيس المحكمة، القاضي هادي أبو عساج، صفقة النخاسة، فعمد وثيقة البيع التي بموجبها اشترى الشيخ عبدالرحمن أحمد سهيل علي من الشيخ حمدي محمد صغير جبران، وكلاهما من مديرية كعيدنة، إنسانا كامل الأهلية والتصرف، هو قناف الذي لا يعرف له أب، ويدعى بـ«ابن الجارية» التي تدعى «سيار».

عملية البيع والشراء التي كشف عنها المرصد اليمني لحقوق الإنسان، تمت بقبول الطرفين ورضاهما، وبمبلغ قدره نصف مليون ريال لا غير (ألفين وخمسمائة دولار)، وجاء في الوثيقة التي أصبحت رسمية ومعترفا بها من قبل السطات القضائية في البلد بموجب تعميدها من قبل محكمة كعيدنة الابتدائية ما نصه أن البيع «صحيح شرعي نافذ بإيجاب وقبول من المشتري بماله لنفسه، بمبلغ وقدره خمسمائة ألف ريال، النصف من ذلك مائتين وخمسين ألف ريال، ومعمدة من أمين المحل محمد علي علون، والشهود يحيى علي شيبة، وأحمد محمد ثابت».

كان الجميع يعرفون قناف كـ«عبد»، ويتعاملون معه وفق هذا المنطق العبودي العتيق. وبرغم أن المجتمع هناك محافظ جداً، ووصي على أنساب الناس، إلا أن كون قناف بلا أب لا يعنيهم كثيراً، فثمة انتقاص كبير لآدميته، لأنه لا يملك حريته، وحتى عندما امتلك حريته وكرامته، كان ذلك عبر عملية شراء بلغت قيمتها نصف مليون ريال فقط، اشتراه بها الشيخ سهيل من الشيخ جبران.

يبلغ عمر قناف حاليا (26 عاما)، وهو متزوج من امرأتين، لكن زيجتيه تمتا بعد شرائه وإعتاقه من قبل الشيخ عبد الرحمن سهيل، ومنذ ذلك الحين وهو يتسلل بين الحين والآخر إلى داخل أراضي المملكة العربية السعودية بطريقة غير شرعية للعمل هناك بمختلف الأعمال التي يكسب من

التتمة في الصفحة 4

مصرع جندي على يد مسلحين في نقطة عسكرية

■ الضالع - «النداء»:

لقي جندي مصرعه صباح أمس الثلاثاء أثناء تأدية عمله في نقطة سناح شمال مدينة الضالع، على أيدي مجموعة أشخاص مسلحين كانوا يستقلون سيارة طربال موديل 1980، وكانوا يحاولون المرور من النقطة

التتمة في الصفحة 4

اللجنة البرلمانية تعود من حضرموت والمهرة بتقرير من الارشيف

■ علي الضبيبي

تعمدت اللجنة البرلمانية المكلفة بالنزول إلى حضرموت والمهرة تغيير مهمتها وعادت بتقرير دون التوقعات.

وتؤكد المعلومات الواردة من أرض الكارثة أن الحياة لا تزال مطمورة على مستوى الوادي والصحراء، فيما التقرير الذي قرئ على النواب أمس يكشف أن اللجنة لم تقترب من المواطنين ولم تنقل مشكلتهم الحقيقية من داخل مراكز الإيواء. كل ما في الأمر أنها التقت قيادة المحافظتين وجاءت بتقرير رسمي من الإرشيف.

وإذ جاءت اللجنة بأكثر من 28 ملاحظة ومثلها توصيات فإن أهم ما توصلت إليه: إدانة شديدة لوسائل الاعلام. وإذ أفردت الجزء الأكبر من التقرير للجانب الحكومي وضمنته جداول وأرقاماً رسمية مؤرشفة، أعطت لكلام المواطنين 5 أسطر، وأكدت على أن أهم ما لاحظته هو أن زيارة «فخامة الرئيس ساعدت كثيراً في تخفيف أثر الكارثة على المتضررين ورفعت جهود الانقاذ والايواء والاغاثة بوتيرة عالية».

منظمات مدنية تثمن إلقاء القبض على متهم رئيسي بقتل القدسي

ثمنت منظمات مدنية في صنعاء جهود الأجهزة الأمنية الأخيرة، والتي أدت إلى إلقاء القبض على أحد المتهمين الرئيسيين في قضية استشهاد الطبيب درهم القدسي، ودعت إلى القبض على كافة المطلوبين في القضية.

وشددَّت المنظمات في بيان لها صدر أمس على أن أية صيغة تضامن مدني مع أسرة الطبيب، لا تعني الدخول في اصطفافات مناطقية بقدر ما تؤكد على قيم التضامن المدني المجرد من الأهواء والنزعات الضيقة. داعية إلى استمرار التضامن مع أولياء دم الطبيب ومواصلة الاعتصام الاسبوعي أمام مقر رئاسة الوزراء.

وكانت السلطات الأمنية أعلنت الأسبوع الماضي القبض على أحد المتهمين في جريمة قتل الطبيب درهم القدسي نهاية ديسمبر الماضي أثناء أدائه لعمله في قسم العناية المركزة في مستشفى العلوم والتكنولوجيا، حيث اقتحم عدة أشخاص القسم في العاشرة ليلاً، وباشروا بالاعتداء على الطبيب، ووجه أحدهم طعنة قاتلة إلى عنقه أدت إلى وفاته لاحقاً.

وشهدت القضية تداعيات خطيرة جراء ما وصف بتراخي الأجهزة الأمنية في القبض على المتورطين في الجريمة. وقبل اسبوعين تعهد وزير الداخلية أمام مجلس النواب بجلب الجناة إلى العدالة، نافياً أن تكون الوزارة تقاعست عن أداء واجبها.

التتمة في الصفحة 4

أكد أنه ما يزال قلقا على أمنه الشخصي بسبب مخطط لاغتياله

اتحاد البرلمان الدولي يطالب مجلس النواب بضمان أمن حاشد

● حاشد- جنيف 2008

طالبت لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين في اتحاد البرلمان الدولي مجلس النواب باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن النائب أحمد سيف حاشد.

وقال أمين عام اللجنة أندرسن جونسون في مذكرة وجهها إلى رئيس مجلس النواب، إن «اللجنة طلبت مني أن ألح عليكم حاجتها إلى السلطات اليمنية، وعلى وجه الخصوص برلمانكم لأخذ التدابير اللازمة لضمان أمن السيد حاشد في كل الأوقات حتى يستطيع أن يواصل ممارسة تكليفه البرلماني دون أي عائق أو مضايقة»، مشيرا إلى أن اللجنة طلبت من أحد أعضائها (السيناتور بوميديان تيبري) من فرنسا لمرافقته في عودته.

وذكر جونسون أن النائب حاشد ذهب إلى جنيف بناء على طلب اللجنة لمقابلتها في يوليو 2008، وتقدم بطلب اللجوء في سويسرا، وقد قرر بمحض إرادته سحب الطلب والعودة إلى اليمن، وقال في خطابه: «فهمنا أن جهوداً تبذل، حد ما ذكر، لتلطيخ سمعته، بإيحاء أنه قد اقترض نقودا من شخص بنية عدم إعادتها إليه، وشعر السيد حاشد أنه بحاجة لأن يدافع عن نفسه أمام تلك التهم غير المسوغة، ومع ذلك فإن حاشد ما يزال قلقا على أمنه، ويتأكد الأمر

التتمة في الصفحة 4

معدة البرلمان

■ هلال الجمرة

اعتاد النائب عبدالكريم شيبان (إصلاح) انتقاد مخالفات هيئة رئاسة المجلس للائحة. وفي جلسة البرلمان أمس اعترض على إدارة يحيى الراعي، رئيس مجلس النواب، للقوانين قائلاً: «إن المجلس غير موفق في إدارة القوانين ومخالف للائحة التي تقول بأن يوزع القانون قبل 24 ساعة من التصويت عليه». مشبهاً أسلوب هيئة الرئاسة في التصويت على مشاريع القوانين بأنه «يتم خبزها وهذا لا يجوز». رد الراعي عليه ساخراً: «أرى أن يقعد شيبان على مقعدي هذا طالما هو حريص على اللائحة، لكن ما عد فيش وقت»، فعقب شيبان على مقترحه بتهكم: «هذا المقعد لا يليق إلاّ بيحيى الراعي».

● الراعي

● شيبان

● الكحلاني

● الحزمي

● القاضي

استثناء الحزمي والكحلاني من السن القانونية للزواج

عارض النائب الإصلاحي محمد الحزمي باستماته أن تكون السن القانونية للزواج 17 سنة، وشدد على أن يبقى 14 سنة أو 15 بالزيادة. إلا أن الراعي نهره بشدة وقال له: «يا محمد أنت خطيب جامع ولا يفترض أن تتكلم هكذا». ورأى أن ما يناسب الحزمي هو زوجة في الأربعين لا في الـ14، «قد معك 3 نسوان وبعدا أنت حق واحدة بنت 40 سنة مش بنت 14». لم يهدأ الحزمي وقام بتوزيع منشور أعده سلفاً عن مخاطر الزواج المتأخر، واتهم فيه دول غربية بأنها تسوق الرذيلة والفسق وما إليه.

وزير العدل اعتبر ذلك إساءة لا تغتفر واشتكاه إلى الراعي. أدى الراعي دور الحاكم الشديد وأمل من الأعضاء موافقته على إحالة الحزمي للتحقيق «كثرة الشكاوي من محمد الحزمي، جيرانه بيشتكوا وأصحاب حارته بيشتكوا والمصلين بيشتكوا وزملاؤه، وأرى أنه إذا قد عضو مجلس نواب بيفعل هذا كله ماعدوش بعقله»، مفسراً تصرفات الحزمي بأنها إساءة لسمعة المجلس، قائلاً: «الناس ما عيجوش يقولوا الحزمي فعل... شايقولوا عضو مجلس النواب فعل... وأرى أن نحيله إلى التحقيق». وأكد صحة كلامه بتلقي الشكاوى قائلاً: «أنا قد رويت زيد الشامي هذه الشكاوي».

عندما التقى رأي الحزمي مع ما قاله أحمد الكحلاني دعاهما الراعي للتصويت على أن تكون السن القانونية للزواج هو 17 سنة يستثنى منه الكحلاني والحزمي كإرضاء لرغبتهما، وقال: «نصوت على 17 سنة للشعب ولأحمد والحزمي 15 سنة».

توجيه سلوك الأعضاء

التفت يحيى الراعي إلى الضيوف الذين حضروا جلسة أمس ورحّب بهم على طريقته الخاصة. كانوا 10 تقريباً ضمن وفد من الاتحاد الأوروبي، في حين كان المجلس منهمكا في تفاصيل تافهة. وعلى ما يبدو فقد جاء دخولهم مفاجئا للراعي الذي عجل في إعادة ترتيب القاعة، وعلى استحياء نبّه النواب الواقفين والمتجمعين بصورة عبثية بصوت منخفض عبر الميكرفون: «يا محمد اسكت، عيب، عندنا ضيوف... يا عبدالرزاق (الهجري) اجلس، يا ذاك ابصروا الناس... يا عبدالكريم اقعد جنبه اقعد...». هذه هي عادة الراعي في الترحيب بالوفود البرلمانية التي تأتي إلى المجلس، فقد رحب بالوفد الصيني بتوبيخ الأعضاء على سلوكهم. لكن ما لفت انتباه الراعي هذه المرة ليس الوفد بل الأعضاء المرافقون: علي عبد ربه القاضي وعيدورس النقيب و محمد الشدادي، إذ أسهب في الترحيب بهم. وبعد أن طلب من الأعضاء الإنصات رحب بالوفد: «بسمي وأعضاء مجلس النواب أرحب بأعضاء مجلس النواب الأوروبي، والأخ علي عبد ربه القاضي، والأخ عيدورس النقيب، والأخ محمد، ونقول لهم حياكم الله أنتم في بلدكم الثاني اليمن». وأضاف مهاجما الصحافة ومحذرا الوفد من تصديقها: «... إذا كانت الجرائد بتغالط، فهم (الأوروبيين) قد وصلوا إلى الحقيقة». عقب الترحيب صفق الوفد و3 من الأعضاء بينما ظل البقية محتارين بين التصفيق وعدمه. لم يستمر الوفد أكثر من 10 دقائق ثم غادر القاعة، بينما واصل النقيب والشدادي حديثهما.

في اعتصام حاشد للمعلمين أمام البرلمان احتجاجاً على مماطلة الوزارة في تسليم مستحقاتهم

الرباحي لنواب البرلمان: لا نريد امتصاص حماس المحتجين وفعالياتنا ستتكرر حتى تنفذ مطالبنا

أوصل مئات من أعضاء نقابتي المعلمين والمهن التعليمية رسالة إلى مجلس النواب مفادها أن وزارة التربية والتعليم لم تأبه لتوصيات المجلس التي التزمت بها في 16 أغسطس الفائت بشأن صرف كافة مستحقاتهم المالية. وأمل أحمد الرباحي، رئيس نقابة المعلمين اليمنيين، ألا تكون وعود البرلمان لهم مجرد امتصاص لحماس المعتصمين.

صباح أمس الثلاثاء، نفذ مئات من معلمي الجمهورية اعتصاما حاشداً أمام بوابة البرلمان احتجاجا على التعسفات التي تمارسها وزارة التربية عليهم. وقال نقيب المعلمين اليمنيين، أحمد الرباحي، في كلمته في حشد المعتصمين: "نرفض كل أشكال التعسفات التي تقوم بها الوزارة ضدنا... نحن نطالب بحقوقنا... ولا نريد من الوزارة المستحيل، أن يعطونا فقط خمس ما يتقاضاه عضو مجلس النواب أو عضو مجلس الشورى». وأضاف: «نطالب الوزارة بوقف كافة الاستقطاعات الإجبارية من مرتبات العاملين في حقل التعليم تحت مسميات: نقابة، تكافل، وغيرها، وإعادة ما تم خصمه إلى أصحابه».

وندد المعتصمون بالإجحاف الذي تتولاه الوزارة، معبرين عن سخطهم بهتافات كانوا يرددونها: «كلا كلا للإجحاف... نعم نعم للإنصاف، أين التقدير والإنصاف...؟ والغلا أضعاف أضعاف، لا للتسريح القسري للموجهين».

بعد 30 دقيقة وصلت لجنة من أعضاء المجلس تم تكليفها من رئيس المجلس، يحيى الراعي، لاستلام مطالب المعلمين، ووعدتهم بإحالة القضية إلى لجنة التربية والتعليم والإهتمام بحل مشاكلهم.

تولى الرباحي مهمة تسليم 9 مطالب أساسية إلى البرلمان لإلزام الحكومة بها، تلخصت في: وقف كافة الإجراءات التعسفية من خصميات وغيرها ضد المشاركين في الفعاليات الاحتجاجية السلمية، وتنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية الأجور والمرتبات، ورفع الحد الأعلى إلى 6 أمثال الحد الأدنى واعتمادها من يناير 2009، وإطلاق العلاوات السنوية والتسويات الوظيفية بفوارقها للسنوات الماضية منذ 2005، وسرعة صرف الفوارق المتقطعة من 31 ألف معلم من قبل وزارة المالية عن الفترة من سبتمبر 2006 حتى أغسطس 2007، وتنفيذ توصيات مجلس النواب الخاصة بالموجهين والتربويين والمنقولين، التي أقرها في 16 أغسطس الماضي، مع صرف كافة مستحقاتهم المالية، وقرار مجلس الوزراء رقم 136 لسنة 2006 بشأن أسس وقواعد منح بدل مناطق نائية، وسرعة منح الذين تم توظيفهم في الأعوام 2005، 2006، 2007، و2008، مستحقاتهم المالية المتأخرة، ومعالجة قضايا المتقاعدين التربويين.

تجاوبت اللجنة البرلمانية المكلفة مبدئياً مع المطالب وطلبت منهم المغادرة إلى أن يتم التواصل مع ممثليهم من قبل اللجنة المختصة. وافق الرباحي على مقترحهم، لكنه أمل ألا يكون وعدهم مجرد امتصاص لحماس المعتصمين، منبهاً إياهم على أن الفعاليات ستتكرر حتى تنفذ مطالبهم.

تشكيل مجلس قبلي بدلاً من السلطة المحلية

طور الباحة.. احتمالات الصراع خارج دائرة «الحراك الجماهيري»

■ باسم الشعبي

الأكثر خطورة من تردي الوضع الأمني في عدد من المناطق التابعة لمحافظة لحج تأكل العوامل الضرورية المحكمة بالاستقرار المعيشي للناس بصورة غير معهودة، وإزاء ذلك قد تصبح العودة إلى الوضع الطبيعي أمنياً مسألة صعبة.

في مديرية طور الباحة، 75 كيلومتراً إلى الغرب من عدن، يتلقى الوضع الأمني ابتداءً من نهاية مارس العام 2008 اختبارات عديدة ابتدأت بالمظاهرة التي شهدتها عاصمة المديرية احتجاجاً على الاعتقالات التي طالت قيادات ونشطاء الحراك «الجنوبي» في عدد من المناطق الجنوبية، ويومها طالبت التظاهرة -بحسب المعلومات المتداولة- برحيل قوات الأمن من عاصمة المديرية «طور الباحة» الواقعة على بعد كيلومترات شرقاً من «باب المندب» أهم مضيق مائي دولي.

وبعد مرور ما يقرب من عام على تلك الواقعة، فضلاً عن وقائع وأحداث أخرى أنتجت هي الأخرى أسبابها الكافية التي منعت من ترسيخ الأمن، جاءت استقالة أمين عام المجلس المحلي بالمديرية الاسبوع الماضي لتضيف حقائق جديدة للوضع القائم. أهم تلك الحقائق: خروج الأوضاع عن سيطرة الجميع، فلم تعد طور الباحة الآن في مأمن من الاختطاف أو تحولها إلى ساحة صراع جديدة خارج دائرة «الحراك الجنوبي»، فالجماعات المتشددة والمتوثبة لمنازلة «الاعداء المفترضين» ستجد على الأقل في المنطقة بعض العوامل المساعدة لفتح جبهة جديدة بالقرب من عدن وباب المندب.

تتالت الأحداث متسارعة، ففي مايو من العام الماضي شهدت المديرية واقعتين منفصلتين ذهب ضحيتهما مواطنان اثنان هما: يحيى الصوملي، وحافظ الأصنج. كان ذلك على يد قوات «الأمن المركزي» التي كانت ترابط على بعد كيلومترات جنوباً من عاصمة المديرية في مهمة استثنائية -كما يبدو- للحيلولة دون انهيار الأوضاع!

وفي مهمة مغايرة أطلقت السلطة وساطات عديدة لاحتواء الموقف الذي أنتجته واقعتا القتل السابقتان، إذ ظل الأهالي يتحفظون على طقم عسكري ونحو 7 من عناصره قرابة شهر قبل أن تفضي وساطة خاصة للشيخ عبدالقوي شاهر إلى تسليم الجنود المحتجزين وإحالة ملف القضية إلى النيابة ومن ثم إلى المحكمة بحسب طلب أولياء الدم، إلا أن الأمور سارت -كما يبدو- عكس ما كانوا يتطلعون إليه: محاكمة المتهمين وإنزال أقصى العقوبات بهم.

الحراك الجماهيري رتب أوضاعاً أخرى لم يجد أولياء الدم بداً من القبول بها والتفاعل معها: اعتبار الصوملي والأصنج، شهيدين من شهداء «النضال السلمي»، وتخصيص حصة تليق بالشهداء في كل فعالية تشهدها المديرية هي بمثابة «كلمة الشهداء» ألقاها في فعالية 11 فبراير الجاري شقيق حافظ الاصنج.

بعد الواقعة المذكورة بأسابيع نال كمين مسلح من سيارة محمد علي سالم مدير عام المديرية السابق، في عاصمة المديرية ترك آثاراً ظاهرة على السيارة. هذه الواقعة كانت -بحسب المعلومات- رسالة إضافية لتأكيد عدم الرغبة ببقاء سالم في المديرية لمزاولة عمله، وكان سالم ترك عاصمة المديرية قبل وقوع حادثة قتل الصوملي بدقائق. عدا ذلك فالرجل بدا في نظر أولياء الدم متعاوناً مع «القتلة».

في خضم الوضع القائم جرت محاولات عديدة لإعادة ترتيب الوضع الأمني بعد أن طالب المحتجون أفراد الأمن ومسؤوليه بالرحيل من المديرية، إذ أسندت السلطات المحلية بالمحافظة المهمة الأمنية للرائد العطري الأمر الذي قابله المحتجون بالرفض، انطلاقاً من الإحساس بترتيب السلطات «لفتة» جديدة بين أبناء المنطقة، اعتبروا تعيين العطري مسؤولاً أمنياً في المديرية مقدمة لذلك كون المذكور ينتمي للمديرية. على أن العطري نفسه لم يكن مقتنعاً بالمنصب كما قيل، وفي وقت لاحق جرى استبداله بآخر.

على صعيد المسؤول الأول في المديرية ظل المنصب شاغراً لما يقرب من 8 أشهر. وفي مقابل الفلتان الأمني عادت إلى الاسواق ظاهرة حمل السلاح بعد اختفائها لبرهة من الزمن. كما تعرض عدد من المحلات التجارية للاعتداء وإلزام أصحابها بدفع جبايات متفرقة لأشخاص قالوا إنهم يوفرون الحماية لها. كما تعرضت المعدات الخاصة بالكهرباء للعبث والسرقة. ومؤخراً نال مشروع المياه قسطه من التخريب ما أدى إلى انقطاع إمدادت المياه على مناطق وقرى عديدة.

وقبل أن يقدم أمين عام المديرية (اصلاح) استقالته من المنصب الاسبوع الماضي كانت السلطة المحلية في لحج عينت سعيد الرجاعي مأموراً لطور الباحة نهاية العام المنصرم. ولأنه (الرجاعي) من أبناء المديرية فقد اشترط على القيادة في لحج تقديم قتلة الصوملي والأصنج للعدالة إذا ما رغبت في توليه لمهامه.

ضغوط كبيرة واجهها الرجاعي منعته من مزاولة مهامه خلال الفترة الماضية الامر الذي دفع السلطات استبداله باخر خلال الاسابيع الماضية. ولما امتنع هذا الاخير عن مزاولة المهام لم يجد أبناء المديرية من مشائخ وشخصيات اجتماعية بدا من البحث عن صيغة جديدة يسيرون بها الأمور.

خلال الأيام الماضية جرى تشكيل مجلس قبلي ليحل محل السلطة المحلية. هذا المجلس كلف شقيق «الشهيد يحيى الصوملي» تولي مهام المسؤول الاول في المديرية سداً للفراغ الذي وسعته استقالة الأمين العام الذي اشار في استقالته إلى أن السلطات لم تساعده في ضبط الأوضاع، ناهيك عن خلق عوائق وصعوبات جديدة أصبح المجلس المحلي عاجزا أمامها.

كل هذه التداعيات التي خلفتها حوادث مارس ومايو 2008، وما يتصل بها من ممارسات انطلقت من داخل الحراك الجماهيري، في مقابل عجز السلطات عن إنجاز حلول توافقية ومرضية، تضع طور الباحة ذات الموقع الاستراتيجي الهام أمام فراغ واسع وخطير قد يجعل منها جبهة مفتوحة الاحتمالات لزعزعة الاستقرار في عدن وباب المندب.

القائد الأمني الذي لا يرى يهود اليمن بالعين المجردة

نبيل سبيع
nabilsobea@hotmail.com

كانت الأم اليهودية جالسة جوار زوجها الأعمى تقريبا والمشلول جزئيا تتحدث باكية أمام عدد من الصحفيين والحقوقيين عن حادثة قتل ابنها الوحيد على يد طيار سابق في القوات الجوية اليمنية، يوم 11 ديسمبر الماضي. من بين جميع المستمعين لها في إحدى غرف منزل أسرة القتيل «ماشا النهاري» في منطقة «ريدة» (100 كم شمال العاصمة صنعاء)، كان هناك شخص واحد فقط يتصرف بعدم احترام.

كان يقاطع ساخرا حديث الأم اليهودية الطاعنة في السن (في العقد السابع من عمرها تقريبا). لكن كل مقاطعاته وتعليقاته الساخرة ظلت بسيطة بالقياس على ما قام به لاحقا. في اللحظة التي انفجرت فيها الأم «ترنجة» (نخلة بالعبرية) ببكاء شديد، نهض واقفا وأخذ يدير كفه قرب الجانب الأيمن من وجهه في حركة كثيرا ما تستخدم في اليمن للإشارة على وصف أحدهم بالجنون. ومع هذه الحركة التي قام بها عدة مرات في وجه الأم والحضور والكاميرات، ردد مرارا اللفظة التي ترافق وتكمل في العادة مثل هذه الإشارة: «ترللي.. ترللي». هذا الشخص الساخر الذي نفذ أيضا عدة تصرفات أخرى مماثلة كان قد قدم نفسه باسم «عبدالله غراب» وصفة نائب مدير أمن مديرية «ريدة»، حيث يوجد أكبر تجمع لليهود اليمنيين في البلاد. وقد تهم الإشارة هنا الى أن تصرفه المذكور موثق، مع تصرفات أخرى مشابهة، في شريط فيديو.

بالرغم من أنه همَّ بمغادرة المنزل قبل أي من الموجودين، إلا أنه لم يفعل إلا بعد أن اطمأن من مغادرة الجميع. وخلال انتظاره مغادرتنا، تقدم خطوات أخرى في السباق مع نفسه على التصرف بعدم احترام. كنا قد تجمعنا في صالة الطابق الثاني من المنزل، حيث جرت اللقاءات مع أسرة «ماشا»، ننهي ما تبقى من أحاديث مع بعض أفراد الأسرة. وفي اللحظة التي هممنا فيها بالمغادرة، اقتربتِ أم «ماشا» من القائد الأمني الذي سحَر منها وأمسكت بكُمّ جاكيتته (كان يرتدي الزِي القبلي التقليدي ويتحرك خلفه دوما شخص يرتدي بزّة عسكرية ويحمل كلاشينكوف). أخذت «ترنجة» تشده طالبة منه أن يرفع عينيه إلى أعلى لمشاهدة بنات

● ساسان ودانييل ماشا

«ماشا» اللواتي ما يزلن في الطفولة. كان هناك 3 أو 4 منهن، لا تتجاوز كبراهن السادسة تقريبا، يشاهدن حشد الغرباء والكاميرات في الصالة مستندات على درابزين السالم المؤدية الى السطح. وكانت جدتهن تناشد القائد الأمني: «شوف.. شوف! يرضيك يتيتمين بنات ابني وعياله وهم صغار؟ يرضيك يتيتموا عيالك بدون سبب؟ هذا لا يرضي الله ولا رسوله». هل تتخيلون كيف كان رد الرجل؟

استجاب لطلب الجدة اليهودية وعاد خطوة إلى الوراء باحثا عما تود منه رؤيته. كانت حفيداتها الصغيرات أمامه وأمامنا جميعا. لكن رده أتى كالتالي: «أيش فيه؟ مش شايف حاجة. أشوف بس حديد (يقصد الدرابزين) وسمنت (يقصد جدران بيت السالم)». قال هذا وهو يضحك.

هذا التصرف من نائب مدير أمن «ريدة» يمكن أن يمثل مدخلا ذا دلالة لقراءة المعاملة التي تلقاها الأقلية اليهودية المتبقية في اليمن. فلطالما بقيت هذه الفئة الصغيرة والضعيفة، التي يتراوح عدد أفرادها بين 400 و500 نسمة، خارج مجال الاهتمام والاحترام الرسمي والشعبي. فهي بلا حصة تذكر في التنمية والوظيفة العامة والسياسة وأي فتات قد تحصل عليه أي فئة يمنية أخرى مضطهدة. وهي بلا حظ في فتات العدالة الذي قد تحصل عليه أكثر الفئات تعرضا للاضطهاد والظلم الاجتماعي والسياسي في البلاد. إنها فئة غير مرئية. وحين يتم النظر إليها، يحدث ذلك إما لاستهدافها على طريقة «عبدالعزيز العبدي» قاتل «ماشا»، أو على طريقة نائب مدير أمن «ريدة» الذي لا يرى من اليهود سوى بيوتهم وممتلكاتهم.

كنت جالسا في الغرفة الرئيسية للمنزل الحديث الذي انتهى «ماشا» من بنائه قبل 6 أشهر تقريبا. خلف وجوار هذا المنزل المتفوق على بقية منازل «ريدة»، كان هناك منزلان آخران يملكهما «ماشا» الذي جلست أتحدث مع ابنه «ساسان»، البالغ 13 عاما، والذي لم يعد يغادر البيت خوفا من اعتداءات الخارج. كان بعض الزملاء موجودا معنا في حين كانت البقية تستمع إلى حديث والدَي القتيل المحاطين بعدد من أحفادهما في غرفة أخرى، أو تدور في الصالة لالتقاط الصور وتبادل الملاحظات.

فجأة، دخل شخص متوسط الطول وممتلئ الجسم بملامح صارمة لا يصعب اكتشاف كم كان يبذل من جهود للإبقاء على تلك الصرامة ملحوظة وطاغية على أي شيء آخر في شخصيته. مد يده مصافحا ثم سألنا عما نعمله. رددنا، الكاتب ماجد المذحجي وأنا، سؤاله بسؤال عن هويته. أجاب مستنكرا: «أنا أقول لكم من أنا؟ أنتوا قولوا لي من أنتوا». ثم، ودون أن ينتظر منا ردا، قدم نفسه لنا: «عبدالله غراب.. نائب مدير أمن ريدة».

منذ لحظة وصوله، حضرت بيوت وممتلكات يهود «عمران» في حديثه باعتبارها عاملا أساسيا في ما يجري التحضير له وما قد يكون بُدِئ تنفيذه الآن: تهجير آخر دفعة من يهود اليمن إلى إسرائيل. كان ما يزال واقفا وسط الغرفة وقد أخبرناه أننا جئنا لمتابعة قضية «ماشا». لم يبد اكتراثا بالأمر (أقصد قضية قتل العيلوم اليهودي الشاب وما تلاها من أحداث). فقط، قال شيئا ينطوي على تقليل من شأن الحادثة ثم سار خطوتين مقتربا من نافذتي الغرفة المتجاورتين. قبل وصوله، كانت زوجة «ماشا» قد أشارت لنا عبر

● والد ماشا

● ماشا النهاري

إحدى النافذتين إلى موقع جريمة القتل، الذي لم يكن يبعد أكثر من 10 أمتار عن المنزل. وما أشار القائد الأمني إليه عبر النافذة لم يكن موقع الجريمة، بل شيئا آخر: وادٍ بعيد بدا غنيا بالأشجار والزراعة. قال، متحدثا عن يهودِ «ريدة»: «معهم وادي كامل.. عرضوا عليهم المواطنين (يقصد المسلمين اليمنيين) يبيعوا بيوتهم ما رضيوا». ثم التفت إلى «ساسان»، قائلا: «تشتي تروح صنعاء جنب أخوتك أصحاب صعدة (يقصد يهود آل سالم الذين هجروا من أرضهم قبل عامين بسبب انتهاكات اتهم فيها الحوثيون)؟». لم يرد الطفل اليهودي، الذي بدا عليه الخوف، بكلمة. بل إن سائله لم ينتظر منه جوابا أصلا. فقد اتجه مغادرا بسرعة. وعند عبوره باب الغرفة إلى الصالة، أطلق سؤالا آخر بصوت مرتفع موجها للجميع: «وين ماشا.. ماشا فين؟». وعلى الفور، صعد صوت مواز في النبرة من بيننا: «عادك مش عارف وين ماشا؟! ماشا في القبر». أثار سؤاله استياء، ولم نتمكن -نحن الذين سمعناه- من التوصل إلى سر ودوافع ذلك السؤال.

قد يكون زلة أو خطأ غير مقصود. لكنه في سياق تصرفات الرجل لا يفهم على هذا النحو، لأن جملة تصرفاته لم تظهر الحد الأدنى من الاكتراث والاحترام لحالة الحداد التي تمر بها أسرة "ماشا". لم تظهر الحد الأدنى من النظر إلى أفراد هذه الأسرة ككيانات بشرية، ناهيك عن النظر إليهم كمواطنين. بل إنه، فوق هذا وذاك، تعمد إظهار أنهم غير مرئيين بالنسبة إليه، أو أنه -في أحسن الأحوال- لا يستطيع رؤيتهم بالعين المجردة. لقد كانت جملة تصرفات نائب مدير أمن «ريدة» عبارة عن جملة من الأخطاء المتعمدة وما من زلات بينها. بل إن الرجل، بحد ذاته، بدا خطأ مقصودا ومتعمدا وفخورا بكونه كذلك.

مثلما أظهر عامدا أنهم غير مرئيين بالنسبة إليه، تعمد إظهار أن قضاياهم ومشاكلهم غير موجودة. في الغرفة الأخرى حيث كانت والدة ووالد «ماشا» يتحدثان إلى الصحفيين، سألته عما إذا كانت إدارته قد تلقت شكاوى من مواطنين يهود حول تعرضهم لانتهاكات خلال الشهر الجاري. رد: «ولا شكوى هذا الشهر». «وفي الشهرين الماضيين بعد مقتل ماشا؟»، سألته. أجاب: «ما فيش». «طيب والمظاهرة التي هاجمت حي اليهود أواخر ديسمبر الماضي (حدث فيها اعتداءات جسدية على يهود وتحطيم محلات ومنازل يملكونها)؟». رد بما مفاده أن من قام بذلك أطفال.

على أية حال، لم تكن مظاهرة 27 ديسمبر الاعتداء الوحيد الذي تعرض له حي اليهود في «ريدة». قبلها، استهدف تفجير قنبلة يدوية منزل «سعيد إسرائيل» الذي وصل مع أسرته «تل أبيب» الأربعاء الماضي لغرض الإقامة الدائمة في الدولة العبرية. وهناك وقائع شروع في القتل تعرض لها اثنان من أبناء «ماشا»: «ساسان» و«أفرايم». وعدا هذا، تعرض اليهود لجملة من التهديدات بالتصفية الجماعية. لكن كل ذلك غير مرئي بالنسبة إلى نائب مدير أمن «ريدة» كما بالنسبة إلى «الدولة» اليمنية الأمنية بالكامل، دولة الصفقات والحروب بالوكالة. إن وجود مسؤول أمني مثل عبدالله غراب في «ريدة» ليمثل دليلا على وجود استهداف رسمي من قبل «الدولة» الأمنية اليمنية لمواطنيها اليهود.

لقد اعتمدت موجات تهجير اليهود اليمنيين من بلدهم الأصلي إلى إسرائيل، قبيل وبعد قيام الدولة العبرية، على حوافز وصفقات قد نكون نشهد بعضها الآن. قتلة وأمنيون من شاكلة «العبدي» و«غراب» كانوا موجودين في موجات التهجير التي تعرض لها اليهود اليمنيون قبيل قيام إسرائيل عام 1948 وبعد ذلك. عشرات الآلاف من يهود اليمن اقتلعوا من أرضهم بسبب أنظمة حكم من المرتزقة أمثال النظام القائم، أنظمة تقوم بحروب أهلية بالوكالة وتقوم بتهميش وإلغاء واقتلاع فئات يمنية بالكامل وبالوكالة أيضا مقابل مبالغ مالية. ولا يحتاج الأمر إلى عناء: فقط اجعل رؤوس القبيلة والمجتمع المسلم المتخلف واللاأخلاقي تلتفت إلى بيوت وممتلكات اليهود كي يتحقق هدفك. لكن شيئا قد يفوت مدبري أي جريمة تتعلق باقتلاع آخر دفعة من يهود اليمن من أرضهم. القانون الدولي متاح فتحه لأي كان، فردا أو جهة. وحتى لو كانت الوكالة اليهودية متورطة بأي شكل كان في هذه الجريمة، فإن بإمكان أي أسرة يهودية يمنية هجرت من بلدها قسرا أن تقاضي جميع المشتركين في هذه الجريمة.

انتهت احتجاجات الصحفيين في المؤسسات الحكومية بشأن تحسين وضعهم الوظيفي بوعد حكومي تبين لاحقا أنه ليس أكثر من التفاف ومؤجل النفاذ كذلك، لكنها مع ذلك تسعى لاستخدامهم كرأس حربة في طريق مساعيها للوصول إلى نقابة موالية تماما.

ما الذي يمثله الصحفي بالنسبة للحكومة؟

تفضل الحكومة الاستمرار في طريقتها القديمة للتعامل مع الصحفيين العاملين في مؤسساتها. ففي الوقت الذي تبدي المزيد من التجاهل لمطالبهم بشأن تحسين أوضاعهم الوظيفية، فإنها تستعد للزج بهم في معركة حاسمة بالنسبة لها: السيطرة على نقابة الصحفيين منتصف مارس المقبل.

ابتداء من السبت يواصل الصحفيون في عدد من المؤسسات الصحفية الحكومية تنفيذ إضراب جزئي في محاولة للضغط على الحكومة كي تعيد النظر في ما قررته حيال مطالبهم الأسبوع الفائت.

فبعد عدد من الإجراءات الاحتجاجية، منذ منتصف الشهر الجاري، وصولا إلى رفع الشارات الحمراء، انتهت كل تلك الضغوط بوعد حكومي مؤجل النفاذ للتوصيف ابتداء من مطلع العام المقبل.

وقد استقبلت بعض قيادات المؤسسات الإعلامية القرار الحكومي بحفاوة لافتة وترحاب، لكن الأمر لم يستمر طويلا ليتبين أن ما أقرته الحكومة لم يكن سوى التفاف على مشروع التوصيف الإعلامي الذي قدمته نقابة الصحفيين، وسبق لرئيس الجمهورية توجيه الحكومة منتصف العام الفائت بتحسين الأوضاع الوظيفية للصحفيين العاملين لديها.

وقد لزمت القيادات الإعلامية التي رحبت بالوعد الحكومي الصمت حيال هذا الالتفاف، بينما انخرط الصحفيون في وكالة سبأ والثورة، والجمهورية، في تصعيد جديد: تنفيذ إضراب جزئي منذ السبت، رفضا للقرار الحكومي.

طبق لجنة متابعة التوصيف الإعلامي المشكلة من الصحفيين، فإن الإضراب الجزئي سيستمر حتى الخميس، ولمدة ساعة في الفترة المحددة من الخامسة من مساء كل يوم.

وهددت اللجنة في بيان لها بتصعيد احتجاجاتها "حتى تتحقق المطالب المشروعة التي تحقق الأمن المعيشي للصحفيين"، ولوحت بالوصول إلى الإضراب الشامل حال تجاهل المسؤولون في المؤسسات الحكومية تلك الاحتجاجات.

حتى الآن لم تبد الحكومة اكتراثا بمطالب الصحفيين والإعلاميين رغم ضالة عددهم بالنسبة الى العاملين في بقية المهن الأخرى في سجلات الخدمة المدنية.

لكنها تهتم في الوقت نفسه بالصحفيين في ما يشبه الاستخفاف للتعامل معهم كحشد انتخابيي ضمن مساعي السيطرة على مقاعد نقابة الصحفيين من خلال المؤتمر العام الرابع الذي يتم التحضير له الآن.

بحسب معلومات حصلت عليها "النداء"، فإن قيادات عدد من المؤسسات الإعلامية الحكومية كثفت حشد منتسبيها استعدادا لانتخابات المجلس المركزي للنقابة ومنصب النقيب، وعقدت مؤتمرات داخلية مصغرة لتقديم مرشحين عنها الى المؤتمر العام، وتوجيه الصحفيين نحو خيارات محددة كنوع من الضغط.

ويسيطر منتسبو المؤسسات الصحفية الحكومية والإعلاميون في الإذاعة والتلفزيون على أكثر من ثلاثة أرباع سجلات عضوية النقابة البالغ عددهم حوالي 1400 صحفي وصحفية، بعد ضم ما يزيد عن 200 طلب الى قوائم عضوية النقابة قبل أشهر، جميعهم يعملون في مؤسسات حكومية، وخاصة صحيفة 26سبتمبر التابعة لوزارة الدفاع.

بالتزامن مع ذلك، كثفت قيادات في المؤتمر الشعبي العام اجتماعاتها مع مطلع الأسبوع، في معهد الميثاق بصنعاء، خصصت لمناقشة التحضيرات لمؤتمر النقابة، واستعدادات الحزب في هذا الصدد، وسط توجه متشدد يؤكد على ضرورة إخضاع النقابة، والتأثير على الصحفيين سيما في المؤسسات الحكومية لترشيح صحفيين موالين للحكومة.

وطبق مصادر خاصة فإن المؤتمر الشعبي خصص مبالغ مالية كبيرة، للتأثير على نتائج المؤتمر، وأقر صرف مبلغ 10 ملايين ريال كمرحلة أولى.

رغم إخفاق قيادة النقابة الحالية في تحقيق الكثير من مطالب الصحفيين، سيما في جانب الخدمات، فإن أداءها خلال الفترة الماضية، وعلى وجه الخصوص عامي 2004 و2005، كان مرعجا للسلطة من خلال نشاطها في جانب الدفاع عن الحريات الصحفية، وهو ما جعلها موضع سخط لدى قيادات رفيعة في الدولة.

وخلال العامين الماضيين دفعت الحكومة بالمزيد من التشريعات تستهدف بدرجة رئيسية حرية الصحافة وفرض المزيد من القيود عليها. وتسعى حاليا من خلال أغلبيتها في مجلس النواب إلى إقرار قانوني المعلومات، والاتصالات، لتشديد قبضتها على الصحافة، مع استمرار احتكار حق امتلاك محطات الإذاعة والفضائيات حصريا لمصلحتها.

عمليا لا تواجه الحكومة الآن عوائق كثيرة في طريق تشديد الخناق على الصحافة، سوى بعض ممانعات تصدر عن النقابة، إضافة إلى بعض منظمات المجتمع المدني والأحزاب، وتتركز كل مساعيها الآن خلف الكواليس لإحكام قبضتها على النقابة، في طريق تمرير المزيد من القيود في وجه الصحفيين.

في المؤتمر العام الثالث، تغلبت الخيارات المهنية للصحفيين، ولم تفلح التوجيهات في التأثير على الكثير من العاملين في المؤسسات الحكومية، فهل ستنجح الحكومة في التعامل مع قادة الرأي العام المفترضين كما تتعامل مع المواطنين في أي انتخابات محلية او نيابية؟

اذا كان ثمة دليل ماثل لاستقراء مدى التقدير الحكومي لأبناء هذه المهنة النوعية، فليس هناك ما هو أفضل من التمعن في الطريقة التي تتعامل بها مع الصحفيين الذين يعملون في مؤسساتها. إنها تتملقهم بالوعود منذ أول مطلب بتوصيف وظيفي خاص سمي بالكادر قبل عشرين عاما.

رؤساء الكتل

(تتمة الصفحة الأولى)

وجرت اتصالات مكثفة خلال الأيام السابقة بين حزب المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك من أجل وضع اللمسات النهائية على مذكرة تفاهم بين الطرفين تشمل، علاوة على تعديل المادة 65، إجراء إصلاحات في النظامين السياسي والانتخابي وتوفير مناخات سياسية ملائمة لإجراء الانتخابات.

ومثل المؤتمر الشعبي في الاتصالات عبدالكريم الارياني مستشار رئيس الجمهورية، ويحيى الراعي رئيس البرلمان، وسلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر في البرلمان، وعبدالرحمن الأكوع الأمين المساعد للمؤتمر.

ومثل اللقاء المشترك أمناء عموم أحزاب الاشتراكي والناصري والاصلاح والبعث، والأحزاب الأربعة تتمتع بتمثيل في البرلمان.

وكان عبدربه منصور هادي أعلن أمس خلال استقباله وفداً برلمانيا أوروبياً عن الاتفاق الذي قال إنه يقوم على تغليب المصلحة الوطنية.

وبحسب المصادر فإن الكتل البرلمانية للمؤتمر وأحزاب المشترك أقرت مساء أمس الاتفاق. كما توافق رؤساء الكتل الخمس على صيغة الطلب الذي من المقرر أن يقدم إلى البرلمان في جلسة اليوم الاربعاء، ومبرراته التي سيتصدرها مبرر إتاحة الوقت للقوى السياسية من أجل إجراء إصلاحات سياسية وانتخابية تمكن من توفير أجواء مناسبة للانتخابات.

ووصف سياسي معارض رفيع، شدَّد على عدم ذكر اسمه، الاتفاق بأنه «خيار ضرورة» لتجنيب البلد أزمات طاحنة، ونبه إلى أن مصير الاتفاق مفتوح على احتمالات عديدة، خصوصا وأن «شيطان التفاصيل ينتظر الطرفين» بعد الانتهاء من إجراءات تعديل الدستور مطلع الاسبوع المقبل.

وقال إن الطرفين فضلا ألا يكون هناك طرف دولي ضامن للاتفاق منعاً لما وصفه بـ«التدويل».

وكانت حكومات غربية ومنظمات دولية معنية بالانتخابات اليمنية أجرت اتصالات خلال الأسابيع الماضية مع السلطة والمعارضة لحثهما على التوصل إلى اتفاق.

ومن المؤكد أن ليزلي كاميل، مسؤول الشرق الأوسط في المعهد الديمقراطي الاميركي، لعب دوراً مؤثراً في مساعدة الطرفين على التفاهم.

وكان لافتاً أن حركة المعهد الديمقراطي الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع المؤتمر الشعبي والمعارضة تمت بالتنسيق مع الاتحاد الاوروبي وأطراف دولية أخرى.

عبيد في

(تتمة الصفحة الأولى)

خلالها رزقه.

قبل ذلك كان قناف يتسلل ويعمل ليعود بما يكسبه من مال ويسلمه للشيخ حمدي جبران الذي كان يمتلك قناف وحريته وعقله بصفة غير شرعية أو إنسانية، لكنه كان يعمل في خدمة الشيخ وأفراد أسرته ورعي مواشيهم والعمل في فلاحة أراضيهم الزراعية.

صار قناف حرا منذ "أعتقه" مشتريه، وبموجب ذلك (العتق) بدأ الالتفات إلى نفسه، والعيش وفق رغباته، لكنه لم يكن وحده من يباع ويشترى أو تمتلك حريته وإرادته، ويخضع بكامل جسده وعقله وكيانه لمن يدعون امتلاكه.

فسوى ذلك أيضا توجد مناطق أخرى يدعي مشائخها وأعيانها امتلاك بشرا يسمونهم عبيدا، ويسترقّونهم، ويتاجرون بهم كأي سلعة أخرى. فبحسب المرصد اليمني لحقوق الإنسان توجد حالات رق كثيرة في المنطقة، ومناطق أخرى من محافظتي حجة والحديدة.

يملك النافذون والمشائخ في تلك المناطق أناساً وفق وثائق تسمى "قاعدة فصل" بموجبها يتوارثون من يسمونهم «عبيد»، وتوثق تلك الوثائق عملية الوراثة والتقاسم، بل وتسمي البشر (العبيد) بأسمائهم، وأن ملكيتهم تعود لفلان ضمن أشياء أخرى يتم توارثها كالأراضي والمواشي.

يعلم أهالي مديرية كعيدنة بواقعة بيع قناف، ويعتبرونها عادية وطبيعية، ويفيدون أنها كانت من أجل "العتق" المقر في الدين الإسلامي حيث كان المشتري قتل شخصين عن طريق الخطأ في حادثة سيارة، ويؤكدون أن قناف يعيش حراً منذ إعتاقه.

لم ينف القاضي هادي أبو عساج رئيس محكمة كعيدنة الابتدائية واقعة البيع، بل إنه أكدها لأن ختمه كرئيس للمحكمة على وثيقة البيع جعلها رسمية ومعترفا بها من قبل القضاء، وواجه أسئلة "نيوز يمن" حول القضية بالحديث عن أناس وجهات همهم تشويه صورة القضاء، وبرر تصرفه بأن المشتري كان يسعى إلى سداد كفارة عن قتل شخصين في حادث مروري، وهو ما يعني إقراراً وشرعنة منه للعبودية، فبيع إنسان وشراؤه، وتثبيت ذلك في صكوك رسمية لا يبرره إنسانية المقصد، لأن ذلك يعني التأكيد على شرعية الاسترقاق، بل ويؤكد على إمكانية تكرارها مستقبلاً، وما دام الأمر مباحا ومشروعا، فإن الغرض الإنساني -إن تم التسليم بوجود الإنسانية أصلاً- لن يكون حاضرا على الدوام، بيد أن الأمر يخلو تماماً من الإنسانية، حتى المشتري هنا لم يكن همه حرية وكرامة قناف، بل كان همه فقط أن يكفر عن قتل شخصين، وفعل ذلك بإقرار عبودية شخص ثالث.

فداحة الأمر لا تتوقف عند هذا وحسب، فأن يقر قاض بحالة رق، ويعمدها ويبرر ذلك، يشير إلى العقلية التي يتمتع بها كثير من القضاة الذين تتعلق مصائر البشر بهم، وعلى مدى مهنيتهم ومعرفتهم.

وإذ يفترض أن يكون القضاة هم أكثر الفئات العاملة على القانون دراية وخبرة بحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تلتزم بها البلد؛ فإن ما حدث في محكمة كعيدنة يؤكد أن القضاء اليمني تعتوره الكثير من الاختلالات، وتعوز منتسبيه المعرفة الحقيقة بمعنى وقيمة الإنسان.

المركز العربي الاوروبي لحقوق الإنسان اعتبر أن ما كشف عنه المرصد اليمني لحقوق الإنسان في حجة من حالة رق معمدة بشكل رسمي في محكمة ابتدائية فعل مجرم ومخالف لكل القوانين والاتفاقيات الدولية الملتزمة بها الجمهورية اليمنية في دستور البلاد حيث تنص المادة 6 من الدستور "تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة".

وتأسف المركز لحدوث تلك الجريمة في القرن الواحد والعشرين وفي بلد مصادق على اتفاقيات ومعاهدات دولية تحمي الحقوق والحريات منها الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمصادقة عليه اليمن والذي ينص في مادته الرابعة على أنه "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحضر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما"، مكررا مطالبة السلطات اليمنية الالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية، ومحاسبة كل من شارك في تلك الجريمة المشتري والشاهدين ومحرر الوثيقة ضمانا لعدم تكرارها.

بعد أربعة أيام فقط من كشف واقعة البيع أقر مجلس القضاء الأعلى إيقاف رئيس محكمة كعيدنة القاضي هادي أبو عساج على خلفية تعميده لوثيقة بيع قناف، وكان التفتيش القضائي بوزارة العدل حقق الأحد الماضي مع أبو عساج الذي أقر بالواقعة، وفي اليوم التالي قرر المجلس إيقافه، فهل يتم الاكتفاء بذلك؟

في بيان ثان له حول الواقعة يوم أمس طالب المرصد اليمني لحقوق الإنسان النائب العام عبد الله العلفي البدء باتخاذ إجراءات سريعة وحازمة ضد كل من شارك في عملية البيع الموثقة والشهادة عليها وكتابتها، ومحاسبتهم باعتبار ما قاموا به جريمة ضد الانسانية ويجرمها الدستور والقانون اليمني والمواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن، والتزمت بالعمل بها، ومن ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذين يحرمان ويجرمان الرق والعبودية، ويحظران استرقاق البشر.

وأكد المرصد أنه يتحقق من قضايا مماثلة في كل من محافظتي حجة والحديدة والتي تشير بشكل شبه مؤكد وبحسب المعلومات والبيانات المتوفرة لديه إلى وجود حالات استرقاق كثيرة لدى مشايخ ومسؤولي المجالس المحلية وأعضاء برلمانيين ومشائخ نافذين في المحافظتين المذكورتين.

مصرع جندي

(تتمة الصفحة الأولى)

بأسلحتهم، وهو ما رفضه الجندي ناجي أحمد العودي، ما أدى لإطلاق عدد من الأعيرة النارية عليه ليسقط قتيلا في الحال، ولاذ المسلحون بعدها بالفرار.

مصادر محلية أفادت "النداء" بأنه ألقي القبض على واحد من المسلحين المتهمين بقتل الجندي، فيما لا يزال البقية فارين حتى ساعة كتابة الخبر مساء أمس الثلاثاء.

وبعد وقوع الحادثة قامت مجاميع مسلحة من أقارب الجندي القتيل بقطع الطريق العام في مكان الحادث، ومنعوا مرور السيارات.

وقال أحد أقارب المجني عليه إنهم سيواصلون قطع الطريق حتى يتم القبض على جميع الأشخاص المتهمين بالقتل، والذين ينتمون لقبيلة الحالمي في مخلاف العود بمديرية قعطبة، وهي نفس المنطقة التي ينتمي إليها الجندي القتيل.

يذكر أن الجندي العودي يتبع اللواء 35 مدرع الذي تتبعه عدد من النقاط التي استحدث معظمها بعد إعلان حالة الطوارئ في أبريل من العام الماضي.

اتحاد البرلمان

(تتمة الصفحة الأولى)

مع إبلاغه أن هناك خططا قائمة لاغتياله».

وكانت الأمانة العامة لاتحاد البرلمان الدولي أبلغت النائب حاشد بداية الشهر الجاري أن لجنة حقوق الإنسان واتحاد البرلمان الدولي لم يخذلاه ولن يتخليا عنه، وأنهما سيتابعان قضيته باليمن باهتمام بعد عودته، وأنهما سيخاطبان السلطات اليمنية رسميا بتحملها مسؤولية حمايته وتأمين سلامته بعد العودة.

وخاطب نين بايمنتل عضو لجنة حقوق الإنسان في اتحاد البرلمان الدولي النائب حاشد قائلا: "قلبي ينزف لإدراكك أنك أحسست أن اتحاد البرلمان الدولي واللجنة المعنية بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين تخلت عنك. وهذا ليس صحيحا بالضرورة، لكنها مشاعر شخصية، ويجب أن أقول إنني أحترم حقك أن تشعر بالطريقة التي تراها، بعد أن كنت ضحية للنظام القمعي في بلادي خلال فترة الحكم العسكري، فإنني أتعاطف تعاطفا كاملا مع المعاناة التي تمرون بها حاليا".

وقال بايمنتل «إن اجتماعنا المقبل، على ما أتذكر سينعقد في أبريل في أديس أبابا بإثيوبيا، ما يمكنني أن أفعله الآن هو إرسال رسالتك إلى رئيس اللجنة السناتور شارون كارستايرس الذي كان مع بقية أعضاء اللجنة داعمين لقضيتك بشكل كامل على أمل أن نتمكن نحن اللجنة من العثور على وسيلة لتخفيف الألم الذي تعيشه الآن».

وأكد عضو لجنة حقوق الانسان في البرلمان الدولي: «إنه لشرف وامتياز لي أن أفعل ذلك. وفي الحقيقة أنا فقط أرد بمقياس صغير ما قامت به آلاف من الناس-كثير منهم لم ألتق بهم- لإبقاء نيران المعركة من أجل الحرية مضطرمة في قلبي حتى عندما بدأ الأمل في حد ذاته أنه يشقفنا إلى أجزاء غير معروفة في أحلك أيام الحكم العسكري في بلدي. بارك الله فيك يا صديقي وزميلي وأخي في قضية الحرية".

وكان حاشد -الذي حضر اجتماع اللجنة في 19 يناير- اعتبر ترحيل البت في قضيته خذلانا من اللجنة، مؤكدا أن تأخير القرار يعني تمادي السلطات اليمنية في انتهاكات حقوق برلمانيين آخرين واستمرارها في مزيد من الانتهاكات والاعتداءات ضد الحقوق والحريات في اليمن.

وإثر ذلك نفى حاشد ما تناولته وسائل إعلامية عن رفض سويسرا منحه حق اللجوء السياسي، مؤكدا أنه من عدل عن ذلك وطلب العودة إلى اليمن.

وفي توضيح للرأي العام قال النائب حاشد المتواجد حاليا في سويسرا: "إن بعض الأوساط الأمنية والصحفية المدعومة من السلطة وجهاز استخباراتها أشاعت إن سويسرا رفضت طلب لجوئي السياسي، ولا صحة لهذا القول".

وأوضح حاشد أن لجنة حقوق الإنسان في اتحاد البرلمان الدولي في اجتماعها الأخير والمنعقد في 19 – 21 يناير، اتخذت قرارا بتعيين محام من الاتحاد وعلى نفقته من أجل متابعة حصوله على حق اللجوء السياسي في سويسرا وتم إشعاره بهذا القرار من قبل الأمانة العامة للاتحاد في حينه.

وقال: «تواصلت الأمانة العامة للاتحاد الدولي بالسلطات السويسرية في العاصمة بيرن بخصوص تامين فرصة للجوء السياسي في سويسرا وتم إخطارها من قبل السلطات السويسرية أنها ستبت بطلب اللجوء في موعد أقصاه الأسبوع الأول من شهر مارس 2009. وتم إبلاغي بهذا في حينه رغم أن البت بطلب اللجوء في سويسرا يستغرق من عام إلى عشرين شهرا».

وقال حاشد في توضيحه: قمت بإبلاغ الأمانة العامة لاتحاد البرلمان الدولي في تاريخ 2 فبراير 2009 بخطاب مكتوب عن عدولي عن طلب اللجوء ورغبتي بالرجوع إلى وطني. وقمت في تاريخ 4 فبراير باختيار محام على نفقتي الخاصة من أجل متابعة إجراءات رجوعي إلى وطني، وأبلغت الاتحاد بذلك، كما قام المحامي الشخصي بإبلاغ السلطات السويسرية في التاريخ نفسه بعدولي عن طلب اللجوء، وطلب سحبه ورغبتي بالعودة إلى وطني في مذكرة خاصة بذلك.

ودعت لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين في اتحاد البرلمان الدولي النائب حاشد لمقابلتها في جلستها المقررة من الرابع وحتى السابع عشر من يوليو، لسماع وجهة نظره بشأن القضايا المرتبطة به.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

17 أمام 17: أزمة توضح كيف يشرع لليمنيين

منى صفوان

● هذا المقال مهدى للقوى التقليدية الرجعية

مرت من أمامه قاطرات النفط، وصفقات الفساد، والتصفيات السياسية، وأغلقت ملفات القتل العمد، والتهجير والحروب الطائفية، ولكن عندما فتح مشروع زواج الصغيرات لم تمر الجلسة بهدوء.

في البداية اعتصم خمسة من نواب البرلمان يحتجون على إقرار مادة تحدد سن الزواج بـ17 سنة، فهم يجدون أن هذه المادة ضد الشريعة، وبدأت حملة لإعادة قانون زواج الصغيرات للقاعة، وهو القانون الذي حسب ساعتها كانتصار حقوقي هنئ عليه البرلمانيون من قبل الحقوقيين وممثلين عن برلمان الاطفال باسم أطفال اليمن.

ولكن حركة الضغط ممن هم ضد، والتي لم تكن ضمن قائمة من تم تهنئتهم، حركت الموضوع خلال هذا الاسبوع، وهذا جعل الامر يدور حول سؤال من الذي يشرع لليمنيين، وكيف؟

إن البرلمان الذي يضم قوى تقليدية محافظة وهي مؤثرة بقوة، فيه أيضا برلمانيون حقوقيون يعتنقون ثقافة مختلفة، وكلاهما يستندان على الشريعة! شوقي القاضي برلماني حقوقي يؤكد أهمية أن يكون الرد على من يقودون حملة الضد باسم الشريعة، أن يرد عليهم باسم الشريعة، ولكن النقاش العام للقضايا عندما يتجه فقط ليدور حول مبررات الشريعة وحججها هل يضعف هذا القضية أم يقويها؟

المعلومة المحايدة تقول إن اليمن صادقت على اتفاقية حقوق الطفل التي فيها تحديد لسن الطفولة بـ18 سنة، دون أن يكون هناك تحفظ يمني على المادة، لكن معلومة محايدة أخرى تقول إنه يوجد تعريف قانوني موحد للطفل اليمني، وهو سن 18، ففي هذه السن يمكنه استخراج بطاقة شخصية، ويكون له هوية قانونية، ويحق له التصويت في سن 18 سنة. لذلك فإن الطفل قبل هذه السن يكون حدثاً ويعامل في القانون كحدث، وبحسب رأي المحامية فاطمة الحرازي فإن زواج من هم أقل من السن القانونية 18 سنة بحسب القانون المقترح، هو تزويج لحدث.

والقانون المرفوع للجدل يمكنه تزويج الاطفال في سن 17 سنة، لكن لماذا 17 سنة تحديدا، مادام هو اقل من سن الطفل اليمني القانوني بحسب القانون اليمني؟

رأي القاعة كان هو الحاسم وليس المرجعية القانونية، فقد تم اختيار هذا الرقم فقط لانه خضع للمساومة، من هناك يؤكد البرلماني القاضي ذلك، فالرقم خضع لما يشبه المبايعة في القاعة التي طرحت فيها عدة أرقام منها 15 ومنها 10، فتم الوصول الى حل وسط، في ما يشبه "المبايعة".

هذه المعلومة تبني رأيا حول كيف يتم التشريع لليمنيين؟

وهناك حقيقة يواجهها الصحفيون في نهاية كل جلسة، إنه لا توجد معلومات حول طريقة أداء وعمل البرلمان، إنه قلعة حصينة بلا شفافية معلومات. ويصعب أن يعرف اليمني كيف يتم تقرير مصيره في قاعة مصمتة أمام الصحفيين، وبرغم محاولات الاختراق لصحفيين تحت ضغط الدافع المهني الذي لايدعمه قانون، إلا أن محاولات علي الضبيبي وأحمد الزكري وهلال الجمرة، بقيت محاولات لا تعكس توجه الصحافة اليمنية أو السياسة اليمنية.

الغموض هو العبارة التي تلف جلسات البرلمان الذي يقدم بخبر رسمي، والغموض هو ما لف الجدل الاخير حول الزواج المبكر الذي سيقنن ويشرع لتقليد اجتماعي.

الغموض كان مزدوجا، تغيب معلومات على أعضاء البرلمان الذين عليهم أن يصوتوا لمادة ليس لديهم المعلومات الكافية حولها، وعن مضاعفتها ونتائجها، وغموض وتقصير معلومات حول ما يدور داخل القاعة.

ففي صباح الاثنين بث خبر عن إصدار فتوى لـ17 عالما دينيا يدعمون حركة الضد داخل القاعة، وحتى مساء الاثنين لم تكن المعلومات واضحة إن كان البرلمان سيصوت على المادة صباح الثلاثاء أم لا.

وبقي تحرك المجتمع المدني تحركا أعمى، لا يعرف من أين يبدأ ومن هو المؤثر وما هو السقف الزمني! هل نسير بمسيرة غدا او نطلب لقاء مع المؤثرين في البرلمان؟ ولكن ما هو المجتمع الحقوقي المؤثر في هذه القضية والمتأثر بها؟

هنا برز اسم المدرسة الديمقراطية، والتي يقترب عملها الحقوقي من النمط الكلاسيكي، وأحيانا التقليدي المحافظ، بمعنى أنه قد يكون في هذه المدرسة صاحبة مشروع برلمان الأطفال من يزوج بناته باكرا، ورغم ذلك فقد قادت مسيرة لطالبات المدارس لشكر النواب فور إقرار المادة، وهي التي دعت يوم الاثنين للقاء لمنظمات المجتمع المدني الرسمية والمستقلة.

هذا العمل المكثف للمدرسة الديمقراطية خلال هذه المرحلة كانت وراءه الناشطة الحقوقية بلقيس اللهبي، في ظل غياب نشاط مواز لهذا الموضوع في المنظمات الحقوقية تحديدا المنظمات المختصة بحقوق المرأة.

أي إن تحرك المجتمع المدني هو تحرك شخصي لأشخاص متحمسين يأخذون في مستوى تفكيرهم القضايا العامة بحماس شخصي، وليس أجندة منظمة لمنظمات عليها أن تكون السياج الآمن لانتهاك الحقوق باسم القانون والشريعة. كثير من المنظمات اكتفت بإصدار البيانات.

ولكن كان هناك تحرك رسمي من قبل اللجنة الوطنية للمرأة؛ المنظمة الحكومية التي تعمل عملا مكتبيا وليس ميدانيا بحسب طبيعتها، وكان تحركها مشكورا من قبل مراقبين في منظمات أجنبية، وتحت المستوى المطلوب عند من يطالبون بالأكثر من داخل القاعة وخارجها.

اللجنة الوطنية هي عضو في شبكة شيماء المشاركة في حملة الزواج المبكر التي تشرف عليها وتمولها أوكسفام. هذه الحملة تتحرك منذ سنوات، واللجنة الوطنية التي تمثل الحكومة طرحت مشروع تعديل القانون منذ عام 2000، وتعمل منذ سنوات للضغط من اجل التعديل، وناشدت رئيس الجمهورية خاصة بعد حادثة الطفلة نجود وخلعها من زوجها، ان يتم التصويت على المادة، ولكن السؤال غير البريء الذي يطرح: لماذا أقر المؤتمر الشعبي الان المادة وصوت لها، رغم اعتراض شيوخ الإصلاح؟ وليكون هذا السؤال واضحا "هل للازمة السياسية المتعلقة بالانتخابات ومقاطعة المشترك لها علاقة ما، وصلة بالأمر".

سيترك السؤال دون علامة استفهام ليكون معفيا من الرد، ولكن هذه القضية التي سخر لها الدين، اتضح ان كثيرا من علماء الشريعة يعانون جهلا اجتماعيا ومعلوماتيا طبيا وتنمويا. فعندما قدم د. نجيب غانم ورقة بحثية عرضها في يونيو 2008 في ورشة عمل لمجلس النواب، نظمت ضمن حملة السن الآمنة للزواج التي تشرف عليها أوكسفام، اتضح عند عرض الورقة للنائب الإصلاحي، أن هناك معلومات طبية كانت ضرورية للنواب الذين ينفردون بقرار التشريع، وهي معلومات مهمة خاصة لذوي الخلفية الفقهية المجردة، ليمكنهم التعامل مع مثل هذه النصوص القانونية.

كان ممن اقتنع بهذه المعلومات النائب عبدالرزاق الرقيحي عضو لجنة تقنين الشريعة، وهي أهم لجنة في المجلس. فهذه اللجنة هي التي تقول إن كانت النصوص القانونية توافق الشريعة أم لا، وإن كانت حلالا أم حراما؟

هذه اللجنة مكونة من 7 علماء منهم 5 مؤثرون يرأسهم عبدالملك الوزير ومنهم عبدالرزاق الرقيحي وعباس النهاري ومحمد مرعي وعارف الصبري الذي صمت في الازمة الاخيرة.

هذه اللجنة هي نواة مجلس النواب الذي يشرع لقوانين يجب ان تتفق أيضا مع ما يصادق عليه اليمن من اتفاقيات حقوق إنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل، والتي لم يرجع لها أثناء إقرار هذه المادة، ويجب أن تتفهم اللجنة متطلبات التنمية وحاجة المجتمع. وهذه اللجنة هي رجالية فقط.

الاحزاب التي يضمها البرلمان ذات افق تقليدي وبعضها يحتفظ بقوى رجعية، وهذه القوى هي من قادة حركة الضد، ولكن القوة الأكبر وهي للمؤتمر الشعبي العام، هو هذه المرة مع إقرار المادة بسن 17 ضد فتوى الـ17 عالما، وضد من يعارضون من نواب البرلمان المتشددين، والمؤتمر برئاسة سلطان البركاني مع المادة، والبرلمان برئاسة يحيى الراعي المؤتمري صوت للمادة.

ولكن ها هو دور الاحزاب الليبرالية واليسارية "الاشتراكي فقط" دور صامت. فالاشتراكي مع إقرار هذه المادة، الاشتراكي مع القوانين المنصفة للقانون، ومع الحقوق، ومع قوانين منصفة للأسرة، لكن لا توجد قوة مؤثرة للاشتراكي في القاعة التي تحدد مصير اليمنيين القانوني.

وهناك نواب حقوقيون أشهرهم شوقي القاضي يتزعمون في كثير من الاحيان حملات ضد قوانين غير حقوقية كهذه. والقاضي هو نائب إصلاحي، ولا يعني ذلك أن توجه حزب الإصلاح في البرلمان هو توجه حقوقي، وهنا يحمل المجتمع المدني الحقوقي تهمة التراخي خاصة المنظمات الرسمية "اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة".

مع أنه كان هناك تراخ من منظمات غير رسمية لها سمعتها الحقوقية القوية، لكن هذا التراخي إن حدث بالفعل قد يكون مبررا، لأنه لم تكن هناك معلومات مؤكدة يمكنها ان تزيد مستوى العزم.

ورغم ذلك لعبت الصحافة لعبتها، وهي المخولة بنقل المعلومات، وبوصفها مؤثرة في مجريات السياسية، ومراقبة للتشريع، ولكنها أدارت عجلة الجدل. الجدل فتحته الصحافة ووصل لحد الرد بين الشيخ والصحفية.

فعندما ردت بشرى العنسي على مقال محمد الحزمي في موقع نيوز يمن الاخباري، قام الحزمي النائب البرلماني الرافض لسن تحديد الزواج، بالرد على مقال الصحفية المشتركة في حملة تحديد السن الآمنة للزواج، و كان رده منصبا حول انه لايجوز الرد على من يفقه بقلم من لايفقه.

فالفقه هو المعلومة الوحيدة التي يستند عليها برلماني يشرع لملايين اليمنيين، وعلى الصحافة أن ترد بسلاح الفقه، وهذا الفقه هو الدائرة الضيقة التي جر لها المجتمع المدني والصحافة طويلا في قضايا فرعية شغل بها عن قضيته الرئيسية، تماما كما حدث في موضوع المشاركة السياسية التي سحبت للدائرة الفقهية بعيدا عن متطلبات التنمية والديمقراطية والاتفاقيات والحاجة الآنية، وأيضا وجد انه لا تعارض شرعيا مع مطالب حقوقية كالمشاركة السياسية، وعند هذه النقطة كان السجال لسنوات.

المعلومة التنموية هي التي تغيب عن الجدل، وعن تشريع قوانين تضرب بعمق "عجلة التنمية" التي تورد هكذا في السياق الرسمي للاخبار.

المعلومة التنموية تقول بوفيات الامهات، بأنه من أعلى المعدلات، وتقول بتسرب الفتيات من التعليم من عدم مشاركتهم المجتمعية، ومن تزايد المواليد ناقصي الوزن والتغذية، إذن مستوى التشريع وطريقته تتفق تماما وتراجع مؤشرات التمنية.

لايشرع لليمنيين ليعجلوا بتنميتهم، ولا يوفر القانون بيئة تنموية، وأصبح كارثة مجتمعية، في غياب توازن سياسي وغياب النواب الليبراليين الذين يدعمون تحديث المجتمع وتنميته، برغم ان هناك حزبا يساريا.

إن من يشرع هم من طرف واحد "اليمين المحافظ واليمين المتطرف"، لذلك يسير المجتمع نحو التراجع، وهناك رجعية في ثقافته، ورجعية في عاداته، هذا التفسير يدعمه التأزم الأخير الذي حدث، فهناك تقليد وتعود اجتماعي معين يتمثل في تزويج الصغيرات، وهو ضد التنمية وضد الحقوق وضد التشريع أيضا. بدليل من علماء شريعة ايضا، ولكن هناك من يحارب لتشريع وقوننة هذه العادة الرجعية.

إن البرلمان اليمني هو ذكوري، وهناك برلمانية واحدة وهي بالمناسبة طبيبة نساء وولادة، وهي في كتلة المؤتمر الداعمة للقانون، د. أوراس ناجي التي لم يسمع أحد صوتها، وصوتها وحده لا يكفي.

هذا البرلمان يشرع لليمنيين واليمنيات فقط بأصوات الرجال، ومازالت المشاركة السياسية مرفوضة، ولا يشرع فقط في غياب النساء، بل في غياب التيار التحديثي والليبرالي، وفي غياب ثقافة نسوية.

ووجود برلمانيين حقوقيين ينتمون لأحزاب يمينية، لا يعني وجود كفة اليسار، وهم يتفقون مع التيار اليميني المحافظ "الديني المتشدد" باستخدام ذات السلاح/ الدين أيضا، ويكون المجال مفتوحا لتعارض النصوص.

الدين الإسلامي بحسب دستور الجمهورية اليمنية، هو مصدر التشريعات، لكن هناك علماء دين يختفلون في ما بينهم خارج البرلمان وداخله، هذه المادة لقانون زواج الصغيرات وضحت بعض نقاط الخلاف المعلن عنها.

عصام القيسي كباحث في الفقه الإسلامي نسف ما يستند عليه في زواج الرسول بعائشة بحديث شكك بعمرها، والعالم الزيدي زيد المحطوري وجد أنه استثناء، وعبدالرزاق الرقيحي البرلماني وعضو لجنة تقنين الشريعة، وهي اللجنة الأهم في التشريع للقوانين، اقتنع بما طرحه غانم، ووجد أن زواج الصغيرات ضد الدين الإسلامي.

هذا القانون جلساته لم يستطع صحفي كعلي الضبيبي أن يغوص في تفاصيلها، ولكن كان واضحا لما يجري داخل تلك القاعة. الجدل الذي دار في الداخل، وصل صوته للخارج، فوصلت معلومات أن الراعي كان شخصيا ضد حركة الضد، وأن الشيوخ تحركوا لجمع توقيعات لـ17 عالم دين للوقوف ضد برلمانيي الجلسة الذين أقروا انتصارهم القانوني لأطفال اليمن، وقد شكك شوقي القاضي بمعرفة من وقعوا على الفتوى بما تخوض به المادة، وطرح احتمال التغرير بهم.

جلسات البرلمان المشرع الرئيس، وفي مجريات السياسة اليمنية المؤثرة، يحكمها الحرج، فيمكن جمع التوقيعات ببساطة في جلسة ضد قانون حتى لو كان منصفا باستخدام الحرج احيانا، يبدو هذا عشوائيا لكن ايضا أقر سن الزواج عشوائيا.

هكذا يشرع لليمنيين وتسير مجريات حياتهم، تزداد وفيات الامهات التي تعتبرها الناشطات أهم القضايا السياسية، أهم من قضية صعدة والانتخابات، والأحزاب لا تهتم لمثل هذه المؤشرات التنموية، اليمنيات اللواتي مع كل حمل يهددهن الموت لانعدام الرعاية الصحية ولتكرر الحمل ولزواجهن المبكر ليس أهم من قضاياهم المصيرية، ويمكن أن يسن قانون يشرع لقتلهن.

قانون يشرع لجريمة هو شيء يحدث بسهولة، لان هناك من لا يعلم، من داخل القاعة او خارجها، ومن يعلم لا يؤثر، والمجتمع الحقوقي الذي يمتلك المعلومة تأثيره خارج القاعة، قد لا يصل لداخلها، ومن داخل القاعة يسيرون جلساتهم بمعزل عما تطالب به قضايا حقوقية أو معلومة تنموية، أو تفسيرات دينية مختلفة.

حنايا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

بنزر يسير من البهجة وبكثير من الحنين، تنهد سالم البكري متذكرا زمنا جميلا قد خلا. سالم البكري أحد أروع جمل الإبداع في حضرموت حينما كان للإبداع سطور تقرأ، الفنان والمسرحي الذي جايل المحضار وشكل معه ثنائيا، قاما معا بتنفيذ أهم الأوبريتات المسرحية للمحضار، والتي بشرت بالحرية والمساواة والتحديث (الجانب الذي قد لا يعرفه إخواننا بعد الوحدة عن المحضار) هو ومجايلوه وعلى رأسهم المبدع سالم البكري، الذي يحمل أرشيفا في رأسه للمحضار وشعره، ويعتبره كنزه، وعين حياة لا يغادر ضفافها... سالم البكري التربوي القدير لأربعين سنة خلت، ربى أجيالا، ونفخ في عقول الكثير منهم محبة الفن والثقافة والإبداع.

بخاطر شفيف ينم عن شعور مغبون وطيب، بث شكواه التي لم يرد لها أن تتسول الشفقة، ولكنه فائض الفجيعة على كل هذا الخراب الذي تمنى به الثقافة ورواداها ومبدعوها، كل هذا الإهمال والتهميش لأهم ما يمكن أن يملكه شعب، الثقافة رأسمال الخلود لأمة ما. هذا الرجل الذي قضى جل عمره للإبداع، وفي رحابه، يجد نفسه اليوم مهمشا ومهملا بعد أن تقاعد عن السلك التربوي، وإذ بمظنة العيش تحاصره في ستينيات عمره، مما حدا بمبدعنا القدير المبتل الروح، للبحث عن عمل إضافي يسد به كفاف العيش، ولم يجد سوى وظيفة حارس براتب لا يسد كفاف العيش. الشيخ الجليل الذي جعل لمدينة الشحر مسرحا دائما في الهواء الطلق، ظلت خشبته إلى وقت قريب تؤدي رسالتها، إلى أن سدد لها الواقع المهيض ضربة قاضية.

وعطفا على السياق أعلاه، فالمبدع سالم البكري ليس أول ضحايا التهميش وقلة الوفاء، ولن يكون الأخير، في ظل عدم قيام الدولة بدورها وانعدام حساسيتها لأهمية الثقافة والفن والإبداع كرهانات للشعوب الحية، غير أن هذا المفهوم سيظل غائبا عن دولة لا تملك سياقا مفهوما، وشعبا لا يملك مقومات حياة.

في ضفة موازية كنا مجموعة من قيادات اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، على رأسهم القدير الأستاذ أحمد قاسم دماج، في لقاء مع وزير الثقافة د. محمد المفلحي، وطرق موضوع المبدعين الهائمين على وجوههم مشردين، ذهب الواقع الشديد الوطأة بعقولهم، وآخرين أخذ المرض والشيخوخة صحتهم، ومنهم من لا يجد قوت يومه، تحاصره البطالة والفاقة، وغيرهم حالات وصور متعددة لواقع مأزوم كارثي. ودار النقاش حينها باتجاه استصدار قانون دعم المبدعين ورعايتهم، وكان الوزير لا يقل حماسة عن الأدباء، وتم وضع خطوط اتفاقات أولية في هذا الجانب... فهل نأمل ونعول ألا يخبو الحماس، وألا تظل الاتفاقات في الصدور، فتضل طريقها إلى التنفيذ...؟ وحديثنا ممتد...

المحرر: ياسر الميماسي
ymayasi@yahoo.com

الاربعاء 30 صفر 1430هـ الموافق 25 فبراير 2009 العدد (185)
Wed. 30/2/1430 - 25 February 2009

4 ملايين اسطوانة تالفة و22 نوعاً مستورد باسماء أدوات منزلية لم تخضع للفحص

اسطوانات الغاز.. قنابل تصنع الموت!

■ المحرر:

قبل يومين لقي ثلاثة أطفال وامرأتان مصرعهم وأصيب شخصان آخران من أسرة واحدة جراء انهيار منزل سكني مكون من ثلاثة طوابق عليهم نتيجة انفجار اسطوانة غاز داخل المنزل في محافظة المحويت. وحسب مصادر رسمية، فإن الانفجار حدث نتيجة تسرب مادة الغاز ما أدى إلى انفجار الاسطوانة وهدم المنزل.

هذا الحادث لم يكن الوحيد في انفجارات اسطوانات الغاز غير الصالحة للاستعمال، حيث تبدو مخاطر أسطوانات الغاز كارثية على حياة اليمنيين، خاصة مع تزايد الحوادث التي وقعت مؤخرا، ومن بينها الانفجار الذي وقع داخل المصنع اليمني لتصنيع وصيانة أسطوانات الغاز بالعاصمة صنعاء أواخر يوليو الماضي، بسبب تسرب الغاز، وحادث في مدينة جبلة حيث تسبب الغاز المتسرب في وفاة امرأة في العشرين من عمرها وطفل في السابعة من عمره، والكثير من الحوادث اليومية المبلغ عنه وغير المبلغ عنه.

تشخيص المشكلة

خلال السنوات الأخيرة بدأت ظاهرة حوادث انفجار اسطوانات الغاز في التزيد وقتلها الأبرياء وهدم منازلهم، أسر متعددة ما تزال بلا مأوى! دون تحرك حقيقي للحكومة لعمل شيء يخص سلامة الناس.

تقرير الشركة اليمنية للغاز في 2008/08/16، المقدم إلى اجتماع لجنة الأمن والسلامة بوزارة الداخلية، كشف أن الاسطوانات التي يتم تداولها من قبل المواطنين تزيد عن 15 مليون اسطوانة تتواجد في جميع المحافظات، منها ما يزيد عن 4 ملايين اسطوانة تالفة، كما أن أكثر من 22 نوعا من الاسطوانات مستورد من دول عديدة تم استيرادها بأسماء أدوات منزلية من قبل تجار معينين ولم تخضع للفحص اللازم والمواصفات المعمول بها محليا وعالميا.

أوصت اللجنة بسحب الاسطوانات التالفة من المعارض وتعويض أصحابها حفاظا على سلامة المواطنين، وأقرت وقف استيراد الاسطوانات لمدة ستة أشهر حتى يتم فرز التالفة منها، ودخول الشركة اليمنية للغاز كمنافس في استيراد اسطوانات الغاز بدعم حكومي في إطار السعي للتقليل من مخاطر استيراد اسطوانات غير مطابقة للمواصفات.

بهذا الإعلان تم تشخيص المشكلة وتحديد أسبابها ولم يعد سوء التنفيذ المبرمج الصحيح الذي يغيب عن معظم القرارات في بلادنا!

4.144.660 أسطوانة غاز تالفة موزعة في عموم المحافظات، تعني الكثير من الكوارث، فهذه الاسطوانات كفيلة بقتل الكثير من المواطنين وتهديم منازلهم في حالة تفجرها، إلى اليوم لم تتخذ أي خطوة عملية لمعالجة هذه المشكلة بعد تلك التوصيات.

أسباب انفجارات الغاز

يرى الباحثون أن ثمة أسبابا رئيسية تؤدي إلى وقوع انفجارات الغاز، أهمها استخدام أسطوانات سيئة التصنيع مفتقرة لشروط السلامة والأمان تم إدخالها بطريقة غير شرعية، وكذا عدم التخلص من الأسطوانات التالفة وغير الصالحة للاستعمال، وعدم وجود الصيانة الدورية من قبل شركة الغاز ومحطات الغاز لهذه الاسطوانات، فبعض الأسطوانات تحتاج لتبديل صمامات الأمان، وهي مهمة يجب على شركة الغاز القيام بها، لكن لا يتم ذلك بل يعاد تداولها في الأسواق وبيعها للمواطنين وهي أكثر عرضة للانفجار.

ومن الأسباب عدم قيام شركة الغاز بمسؤوليتها الوطنية، وذلك باستبدال الاسطوانات غير الصالحة للاستخدام باسطوانات جديدة، وكذا عدم قيام هيئة المواصفات والمقاييس بدورها بعملية الرقابة والكشف لمثل هذه المخالفات.

كما أن نقل أسطوانات الغاز يتم بطريقة سيئة، فعند إنزالها لمحلات البيع ترمى من الناقلات، كما أن بعض المستخدمين يقوم بدحرجتها على الطرقات، مما قد يتسبب في كسر صمام الأمان، كما أن عدم وجود المادة النفاذة التي تشعر المستهلكين بأن الغاز يتسرب من الأسطوانة سبب مهم في وقوع معظم الحوادث.

■ 80% من حالات الحروق ناتجة عن انفجار اسطوانات الغاز 90% منها في أمانة العاصمة

أزمة الغاز المتكررة

معاناة المواطنين لم تقف عند وجود ملايين الاسطوانات التي تحمل عيوباً ينتج عنها كوارث وإزهاق أرواح، بل تكبر عند انعدام مادة الغاز المتكرر. خلال شهر يناير وبداية شهر فبراير من هذا العام، شهدت معظم المحافظات بما فيها العاصمة صنعاء أزمة غاز خانقة، طوابير طويلة ممتدة من رجال ونساء أمام معارض ومحلات بيع الغاز، استمرت قرابة شهر كان الحصول على دبة غاز بأي ثمن هو السائد.. ومثل هذه الأزمات المتكررة لا تسمح بالتمعن في جودة الاسطوانات من عدم جودتها.. فخلال هذه الأزمات عجزت الجهات الرسمية عن ضبط الأسعار، فما بلك بمراقبة وسحب الاسطوانات غير الصالحة، وخصوصاً أن السوق اليمني يعاني من نقص عدد كبير من هذه الاسطوانات.

إحصائيات

حسب الاحصائيات فإن 80% من حالات الحروق في اليمن ناتجة عن انفجار أسطوانات الغاز في المطابخ، و90% من هذه الحالات تقع في أمانة العاصمة صنعاء.

وتوجد في اليمن ثلاثة مراكز لعلاج الحروق، لكنها تعاني من نقص في الدعم المالي وغياب أبسط المتطلبات العلاجية، حيث إن نفقات علاج مرضى الحروق مكلفة. ويطالب المسؤولون عن تلك المراكز بنشر التوعية في أوساط المجتمع لمحاصرة الظاهرة والقضاء على أسبابها، والدعوة لمختلف الجهات بدعم هذه المراكز.

وتعد مؤسسة طيبة الخيرية السعودية من أكبر المؤسسات الخيرية التي تقدم علاجا للحروق في اليمن، حيث نفذت من خلال ما يزيد على 19 مخيما جراحياً، نحو 11 ألف عملية جراحية متنوعة، كما ساهمت في إنشاء مركز خاص بالحروق في المستشفى الجمهوري.

العيدروس: مستقبل اليمن في النفط والغاز معا

أعلن وزير النفط والمعادن أمير سالم العيدروس، أن اليمن «اتخذت إجراءات قصيرة المدى وتخطط لإجراءات طويلة الأجل، بهدف التخفيف من انعكاس الأزمة العالمية على نشاط شركات النفط وجذب مزيد من الاستثمارات».

وأوضح في حديث إلى صحيفة الحياة، أن من الإجراءات السريعة «إعادة النظر في موازنات الشركات واحتساب الكلفة، بحيث يُقلّص الإنفاق الممكن الاستغناء عنه، لرفع حصة الدولة من كلفة الإنتاج ويغطي العائد العجز في أسعار مبيعات النفط».

ولفت العيدروس إلى أن وزارة النفط والمعادن «تسلّمت 8 طلبات جديدة للاستثمار النفطي نتيجة السياسة الجديدة، منها 4 من شركات دولية كبيرة للتفاوض المباشر مع اليمن».

وكشف وزير النفط عن ترتيبات مع مجلس النواب وفي إطار المجلس الاقتصادي الأعلى ومجلس الوزراء لـ«إصدار نموذج ملحق للشركات التي استكشفت الغاز للاشتراك في استثماره»، لافتاً إلى أن هذا الغاز موجود».

وفيما تحفظ عن الإفصاح عن تفاصيل الاكتشافات الجديدة، أوضح أن «المؤشرات تدلّ على وجود تركيبات نفطية أو غازية، وقد لا يكون مستقبل اليمن في النفط فقط ولكن في الغاز أيضاً».

وأوضح أن اليمن «لم يستكشف منه في البحر شيء حتى الآن، وهو يملك السواحل الكثيرة بدءاً من المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، وهي مناطق واعدة بمؤشرات الغاز».

وذكر العيدروس أن في ظل التغيرات الدولية واتساع سوق الغاز «تسلم اليمن طلبات من شركات عالمية من الهند واليابان وكوريا للاستثمار في مجال الغاز، فضلاً عن طلبات من شركة إماراتية تملك الخبرة في إنشاء مجمعات ومدن الغاز». وأشار إلى «استكشاف آخر أنجزته شركة «سنوبيك» الصينية العام الماضي» متوقعاً الإعلان عنه تجارياً في وقت لاحق، وهو خام مخلوط بالغاز.

وتحدث عن إشكالات «تقف أمامها وزارة النفط تتعلق بالاتفاقات الموقعة مع أطراف لإنشاء مصافٍ على بحر العرب والبحر الأحمر، وعدم تنفيذ المستثمرين المشاريع واتخاذ المعالجات اللازمة». وأشار إلى دراسة عن تطوير مصاف أنجزتها شركة «فوستر» البريطانية نهاية العام الماضي، مؤكداً أن التفكير في تخصيص مصافي عدن «غير وارد»، لأنها «جزء من تاريخ اليمن المعاصر ومن ثقافته، ولها أهمية استراتيجية للدولة».

ودعا وزير النفط الشركات الخليجية إلى استثمار فرص العمل في اليمن في قطاعات النفط والغاز والمعادن. وقال: «ربما تكون أزمة المال العالمية فرصة مواتية لليمن كمحطة جذب، ولهذه الشركات لإعادة توزيع خريطتها الاستثمارية في المنطقة». وأوضح أن في اليمن الآن خمسة قطاعات تملكها شركات كويتية بما فيها شركة تنقيب في البحر، معلناً أن «الحكومة العُمانية ترغب في إنشاء شركة مشتركة للتنقيب عن النفط في المناطق الحدودية، كما تسلمنا من الشركات السعودية في الشهور الماضية عروضاً كثيرة ترغب في الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية واستغلال الغاز، فضلاً عن عروض من شركات إماراتية مثل «دانة غاز» وشركة «الهلال» و«سيتي غاز» وشركات أخرى». وتوقع أن «يزداد» تدفق الاستثمارات النفطية الخليجية على اليمن، مؤكداً أن وزارة النفط «ستقدم تسهيلات نوعية للشركات الخليجية».

جراسيني: البنك رفع الدعم السنوي لليمن إلى 120 مليون دولار

قالت نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دانييلا جراسيني التي تزور اليمن حاليا، إن ثمة تقدما مضطردا أحرزه اليمن في مجال تطبيق الإصلاحات، وإن البنك الدولي رفع سقف الدعم السنوي المقدم لليمن إلى 120 مليون دولار سنويا بدءا من العام المنصرم، وتقديم كافة المساعدات لليمن بشكل هبات بدلا عن القروض لدعم جهود الحكومة في مواجهة الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء وتداعيات كارثة الفيضانات التي تعرضت لها محافظتا المهرة وحضرموت.

وأضافت أن البنك يعتزم مساعدة اليمن لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط لتعزيز جهود وتوجهات الحكومة اليمنية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على موارد النفط.

وأشادت دانييلا جراسيني بمستوى التحسن المنجز في منظومة الأداء الحكومي في اليمن خاصة ما يتعلق بتنفيذ المشاريع الممولة من مصادر خارجية.

وأكدت مسؤولة البنك الدولي على أهمية إيفاء المانحين بالتزاماتهم لليمن المتعلقة باستكمال تخصيص تعهدات مؤتمر لندن للمانحين المنعقد في منتصف نوفمبر 2006. وكشفت قائلة: "البنك الدولي سيعمل على حث المانحين للتسريع باستكمال تخصيص تعهداتهم".

وحول أسباب تأجيل انعقاد جلسات أعمال اللقاء التشاوري الثالث بين الحكومة اليمنية والمانحين، والذي كان مقررا عقده الأحد الماضي في صنعاء، قالت نائب رئيس البنك الدولي "إن إرجاء انعقاد اللقاء فرضه تزامن توقيته مع انعقاد مؤتمر دولي للمانحين لإعادة إعمار قطاع غزة".

وقالت دانييلا جراسيني في تصريحات صحفية إن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي "اقترحت تأجيل إرجاء اللقاء إلى وقت لاحق لضمان مشاركة واسعة وفاعلة في هذا اللقاء، وهو ما تم التوافق عليه بين الحكومة اليمنية والمانحين".

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أعلنت أن الاجتماع التشاوري الثالث بين الحكومة والمانحين ما زال قائما، وأن التنسيق يجري حاليا لتحديد موعد جديد للاجتماع، مؤكدة أن الإصلاحات تسير بوتيرة عالية وتحظى بتقدير واحترام كبيرين ودعم من قبل المانحين.

وشهدت وزارة التخطيط هذا الأسبوع جلسات مباحثات موسعة بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي بمشاركة ممثلي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة لليمن، برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الأرحبي، ونائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السيدة دانييلا جراسيني، والدكتور عبدالعزيز العويشق رئيس الدائرة الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

الجلسات كرست لبحث ومناقشة اتجاهات وأولويات الدعم لقطاعات التنمية البشرية في اليمن في إطار التشاور والتحضير لاستراتيجية المساعدات القطرية الجديدة مع البنك الدولي، وكذا ضرورة اضطلاع الدول والجهات المانحة ومن بينها البنك الدولي في مساعدة اليمن على استخلاص جوانب القصور في منظومة الجهود الهادفة الى بلوغ أهداف الألفية الثالثة للتنمية.

وقد تخلل جلسات العمل تقديم عروض تفصيلية من قبل وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني والشؤون الاجتماعية والعمل والصحة العامة والسكان وممثلين عن وزارتي الشباب والرياضة والمالية ورئيس المجلس الاعلى لرعاية الأمومة والطفولة، تمحورت حول تحديد أبرز التحديات التي تواجه قطاعات التنمية البشرية والانجازات التي تحققت على صعيد الجهود الهادفة إلى تحقيق أهداف الألفية الثالثة والتصورات المتعلقة بسبل تنسيق أوجه الدعم من المانحين والبنك الدولي لتعزيز منظومة الجهود الحكومية الهادفة إلى تحقيق أهداف الألفية الثالثة.

كما قدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي عرضا خاصا حول الاستراتيجية الوطنية للمتابعة والتقييم لتنفيذ مقررات الخطة الخمسية الثالثة، حيث خلص العرض إلى تأكيد تغطية الخطة محاور الخطة الخمسية الثالثة لأهداف الألفية الثالثة للتنمية، مع تحديد بعض أوجه القصور والتوصيات اللازمة لمعالجتها.

الإعلام الاقتصادي يطالب بحلول لكساد الطماطم

طالب مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي وزارة الزراعة والري بحلول عاجلة للكساد الذي يضرب منتج الطماطم في مناطق تهامة، حيث وصل متوسط سعر السلة زنة 20 كيلو إلى 200 ريال، أي دولار واحد.

وجاء في رسالة وجهها المركز لوزير الزراعة والري أن خسائر كبيرة يتعرض لها المزارعون في مناطق تهامة الشهيرة بإنتاج هذا المحصول في هذا الموسم بسبب تكدس الطماطم في الأسواق.

وأفاد المركز أن سعر السلة الطماطم في أسواق العاصمة صنعاء يتراوح بين 200 و400 ريال، مقارنة بـ12000 ريال قبل ثلاثة أشهر.

وتلقى المركز شكاوى من المزارعين بأن الأسعار الحالية لا تغطي سوى جزء بسيط جداً من تكاليف الإنتاج، مطالبين بسياسة تسويقية عادلة، تضمن المحافظة على سعر متوازن يخدم المنتج والمستهلك في ذات الوقت.

وتضمنت الشكوى المطالبة بدور فاعل لوزارة الزراعة في معالجة عشوائية الإنتاج والتسويق.

وحمل المركز الوزارة مسؤولية البحث عن أسواق خارجية للتصدير، لاسيما وأن بعض دول الجوار تضع الكثير من العراقيل أمام الصادرات اليمنية حفاظا على منتجاتها المحلية.

وأكد ضرورة تعزيز عمليات الإرشاد الزراعي، وتشجيع الاستثمار في تسويق وتعليب المنتجات الزراعية، وإيجاد آليات تضبط السوق وتضمن حقوق كافة الأطراف.

لقاء تشاوري لفروع بنك التسليف الزراعي في الحديدة

بدأت أمس الثلاثاء في الحديدة أعمال اللقاء التشاوري التاسع لمديري فروع بنك التسليف التعاوني الزراعي.

وأوضح مستشار رئيس مجلس إدارة البنك لشؤون الائتمان والمخاطر، عبدالملك الثور، أن اللقاء سيناقش، على مدى ثلاثة أيام، المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي حققها البنك خلال العام الماضي، وتقييم الأنشطة المختلفة لمختلف الفروع والوقوف أمام جميع الإنجازات والسلبيات التي رافقت أداء الفروع خلال العام الماضي.

وأشار إلى أن المعايير والمواصفات التي يستخدمها البنك في تقييم الأداء تتطابق مع المعايير المستخدمة في كبريات مؤسسات المال والمصارف في العالم.

طفح المجاري مستمر في الضالع ومطالبة بإطلاق اسم قيادي مؤتمري على شارع الشهيد أحمد ياسين

■ فؤاد مسعد

بعد تغيير مدير صندوق النظافة بمحافظة الضالع قبل ما يقرب من عامين تفاءل المواطنون بإمكانية تحسن ملحوظ في شوارع المدينة، غير أنهم اكتشفوا خلال فترة وجيزة أن تفاؤلهم لم يكن في محله، حيث لا تزال المجاري طافحة بالمخلفات، ولا تزال الشوارع والمداخل المهمة مرتعا آمنا لأكوام القمامة التي تتواجد بكثرة وبشكل لافت للعيان، خصوصا والضالع تقع على خط صنعاء -عدن الحيوي، ما يعني أن منظرها يستفز جموع المسافرين أثناء مرورهم في الشارع الرئيس لمدينة لا يبدو أنها تنال حظها من النظافة والتحسين رغم وجود صندوق تجبى إليه ملايين الريالات تحت مسمى نظافة وتحسين!

المدير السابق للصندوق قدم استقالته مستبقا إقالة مرتقبة من محلي المحافظة الذي أنهكه بكثرة استجوابه في أكثر من جلسة مدعمة بتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تدين إدارة الصندوق بمخالفات عديدة يأتي في مقدمتها صرف مبالغ مالية خارج إطار الأهداف التي أنشئ الصندوق من أجلها، وقد ظل المدير نفسه عرضة لنقد الصحف المعارضة التي وضعته في مرمى نيرانها بعد اتهامه بالاعتداء على صحفيين كانوا يقومون بعملهم الصحفي في تغطية حملة نظافة نفذها الصندوق.

وإثر ذلك تم تعيين أحد قيادات المؤتمر الشعبي مديرا جديدا للصندوق لتشهد النظافة اهتماما مفاجئا، لكنه لم يلبث أن توارى متأثرا بعوامل تعرية أعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، وعادت المياه إلى مجاريها، مخلفة مناظر لا تسر الناظرين ولا العابرين، ناهيك عن المقيمين الذين لم يلحظوا من النظافة غير عمال مغلوبين على أمرهم وقلابات (بوابير) تلتقط ما فاض، وسيارة المدير العام التي تعبر الشوارع غير مكترثة بما حولها.

الطفح المستمر بغزارة لمجاري المدينة صار يهدد بكارثة بيئية جراء انتشار البحيرات التي لم يتم شفط مياهها، وهو ما جعلها مرتعا خصبا للأمراض الوبائية المنقولة عن طريق البعوض وما يصاحبها من روائح كريهة تترصد العابرين خصوصا وهذه البحيرات يتركز تواجدها في أهم المناطق الحيوية وفي طليعتها المتشفيات والمدارس والمبنى الرئيس لكلية التربية، ناهيك عن معظم أسواق الضالع وأحيائها المختلفة والتي صارت جميعها ترزح تحت وطأة المعاناة المتواصلة لهذا الطفح الذي لا يكف على مدار العام.

وعلى الرغم من كون معظم شوارع مدينة الضالع وأحيائها واقعة تحت تأثير المخلفات وأكوام القمامة، إلا أن الشارع الذي يربط بين المستشفيات والمدارس من جهة وكلية التربية وسوق الجمرك من جهة ثانية يعد الأكثر تعرضا لهذا النوع من الإهمال رغم انه تم افتتاحه قبل ما يقرب من أربعة أعوام فقط، وكغيره من شوارع بلادنا الحبيبة لم تصمد طبقة الإسفلت سوى عدة أيام ليصبح في عداد الخارجين عن الخدمة، وهو ما دعا مخلفات المجاري لتحل مكانه بكفاءة عالية!

المحافظ الأسبق الذي افتتح هذا الشارع كأهم إنجاز وطني يحدث في عهده الميمون كان كريما للغاية وهو يطلق على الشارع الجديد اسم الشهيد أحمد ياسين، كان ذلك بعد استشهاده مباشرة، وبعد أيام قليلة ظهرت منشورات إصلاحية تطالب المحافظ بتغيير اسم الشارع حفاظا على سمعة الشهيد، مقترحين أن يحمل الشارع اسم شخصية بارزة من المؤتمر الشعبي!

لم يكترث أبناء الضالع لاسم الشارع لكنهم منزعجون من الوضع المزري الذي يعيشه هذا الشارع اليتيم الذي أصبح شبه خال من العابرين، وصار من النادر المرور فيه خصوصا لمن يمشون سيرا على الأقدام من طلاب المدارس والكلية ورواد المستوصفات.

الكارثة التي تهدد البيئة في الضالع لا تقتصر على المدينة وشوارعها، لكنها تمتد إلى الوديان المجاورة والتي لم تسلم هي الأخرى من تأثيرات الطفح الناتج عن مجاري المدينة والخزانات الموجودة فيها، وذلك بسبب عدم شفط هذه المياه كما كان يحدث في السابق قبل بضعة أعوام، وهو ما جعل الآبار الصالحة للشرب -على قلتها- والقريبة من المدينة منها على وجه الخصوص في مصب تلك المجاري مما يضاعف من معاناة سكان الضالع وضواحيها، إذ إن النتيجة المترتبة على كل ذلك ستؤدي إلى تلوث مصادر مياه الشرب وتغيير طعمها ما يجعلها غير صالحة، إضافة لتلوث التربة ونقل الأمراض المختلفة حيث والبعوض لم يعد يكتفي بالإقامة في فصل الصيف كما في بقية المناطق فهو في الضالع يحظى بإقامة شبه دائمة وفي جميع فصول السنة.

في ما يتعلق بالجهة المسؤولة عن تردي الأوضاع، تشير أصابع الاتهام إلى كل من مؤسسة المياه وإدارة الأشغال، اللتين بدورهما تلقيان باللوم على صندوق النظافة والتحسين الذي صار هو المسؤول الوحيد عنها بعد نقل مهمة شفط مياه المجاري إلى إدارة الصندوق منذ مطلع العام قبل الفائت. إلا أن الصندوق لن يعدم مبررا لعجزه عن القيام بدوره والعذر الذي قد يلوكه لا يخرج عن الإشارة الى كون اللائحة المنظمة لم تتضمن بندا يتعلق بالشفط! ما يعني أن الطفح سيبقى مستمرا.

منظمات أهلية تطالب اليونسكو بحماية معالم عدن وتنوعها البيئي

■ عدن- سماح جميل- صنعاء «النداء»

وجه لقاء موسع في عدن نداء إلى منظمات المجتمع المدني في اليمن والخارج للمساهمة في حملة من أجل إنقاذ معالم عدن التاريخية والطبيعية.

اللقاء الذي عقد صباح الاثنين في قاعة المؤسسة العربية لمساعدة قضايا المرأة طالب المنظمات الدولية المعنية بحماية التراث والتاريخ والآثار، وفي مقدمتها منظمة اليونسكو، بدعم دعوة المنظمات المدنية والمتخصصة في عدن من أجل إعلان عدن محمية تاريخية.

وشارك في اللقاء أساتذة جامعيون ومؤرخون وممثلون عن منظمات مجتمع مدني وكتاب وصحفيون، وبحث العبث والتدمير الذي يطال أبرز معالم مدينة عدن التاريخية، وبخاصة المساس بمبنى مدرسة البادري من قبل ادارة مكتب التربية والتعليم بالمحافظة.

وتتجاهل السلطة المحلية في عدن منذ 3 سنوات مناشدات الجمعيات والمنظمات المدنية والمتخصصة بشأن وقف تدمير معالم المدينة وطمس ملامحها.

وإلى تدمير المعالم التاريخية تحيق بطبيعة المدينة أخطار كبيرة جراء حركة الاستثمار التي لا تراعي الوظائف الطبيعية لأهم متنفسات المدينة.

وسبق لـ«النداء» أن نشرت في 27 فبراير من العام الماضي تحذيرات لباحثين متخصصين من مخاطر مشاريع سياحية على العديد من مناطق محافظة عدن، وبخاصة هضبة عدن التي سمحت السلطات بإقامة منتجع سياحي عليها.

وتحتوي هضبة عدن على ثروة تاريخية وبيئية لا تقدر بثمن. فإلى السدود التاريخية والدروب القديمة والقلاع والحصون، تمتاز الهضبة بالتنوع البيئي والنباتات النادرة كنبتة عدنيوم adenium.

المنظمات المدنية والمتخصصة في المدينة، وفيها الجمعية اليمنية للتاريخ والآثار، انتقدت مراراً تعاطي السلطة المحلية مع معالم المدينة باعتبارها مجرد صخور، كما هو الحال بالنسبة لجزيرة صيرة. وحسب اسمهان العلس، استاذة التاريخ الحديث في جامعة عدن، فإن «صيرة ليست القلعة فحسب، بل هي منظومة طبيعية وتاريخية وآثارية كان من الواجب عدم المساس بها».

نداء لإنقاذ عدن

تعيش عدن أزمة عامة في التعامل مع معالمها التاريخية والطبيعية، إذ تتعرض هذه المدينة للكثير من أساليب الهدم والتغيير لمعالمها، الأمر الذي يفقدها ملامحها الجملية وشواهدها التاريخية الدالة على قدم هذه المدينة وحضريتها.

ولا يغيب عن الأذهان أننا منذ عام 2005 ونحن في الجمعية اليمنية للتاريخ والآثار نتنادى من أجل إعلان عدن محمية تاريخية، وذلك انطلاقا من أسس تاريخية لا يجهلها الجميع، بأن عدن هي من أقدم المدن العربية على وجه التاريخ. كما أن الشواهد الماثلة على وجه هذه المدينة دليل آخر على ذلك. ولا نبتعد كثيرا إذا ما أعدنا إلى الأذهان ما تكتنزه هذه المدينة من معالم طبيعية وبيئية هي في الأصل هبة الله لهذه المدينة التي توصف بأنها مدينة البحر والجبل.

ومما يضيف إلى عراقة هذه المدينة ما أضافته إليها أساليب التمدن والتحديث التي اجتاحت المدينة في عقود القرن العشرين، مما جعلها ترتقي إلى مصاف القمة بين مدن شبه الجزيرة العربية في الإدارة والتعليم والتخطيط الحضري. ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن الشواهد التاريخية والطبيعية والحضرية مازالت ماثلة بين ظهرانينا بحيث يجب القول إن لهذه المدينة لدينا حق المحافظة عليها وصون معالمها واستثمارها وإعادة توظيفها بما يخدم حركة التنمية والاستثمار وعلى مدى السنين ترتفع الأصوات مستنكرة أساليب الهدم والتغيير لمعالم المدينة وشواهدها، بل وامتد الأمر إلى درجة إحاطة هذه المعالم بأنواع من السلوك العشوائي المتمثل في البناء غير المدروس على جبال المدينة وفي أزقتها بل وبجوار هذه المعالم، الأمر الذي يعتبر انتهاكا لجمالياتها وتعطيلا لدورها وعرقلة لوظيفتها الاستثمارية.

وهذا الأمر لا يقتصر على مدينة عدن القديمة التي تتداعى الأوساط الرسمية وشبه الرسمية لإعلانها محمية تاريخية، بل إنه امتد إلى باقي مدن هذه المحافظة حيث تحتضن أرضها عددا كبيرا من معالمها التاريخية والطبيعية والحضرية.

والمجتمعون في هذا اليوم يتوجهون إليكم مطالبين بتكرمكم بسرعة التدخل لاتخاذ الإجراءات بشأن وضع الضمانات اللازمة من أجل صون التراث الثقافي والطبيعي والحضري لعدن، وذلك من خلال الآتي:

1- حماية الحق التاريخي وذلك بالمحافظة على معالمها واستثمارها.

2- التعريف بالمعالم التاريخية والطبيعية والمباني والمنازل ذات النمط المتميز.

3- تحديد محارم مناسبة لهذه المعالم سعيا لمنع العشوائية من حولها.

4- تفصيل القوانين المتعلقة بتراخيص البناء والهدم وتغيير المواقع التاريخية والمباني الشخصية ذات القيمة التراثية، وإصدار الضوابط واللوائح والنظم ذات العلاقة.

5- إبلاغ مكاتب التربية والأراضي والمساحة والتخطيط الحضري والاستثمار والأوقاف والمياه والمالية وكل الجهات ذات العلاقة بالمعالم بعدم التصرف بمواقعها لأغراض التوسع والتأهيل.

6- كما ندعو المنظمات الدولية المعنية بحماية التراث والتاريخ والآثار وفي مقدمتها منظمة اليونسكو للتفاعل مع ندائنا هذا وإعطاء الاهتمام المناسب لدعوتنا بإعلان عدن محمية تاريخية كضمان أكيد لحماية معالم عدن ومورد صحيح في العملية التنموية والإنسانية والاستثمارية.

في الختام ندعو الأدباء والكتاب والصحفيين والإعلاميين والمحامين والأكاديميين وعموم المثقفين اليمنيين إلى التفاعل والوقوف أمام هذا المساس بالتاريخ والآثار والتراث الإنساني والمعالم الطبيعية.

مدينة عدن
23 فبراير 2009

على النيابات التفكير من منظور اقتصادي بشأن المعسرين

صارت مطالبة النائب العام بإعمال القانون إزاء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة، تثير السأم.

لندع القانون جانباً ولنسأل النيابات العامة وأصحاب الحق من جانب تجاري ومصلحي: ماذا استفدتم من استمرار احتجاز السجناء المعسرين رغم انتهاء فترات العقوبة المحكوم بها عليهم منذ سنوات؟!

هل بإمكان هؤلاء السجناء سداد ما عليهم وهم في سجونهم؟! وكيف؟!

وما النتيجة التي ستجنيها النيابات العامة وأصحاب الحقوق الخاصة؟!

مثلاً يحتجز السجن المركزي في تعز علي صالح زياد منذ 15 عاماً، والذي يسمونه «عميد المعسرين» على ذمة أموال عامة تبلغ 4 مليوناً و118 ألف ريال. في حالة زياد لو تجاهلنا المدة المحكوم بها عليه (سنتين)، وافترضنا أنه (لا قدرت النيابة) غادر السجن قبل 13 سنة، فإن النتيجة ستكون مبشرة: أكمل تسديد ما عليه قبل أشهر بقسط يومي بمعدل 850 ريالاً.

لم يحدث هذا، بل كان مجرد حلم. فعلي صالح زياد ما يزال سجيناً، والقسط الذي افترضناه ينخفض يوماً بعد آخر. وفي المسائل الرياضية يقال: كلما طالت فترة احتجازه داخل السجن انخفض القسط إلى أقل من 850.

وفي قوانين الاحتمالات لو استطاع زياد أن يحسِّن من دخله اليومي لكان القسط أكثر، ولتمَّ التسديد خلال فترة أقل. لكنه الآن لم يسدد ريالاً واحداً لصاحب الحق (الدولة)، بل يشكو أن خسارته داخل السجن وصلت إلى ضعف المبلغ. لا تقتصر الخسارة على السجين فقط، بل تعتمد الدولة مبلغ 700 رياب يومياً للسجين الواحد «بدل تغذية» وفقاً لاعتمادات الدولة.

حتى من المنظور التجاري اتضح أن كلا الجانبين السجين، وصاحب الحق، غير مستفيدين وكذلك الدولة فهي تتكبد خسائر طائلة في تغذية السجناء وتخترق القانون وتدفع من رصيدها الأخلاقي أمام الدول والمنظمات العالمية المهتمة بحقوق الانسان.

إلى علي صالح زياد يحتضن مركزي تعز ومركزي صنعاء عشرات السجناء المعسرين.

محمد علي يحيى محسن، عصفت به 40 ألف ريال (ديوناً) إلى مركزي تعز قبل سنة ونصف، وحكم عليه بالسجن «18 شهر»، ودفع ما عليه.

بعد انتهاء فترة العقوبة المحددة في السجن فشل محمد في سداد ما عليه واعلن عجزه، فقررت النيابة إبقاءه في السجن.

منذ فترة سجنه الزائدة على الحكم وصل القسط اليومي له إلى 77 ريالا. وبعد أشهر فقط سيكون القسط 10 ريالات» فقط.

أين الدائن ليحسب بهذه الطريقة؟ أين النيابة لتفكر بهذا الخطأ؟ قُيِّدتْ حريته وصار السجن كأنه نافذ مبتز يؤجِّر عماله بـ77ريالاً ويستعبدهم بها.

أيعقل أن يعجز محمد علي محسن عن سداد40 ألف ريال لو كان حراً هذه الفترة!؟ الآن وهو سجين –مؤكد ذلك– يقول: «أنا سأخرج من السجن وأنا مديون لآخرين في السجن»، هكذا ستكون النتيجة! ويضيف: «على النيابة أن تراجع نفسها وتصحح أخطاءها قبل أن تساوي قيمة سجني واحد شاهي».

تباهي الدولة باعتماد مبلغ 700 ريال لكل سجين بدل تغذية. وفي ذلك كان محمد سيوفر على الدولة مبلغ 319 ألفاً و900 ريال بدل التغذية المحسوب عليه من الدولة منذ فترة الزيادة التي قضاها في السجن، لو أنه غادر السجن عقب إنتهاء فترة العقوبة المحددة في الحكم إلى جانب سداد المبلغ الذي عليه (40 ألف ريال).

وحيد محمد ناجي، فهمي العزي، وجدي عبدالجبار دائل، ووسيل محمد عبده قاسم، جميعهم محكومون على ذمة أموال عامة، وجميعهم أكملوا فترات العقوبة المحكوم بها عليهم وزادوا عليها سنتين لكل حالة.

فوحيد، 34 عاماً، وفهمي العزي، 33 عاماً، مشتركان في قضية واحدة ومحكوم عليهما بـ4 ملايين و127 ألف ريال للدولة وسجن سنتين. الآن يمضيان عامهما الرابع في السجن. كانتا جرين كبيرين، وكان باستطاعتهما سداد مبلغ 2500 ريال يومياً لمدة سنتين، إلا انهما سجنا حتى الآن ولم تطلق النيابة سراحهما حتى بعد انقضاء فترة العقوبة.

كذلك كان مصير الصديقين وجدي ووسيل، اللذين حوكما بتهمة الاستيلاء على أموال عامة وأصدرت محكمة الاموال العامة بتعز حكماً قضى بسجنهما سنة و8 أشهر ودفع مبلغ 400 ألف ريال. كان ذلك في عام 2005.

لم يتم اطلاقهما بانتهاء فترة العقوبة بل استمرت نيابة الاموال العامة بتعز في احتجازه حتى اللحظة. ويشكو وجدي من تكالب الوضع: «أنا الآن مديون داخل السجن آلاف.. ولو أفرجوا عني قبل سنتين كنت شاشتغل وشاسدد الفلوس اللي». فلو افرجت عنه النيابة مع التزامه بدفع المبلغ على أقساط من تلك الفترة لأصبح الآن خالياً من الديون بدفع قسط يومي بمعدل 285 ريالاً و8550 شهرياً.

لا يوجد لدى الحكومة حس تجاري، وNلا لاستثمرت مثل هذه الحالات، ولتكفلت بسداد ما عليهم، ووفرت على نفسها عناء «تغذيتهم»، ووفرت الأموال الزائدة من هذا الاعتماد لصالح العناية بالسجون واصلاحها وتسوية أوضاعها.

الشرطة النسائية تستخدم الهراوات لضرب السجينات في تعز

وصلت "النداء" شكوى مقدمة من نزيلات السجن المركزي بتعز، تشكون من أساليب الانتهاكات التي يتعرضن لها من قبل أفراد الحراسة النسائية هناك.

وأفدن بأن العسكريات قمن بالاعتداء عليهن في الأسبوع قبل الماضي بالضرب "بالهراوات" وأمطرنهن بالشتائم والسب والألفاظ البذيئة. وقالت السجينات إن الشرطة النسائية التي تم تكليفها مؤخراً، تتعامل معهن بأساليب قمعية ومستفزة، وأنها تقوم بإيقاظهن في أوقات متأخرة ومتكررة من الليل بحجة البحث عن التلفونات المحمولة التي تقول إنها بحوزة السجينات. مشيرات إلى واقعة الاعتداء التي تعرضت لها إحدى النزيلات، 20 فبراير الفائت، إذ قامت الشرطيات بتقييدها منذ فجر الجمعة الماضية حتى نهار السبت، ومنعن عنها الأكل والشرب، ما أدى إلى تورم يدي السجينة.

وأوضحت الشكوى أن الشرطيات المكلفات حديثاً: سمر، أحلام، عبير، وفائزة، يقمن بوضع أية نزيلة لا تنصاع لأوامرهن في زنزانة مترين × متر ونصف. وطالبت النزيلات عبر "النداء" وزيرة حقوق الإنسان ووزير الداخلية ورئيس مجلس القضاء الأعلى بتشكيل لجنة محايدة تضم الجهات المعنية ومنظمات حقوق الإنسان وممثلين من وسائل الإعلام، للنزول إلى السجن لاستقصاء الحقائق وأخذ أقوالهن في ما يتعرضن له من انتهاكات.

وفي تقرير سابق أعدته المحامية معين العبيدي منسقة المرصد اليمني لحقوق الإنسان بتعز، في أغسطس الفائت، عن الانتهاكات التي تتعرضن لها السجينات في مركزي تعز، قالت فيه إن أوضاع النزيلات يرثى لها، وإن السجينة لا تجد صابون لتنظيف ملابسها أو أطفالها أو جسدها، وإن إدارة السجن لا تصرف شيئاً، وينتظرن منظمة لايعرفن اسمها تأتي رأس كل شهر توزع لهن كيسي صابون للسجينة و4 لمن لديها طفل.

وأضاف التقرير أن غرفة العيادة الطبية غير مفعلة، وأن السجينة قد تموت قبل أن يأتي طبيب لمعالجتها.

وفي ما يخص الوجبات التي يقدمها السجن أكدت السجينات للعبيدي أنه يقدم لهن وجبات سيئة جداً فـ"فطور: فاصوليا غير ناضجة وشاهي وكدمة، وغداء: رز وحبة دجاج غير نظيفة وغير ناضجة والدماء مازالت فيها". فيما يشربن من ماء المشروع، وتنقطع المياه في القسم لأيام وأحياناً لأسابيع.

وشكت السجينات من معاملة العسكري صباح صالح عوضة لهن حينذاك بأنها كانت تفتعل المشاكل معهن وتسبهن. وقبل فترة تم تغيير طاقم الحراسة التي كانت ترفق بالسجينات بطاقم يقوم بانتهاكهن.

تنازل له طفله أحمد عن قيمة ملابس العيد لقاء الإفراج عنه ومشاركتهم بهجة العيد

سلطان محاصر بـ4 ملايين ونصف

يحاول سلطان سيف عبده، 35 عاماً، الخلاص من قبضة السجن التي تحتجزه منذ عام 2005، لكن مبلغ 4 ملايين و879 ألف ريال مازال يحاصره ويمنعه من مغادرة عنبره.

لسلطان 4 أبناء هم: زائد (13 سنة)، يزيد (12 سنة)، أحمد (8 سنوات) وبشرى (5 سنوات). في شهر رمضان الفائت استقبل سلطان، في شبابيك السجن المركزي بتعز، زيارة مفاجئة ومؤلمة قامت بها زوجته و3 من أولاده. شرح لهم حالته داخل السجن مجمّلا لهم الوضع الذي يعيشه، وطمأنهم بدنو موعد الإفراج. كان يتصنّع الابتسامة مع أطفاله معبراً لهم عن فرحه واهتمامه بهم بالسؤال عن أوضاعهم الدراسية.

وأفاد سلطان «النداء» بأن ابنه أحمد يتمتع بذكاء فطري خارق فقد شعر بأن محنة والده مستمرة، وأنه لا أمل من انتظار والدهم لمشاركتهم احتفالهم بعيد الفطر المبارك. وقال إن ذا الـ8 سنوات عرض على والده التنازل عن بدلة العيد لقاء مشاركتهم في الفرحة: «جاب لي 2000 ريال حق بدلته حق العيد، وقال يا اباه شاسدد عليك بهذه وروّح عيّد معنا، ما اشتيش بدلة...». قبل أن يكمل الأب القصة بكى بشدّة وابتعد جانباً، واعتذر له رفاقه في السجن: «عفواً سلطان لما يتذكر هذه الحكاية والله ما عد يعرف يتكلم».

خلال الأيام الرغيدة التي عاشها قبل سجنه لم يخطر في بال أشهر تجّار الجملة للمواد الغذائية على خط التربة –المسراخ –تعز، أنه سيجد نفسه مفلساً يوماً ما وسجيناً تخلى عنه أقرب الناس إليه (أشقاؤه). هذا هو حال سلطان سيف عبده الذي انهارت حصيلته لـ20 سنة قضاها في التجارة، منذ 7 يوليو 2004 يوم دخل السجن بتهمة «شيكات بدون رصيد»، وحوكم في محكمة غرب تعز، التي أصدرت ضده حكماً قضى بـ«الاكتفاء بالمدة وسداد ما عليه من ديون مبلغ 4 ملايين و879 ألف ريال». ووفقاً للقانون كان على النيابة أن تطلق سراحه يومها أو تحيله على قاضي التنفيذ، لكنها أعادته الى السجن وواصلت احتجازه حتى اللحظة.

في السابق كان سلطان يدير أموره بطريقته: «كنت أسحب منهم بضاعة وأدي لهم شيكات ثم أدفع لهم قيمة الشيكات قبل التاريخ أو أؤجل يوم يومين وأحياناً أبيع بنقص على أساس أوفي بالتزاماتي للناس». ظل يعتمد تلك الطريقة حتى «ارتفعت أسعار البضائع وزادت رواتب العمال الذين يشتغلون معي»، وتراكمت عليه الديون، ففاجأه أحد الدائنين وطلب منه أن يسدد ما عليه. يقول سلطان: «جيت الى عنده وأديت له 600 ألف من أصل مليونين و860 ألف ريال»، مترجياً إياه أن يمهله لفترة حتى يفيه بالباقي. رفض الدائن إمهاله فحاول سلطان إعطاءه ضميناً. وبعد أيام قليلة دعا الدائن عبر النيابة سلطان والضمين. وسجن الرجل وكثرت المطالبات، وقام أحد «العمال بسرقة المحلات وهرب السعودية». هكذا تداعت الأزمة وسدد بما تبقى معه ثم أعلن إفلاسه.

أثناء محاكمته تنازل 3 من الدائنين عن المبالغ التي عليه، وبقي 2 يطالبانه بـ4 ملايين و879 ألف ريال. وبسبب عجزه عن دفع المبلغ المذكور أبقته نيابة غرب تعز مدة 4 سنوات زيادة على منطوق الحكم بمخالفة واضحة للقانون.

● زائد وأحمد ومزيد

● سلطان

"النداء" اتصلت بأسرة سلطان وتحدثت الى أولاده. رفع زائد سماعة الهاتف ورحب بالاتصال وحمد الله في وضعهم. وقال: «أبي محبوس ونحنا مثل الأيتام ولا أحد يشوفنا.. قد إحنا فاقدين لأبي». متوسلاً رئيس الجمهورية لإخراجه «الرئيس معه فلوس ويقدر يسدد عن أبي». مستدركا: أبي ما معوش فلوس والا قد كان خرج من زمان».

أحمد بدا جريئاً وذكياً كما قال والده، وسأل في البداية عما إذا كنا سنطلق أباه من السجن أم لا. وقال: «ما عانصدقش لأنهم قد قالوا لنا كثير إنه شيخرج السنه ذي اللي بعده ولا يخرجوه ويقولوا إنه شيروح في رمضان وهم يكذبوا علينا». وزاد: «أخذوا أبي السجن وعمري 3 سنوات، والآن قد عمري 8 سنوات ولا قد جلستو معه إلا 5 مرات في السجن». مؤكداً أنه كان يسمع والده وهو يحث إخوانه على فعل الخير ويحذّرهم من الصفات السيئة وإن أباه لم يكن «شريراً» قط.

ولمست "النداء" المحنة التي تعيشها الأسرة في غياب عائلهم والحالة المادية والنفسية السيئة التي يمر بها أطفاله. يقول أحمد: «أعمامي، إخوان أبي، ما يشوفوناش ولا يدوا لنا شي، ولا نجد من يقوم علينا خاصة بعدما توفي جدي وأبي في السجن وجدتي مريضة وتاعبة تجلس تدعي لأبي إن الله يخارجه».

وناشد الأطفال رئيس الجمهورية إنقاذ والدهم من مرارة السجن. وقالوا: «ننتظر ظهوره كما ينتظرك أولادك كل يوم».

بشارة انتهت بمحاولة انتحار..

عقب العيد الكبير أيقن فؤاد عبدالمجيد القاضي، 32 عاماً، أنه أصبح على بعد خطوات من تحقيق حلم ينتظره منذ 7سنوات: بعد دقائق معدودة سيحتضن أحب البشر الى قلبه: طفليه محمد ومحمود وأخاه محمد. وبحسب زملائه في السجن فإنه تخلص من التزامات كانت عليه في السجن وحضّر ملابسه وعفا عن سجناء مدينين له بمال.

قبل أسبوع من ذلك اليوم أبلغ فؤاد، من موظفين في إدارة السجن، أن اسمه نزل ضمن كشف السجناء، التي أصدر النائب العام قراراً بالافراج عنهم خلال الأسبوع (بعد عيد الأضحى) القادم، وما عليه إلا أن يعد نفسه للخروج. حينها بعث برسالة مكتوبة الى أسرته في قرية النشمة بمحافظة تعز، يبشرهم أنه سيغادر السجن يوم الخميس. في الموعد المحدد كان أخوه الأصغر محمد وطفلاه محمد، 8 سنوات، ومحمود، 11 سنة،-دخل والدهما السجن وعمر أكبرهما لم يتجاوز 4 سنوات- منذ الصباح الباكر في بوابة السجن متلهفين لرؤية والدهما بعيداً عن الشباك الحديدي الذي يمنعهما من ملامسته. انتظروا حتى العصر ثم طلبوا الزيارة فصدموا بالحقيقة: شقيقه وأباهما ليس من ضمن المفرج عنهم كما أخبروا.

إشكالية إسقاط اسمه من كشف النائب العام أحدث لفؤاد صدمة عنيفة غيرت روتين حياته اليومي الذي اعتاد عليه منذ اعتقل، وخلقت منه شخصاً انعزالياً يكره الشغل، حد قول أصدقائه، مفيدين أنه كان «يشتغل في كوابة الملابس للسجناء بسعر رمزي» يقتات منه مصاريف السجن.

مدة السجن التي قضاها فؤاد القاضي في السجن لاتستند على حكم قضائي، إلا أن النيابة واصلت احتجازه بصورة غير قانونية حتى يقوم بدفع ما عليه: «4 ملايين و450 ألف ريال». وقد صدر الحكم من المحكمة العليا يقضي بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن وتسليم مبلغ 4 ملايين و450 ألف ريال لأسرة المجني عليه. بعد ذلك عمل فؤاد بكافة الطرق لسداد ما عليه والتخلص من مرارة السجن، فباع قطعة الأرض التي يمتلكها بمليون ريال سلمها إلى الشخص المحكوم له، وعجز في استيفاء المبلغ: «3 ملايين و450 ألف ريال»، فقررت النيابة احتجازه حتى يسدد آخر ريال محكوم به.

بعد 4 سنوات قضاها في السجن كشفت «النداء» مأساة هؤلاء (المحتجزون على ذمة حقوق خاصة) فتنبه فؤاد وغيره من المعسرين إلى أن سجنهم غير قانوني، وأن هناك أملا الى رؤية الدنيا ثانية. يقول: «كنت أقول إن احنا بانموت ونتعفن داخل السجن». ثم تغيرت نظرته من تشاؤميه الى تفاؤل. ومع مرور الوقت واعتماد النيابة على انتقاء السجناء للافراج عنهم، تضاعفت حالة اليأس لديه، ويوضح: «بعدما قالوا لي إنهم عيفرجوا عني وما نزلش اسمي في الكشف، رجعت ما عاد أشتي الحياة. والله إني ذاك اليوم حسيتو أنهم حكموا عليا بالإعدام». مشيراً إلى أنهم وعدوه إلى شهر رمضان القادم. «ويجي رمضان يخرجوا اللي ما قد لهم في السجن إلا فترة بسيطة وينسوا البقية». وتذمر من موعد رمضان: «كأن الإفراج في غير رمضان حرام».

وأكد أصدقاؤه أنه بعد أن أبلغ بعدم وجود اسمه بين الذين سيتم الافراج عنهم بحث عن شيء حاد أو سكين للانتحار بها.

في 1 نوفمبر 2001 بدأت القصة: اختلف فؤاد مع أحد الاشخاص على موضوع ما تطور إلى عراك في سقف يرتفع من الأرض حوالي «6 متر وبعدين فلتنا (سقطنا) أنا وهو من السطح واكتسر عموده الفقري»، بينما لم يصب فؤاد بأذى. أجريت لخصمه عدة عمليات جراحية، إلا أنه فارق الحياة بعد 3 سنوات. عقبها أصدرت المحاكم أحكامها وقضت بأن يدفع فؤاد مبلغ «4 ملايين ونصف» سدد منها مليوناً وعجز عن سداد الباقي.

● فؤاد القاضي

فؤاد القاضي أحد أبناء منطقة النشمة -محافظة تعز. عائل لأسرة قوامها 10 أشخاص: «أب مريض وأم مسنة وأخوات وأولاد». وهو أحد نزلاء السجن المركزي في تعز منذ 7 سنوات على ذمة حقوق مالية، ومسجون من نيابة المواسط.

ويحظى فؤاد بزيارة عيدية من والدته العجوز «تزورنا العجوز من العيد الى العيد لأنه نحنا من منطقة جبلية السيارة تصل الى هونا بـ3 ألف ريال». واصفاً حالة أمه أثناء الزيارة: «تجي تبكي بكاء... وهي تعبانة أكثر مني».

أسماء المعسرين في سجن مركزي تعز

م	الاسم	النيابة	المدة المحكوم بها	المدة التي قضاها في السجن	المبلغ المستحق
1	فهمي العزي محمد ناجي	الأموال	سنتان	ثلاث سنوات	أثنين مليونا ريال
2	وحيد محمد ناجي حيدر	الأموال	سنتان	ثلاث سنوات	أثنين مليونا ريال
3	عمار عبدالرب سلام القدسي	الغرب	8 أشهر	خمس سنوات	12 مليون ريال
4	عمار عبدالعزيز السفياني	الشرق	7 أشهر	سنة وسبعة أشهر	مائتا الف ريال
5	عمار أحمد قايد	الشرق	8 أشهر	سنة ونصف	واحد وتسعون ألفاً
6	بلال خالد هزاع	الشرق	اكتفاء	سنتان	45 الف ريال سعودي
7	ماجد علي أحمد راوح	الشرق	سنة ونصف	أربع سنوات	ستمائة وثمانية آلاف
8	حمزة رزاز عبدالله	الغرب	سنتان	سنتان ونصف	مائة وتسعون ألف
9	عبدالله قاسم مذكور	الشرق	أربعة أشهر	سنة	خمسة وعشرون ألفاً
10	عبدالله الحرازي	الشرق	اكتفاء	سنة وثمانية أشهر	مائة وثمانون ألفاً
11	صالح راشد أحمد سيف	الشرق	ستة أشهر	سبعة أشهر	خمسة وثلاثون ألفاً
12	طلال إبراهيم سعد	صبر	8 سنوات	9 سنوات	2 مليونان ومائتي ألف
13	إبراهيم محمد احمد حزام	الشرق	ستة أشهر	سنة	اثنان وتسعون الف
14	محمد احمد عثمان	الشرق	سنة واحدة	سنة وثلاثة أشهر	مائة وسبعون ألفاً
15	محمد عبدالله عيد سلام	الشرق	سنة واحدة	سنتان	سبعين ألف ريال
16	نشوان عبده سيف مهيوب	الدمنة	اكتفاء	سنة وشهران	سبعمائة ألف ريال
17	علي صالح عبدالله زياد	أموال عامة	سنتان	15 سنة	4.118.000
18	عارف علي شريف	أموال عامة	سنتان ونصف	4 سنوات ونصف	8.000.000
19	وجدي عبدالجبار دائل	أموال عامة	سنة و8 أشهر	3 سنوات ونصف	200.000
20	وسيل محمد عبده قاسم	أموال عامة	سنة و8 أشهر	3 سنوات ونصف	200.000
21	محمد سيف فارع الجندي	الشرق	9 سنوات	12 سنة	1.000.000
22	عبدالعزيز ناجي حسن	صبر	سنتان	6 سنوات	2.300.000
23	عبدالله عبدالله الشيباني	الشرق	اكتفاء بالمدة	سنتان	1.180.000
24	عويد عبدالله الوصابي	الغرب	اكتفاء بالمدة	8 أشهر	240.000
25	عبده جسار الضبيبي	الغرب	3 سنوات و5 أشهر	6 سنوات	6.000.000
26	غمدان عبده محمد علي	شرعب	5 سنوات	7 سنوات	1.000.000
27	محمد علي يحيى محسن	مقبنة	8 أشهر	سنة و4 أشهر	40.000
28	مدهش قاسم عبدالقادر	ماوية	7 سنوات	8 سنوات	1.330.000
29	سمير سيف علي	الشرق	اكتفاء بالمدة	سنة	5.500.000
30	عصام محمد الحداء	مرور	بدون مدة	8 أشهر	2.300.000
31	عبدالله عبدالوهاب خويلد	مرور	4 أشهر	8 أشهر	1.600.000
32	موجود عبده علي احمد	شرق	سنة ونصف	سنتان ونصف	330.000
34	سلطان سيف عبده	غرب	سنة	3 سنوات	4.900.000
35	فؤاد عبدالمجيد عبدالجليل	المواسط	3 سنوات	7 سنوات	3.415.000

قاضي الإعسار في تعز.. معسر

لا يجد قاضي الإعسار المكلف بإصدار أحكام إعسار للسجناء في مركزي تعز، مبرراً مقنعاً وقوياً يوقف به تذمر السجناء من عدم التزامه بعمله، سوى الرد بأنه «لا يجد مكتبا خاصا به، عدم وجود كاتب لمساعدته، ليس لديه اعتماد».

وأفاد السجناء بأن القاضي المكلف بإثبات إعسارهم «أثبت لنا أيضاً بأنه معسر» وليس بإمكانه إصدار أحكام إعسار كما هو مقرر له.

في الواقع لا يمثل قاضي الإعسار أية أهمية، وإنما ابتكرته السلطة لإطالة فترة السجن، ولعدم تعامله مع القضية بجدية ومسؤولية. وبحسب قانونيين فإن القانون واضح ولا يستدعي ذلك تكليف قاضي إعسار لإثبات حالتهم.

وقال السجناء المعسرون في مناشدتهم لمجلس القضاء الأعلى والنائب العام: «نحن نتحدى أن يكون قاضي الإعسار في مركزي تعز قد أصدر أكثر من 3 أحكام منذ توليه منصبه».

وأضاف السجناء على ذمة أموال عامة أن القاضي «يقول لنا إن هناك توجيهات عليا تمنع إصدار أحكام إعسار لسجناء الأموال العامة»، مستفسرين منهم هل هذا صحيح؟ وما السبب إن صح ذلك؟

نافذ في عدن يرفض أحكاماً قضائية بإعادة منزل لورثة علي مهيوب

يناشد ورثة علي مهيوب صالح الجهات المسؤولة في الدولة تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الشيخ عثمان الابتدائية بشأن إعادة منزلهم الواقع في دار سعد بمحافظة عدن، والمغتصب من قبل محسن حسن باشعيب والمؤسسة العامة للحفر.

فمنذ صدور الحكم في 17 ابريل 2004 والورثة يترددون على الجهات التنفيذية ومكاتب عليا في الدولة يتوددونهم تنفيذ الحكم على أرض الواقع.

وبحسب شهادة إعادة الملكية في تنفيذ قانون الإسكان رقم 32 لعام 72 وقرار مجلس الوزراء رقم 199 لعام 91 بشأن إعادة الملكية؛ فإن ملكية الأرض تعود لورثة علي مهيوب.

وبحسب المعلومات فإن متنفذا «يفرض قانون الغاب الذي يملكه على قانون الدولة» يرفض تنفيذ الحكم القضائي والتوجيهات الصادرة من نائب رئيس الوزراء ومحافظ محافظة عدن غير آبهٍ للقانون.

﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم بأصدق التعازي والمواساة للأخ

مصطفى راجح العزعزي

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

(عمته)

داعين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع الرحمة وأن يسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾

الأسيفون:

أسرة «النداء»

تخوض ريمة هذه الأيام معركتين: الأولى مع المحافظ

■ علي الضبيبي

يخوض عدد من أعضاء المجلس المحلي في محافظة ريمة، مقامرة جريئة هذه الأسابيع لإيقاف عدّاد المخالفات المالية التي يرتكبها المحافظ. وفي آخر اجتماع دوري للمجلس قبل 4 أسابيع، قرّر هذا الفريق أن يصمد، وأن ينثر كل المخالفات على الطاولة مرة واحدة، لكن الهدف لم يتحقق. وتتصدر ريمة هذه الأيام الصحافة بقوة جراء حالة الفساد المالي والإداري التي وصلت أعلى مستوياتها بوصول علي سالم الخضمي إلى رأس المحافظة.

وبحسب المعلومات الأكيدة، فإن إجراءات حثيثة واجتماعات عليا تدرس خيارات إعفاء الخضمي من منصبه الحالي كمحافظ لريمة، بعد أن ثبت فشله من خلال ارتكابه عدداً من المخالفات الرهيبة في غضون 6 أشهر على توليه المهمة. ويعقد وجهاء ريمة ومشائخها وأعضاء مجلس النواب والمجلس المحلي، هذه الأيام، اجتماعات مكثفة من أجل إيجاد صيغة توافقية تهدئ الأمور وتدرس الخيارات والبدائل في حال اتخذ رئيس الجمهورية قراراً بوقف الخضمي.

وعلمت الصحيفة أن لجنة حكومية عاجلة برئاسة وكيل وزارة الإدارة المحلية وعضوية مدراء عموم في الوزارة وآخرين، ستتوجه السبت إلى محافظة ريمة في مهمة استقصائية للتأكد من صحة الكلام عن وجود مشاريع وهمية صُرفت لها مئات الملايين من البرنامج الاستثماري بالمخالفة للقانون، ودون أن تكون مدرجة في الموازنة.

وكان مدير مكتب المالية في المحافظة وجه عدة رسائل إلى وزير المالية تؤكد أن المخالفات التي حصلت خلال الأشهر الـ6 الأخيرة تضاعفت بصورة مهولة لتتجاوز 350 مليون ريال «تحت إصرار المحافظ».

وذكرت الرسالة التي أرسلت إلى وزير المالية في 14 يناير الفائت، أن أكثر من 80% من 44 عملية صرف جديدة «غير معتمدة في البرنامج الاستثماري»، وتمت بأوامر ملحة من المحافظ. وتتساءل المذكرة: «ولا ندري إن كانت هذه المشاريع صحيحة أم وهمية لعدم إرفاق أي وثائق صحيحة أو اعتمادات في الموازنة».

وحصلت الصحيفة على معلومات جديدة من مصادر حسنة الاطلاع، أن عدد المشاريع التي صرفت بالمخالفة لقواعد الصرف ومن خارج إطار البرنامج الاستثماري للمحافظة، تجاوز 59 مشروعاً.

وأكدت المصادر أن المصروف لها 213 مليوناً و959 ألف ريال. وأفادت أن عدد المشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري للعام الفائت 2008، بلغ 154 مشروعاً، ورصد لها مليار و243 مليونا و628 ألفاً، ولكن لم يصرف لها ريال واحد.

وكانت هذه الأمور بدأت تتكشف إلى الواجهة بعد رسالة شديدة اللهجة إلى المحافظ بعثها العضو المؤتمري البارز في المجلس المحلي بالمحافظة أحمد يحيى غالب الأبارة، قبل 3 أسابيع، يطالبه بعدم صرف مبالغ مالية مخالفة للقوانين مهما كانت المبررات، بالإضافة إلى «إعادة المبالغ المالية التي تم صرفها مخالفة إلى خزينة الدولة». ويحمله مسؤولية تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في مناطق متوسطة من المحافظة "حتى يستفيد منها أكبر عدد من أبناء المحافظة".

وفي هذه الرسالة التي تناقلتها عدد من الصحف، خاطب الشيخ الأبارة المحافظ بوضوح: «إنكم بهذه المصروفات المخالفة للوائح والقوانين النافذة ستكبدون مخصصات المشاريع المعتمدة في موازنتي 2008-2009 عجزاً فادحاً وسيؤدي هذا الفعل إلى تعثر أكثر من 60% من هذه المشاريع، ولعل هذه التصرفات والمخالفات ستزعزع ثقة أبناء المحافظة بالمجلس المحلي».

وليس الأبارة وحده من أعضاء المجلس المحلي الثائرين على هذه الأوضاع المتردية. فقد هاجم الشيخ محمود الجبي، وهو أيضاً عضو في المجلس المحلي لريمة ووكيل لمحافظة ذمار، هاجم علي سالم الخضمي بشدة، واتهمه بالضعف، وحمله مسؤولية تعثر المشاريع و«بالأذات المركزية».

وفي اتصال هاتفي قبل أسبوعين، قال الشيخ محمود إن هناك حالة من الفوضى الإدارية والرقابية أدت إلى إهمال وتأخر إنجاز عدد من المشاريع الحيوية، ضارباً المثال بـ«شبكة الطرق التي أخذت الكثير من المال والوقت ولا تزال بعيدة، وبمبنى المجمع الحكومي الذي بدئ العمل فيه قبل سنوات ولم يكتمل بعد».

وفي موضوع الصرفيات العشوائية أقسم محمود الجبي أنها بلغت حداً لا يوصف، "وأن الرئيس لو يعلم لما سكت». مضيفاً: «ما بالك بتقارير الجهاز المركزي التي للأسف ستكون فاضحة جراء عملية النزيف اليومي».

وكان الشيخ محمود الجبي يتحدث إلى «النداء» عبر التلفون من ذمار، ويتذكر بامتنان المحافظ السابق أحمد مساعد حسين، وقال إن الوضع كان أفضل بكثير مما هو حاصل الآن. واستغرب بشدة كيف أن المحافظ يحاول نقل عدد من المشاريع المهمة من وسط المحافظة إلى منطقة «الكبة» التي تقع ضمن نطاق عزلة «خضم» التابع لها علي سالم. متسائلاً: "أنا لا أدري هل «الرجل محافظ لريمة أم محافظ على خضم».

وكان المحافظ قرر نقل عدد من المشاريع والمكاتب التنفيذية المهمة من مناطق الوسط إلى مناطق بعيدة عن الناس أقرب إلى تهامة منها إلى ريمة، مثل الاستاد الرياضي، الذي قال إنه اشترى له أرضية هناك بـ23 مليون ريال. وهي عملية مخالفة للقانون وبمبلغ خيالي، حيث كان أحد الرعية في مديرية مزهر أو بلاد الطعام مستعدين للتبرع بأرض كافية في «بكال» أو في «ربوع بني خولى». وأيضاً تم نقل موقع مكتب التربية والتعليم من الجبين إلى منطقة «الكبة»، ومثله كلية المجتمع والمعهد الصناعي وغيرها. وهو فعل استفز الناس في ريمة، وأجج عندهم حالة من الإحباط «من أن المحافظة جاءت لتحل مشكلتهم».

وفي ذات الموضوع تحدث الشيخ علي العكش إلى «النداء»، وقال إنه سيعمل من خلال المجلس المحلي على إقناع المحافظ بتعديل قراراته بشأن هذه المكاتب التي نقلت إلى خارج المحافظة، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة الالتزام باللوائح والقوانين في كافة الإجراءات المتعلقة بعمليتي الصرف وإعلان المشاريع. داعياً إلى ضرورة إشراك المجلس المحلي في اتخاذ القرار والرقابة على تنفيذ سير المشاريع.

● العكش

● الجبي

● الأبارة

وسألته الصحيفة عما إذا كان المجلس المحلي أقر بالفعل إنشاء وحدات سكنية في ريمة من حصة البرنامج الاستثماري حسب ما ذكرت صحيفة «14أكتوبر» منتصف يناير الفائت، قال الشيخ علي العكش: لم يحصل هذا أبداً، ولا يجوز للمحافظ ولا للمجلس المحلي أن يعتمد شيئاً لم تتضمنه الموازنة. مشدداً على ضرورة أن تتحمل سكرتارية المحافظة مسؤولياتها في صياغة المحاضر دون زيادة أو نقصان.

وقد عبّر الشيخ العكش، وهو شخصية معروفة وعضو محلي بارز، عن أسفه الشديد من تصرفات المحافظ غير القانونية.

وحول الدور الذي ينبغي على أعضاء المجلس المحلي أن يلعبوه إزاء هذه الأمور التي كثر حولها الكلام، قال علي العكش إن هناك من يحاول "زحلقة" المجلس المحلي عن دوره المناط به قانوناً. ولفت الانتباه إلى الاجتماع الأخير للمجلس، وكيف رُتب له بعناية" حيث نزل جدول أعمال طوباوي وغير منطقي أبداً، وعندما تقرأه تصاب بالإحباط، وبالتالي يرحل فوراً ككل مرة". ولتلافي هذه الإشكاليات مستقبلاً اقترح العكش «أن يقدم جدول الأعمال ويعرض على أعضاء المجلس قبل 10 أيام من الاجتماع". ويضيف: "لكن هذا لا يحصل للأسف».

في ذات الموضوع قال عضو المجلس المحلي عن مديرية بلاد الطعام فيصل الفقيه: «إن أكبر مخالفة هي تأجيل اجتماع المجلس المحلي عن موعده المحدد، حيث يفترض أن يعقد بموجب قانون السلطة المحلية كل 3 أشهر في الـ30 من الشهر الثالث، لكن شهر 12 لا»، يؤكد الفقيه: «حيث في هذا الشهر قدم القانون الاجتماع 15 يوماً ليكون في 15 ديسمبر، وعلى مستوى المديريات قدم من 15 إلى 1 ديسمبر».

ويلاحظ أن القانون راعى هذا الشهر «من أجل مناقشة الموازنة». لكن ما يحدث في ريمة هو العكس "فقد تم بدلاً من تقديم الاجتماع 15 يوماً، تم تأخيره 15 يوماً إلى 13 يناير»! يستغرب فيصل الفقيه.

وكان المجلس المحلي في محافظة ريمة عقد اجتماعه الدوري لمدة 3 ساعات تقريباً في 13 يناير الفائت، بجدول أعمال ضخم وهام، لكن الاجتماع توّج بالفشل. ولم يخرج المجلس بقرارات جوهرية في ما يتعلق بالمخالفات والتعقيدات الإدارية والمالية. يقول الفقيه: "لم نناقش للأسف لا الدرجات الوظيفية وعدالة توزيعها والتي حدثت فيها مخالفات رهيبة، كما لم نناقش المصروفات التي صرفت خارج الموازنة".

وإذ يتحدث فيصل الفقيه إلى الصحيفة بدا في كلامه شيء من الإحباط. وقد عبّر عن ذلك بشكل شفاف: «للأمانة نحن كأعضاء مجلس محلي لا دور لنا. نحن لم ندعَ إلاّ في وقت الاجتماع». ويستغرب كل هذا التهميش والتغييب لدور المجلس المحلي: «مثلاً لم نُعقد أي اجتماع استثنائي يضم أعضاء المجلس المحلي والمكاتب التنفيذية على أساس نكوّن قاعدة عمل مشتركة».. "لم نُعقد اجتماعاً من هذا النوع قط» يؤكد.

وسألته الصحيفة عن وجهة نظره في تصرفات المحافظ، فقال: «المحافظ نشيط وعملي ومجتهد ويريد أن يخدم المديريات، إلا أن بطانته فاسدة». والمشكلة كما يلخصها الفقيه هي: «أن البطانة هي التي تعمل ما تريد وما على المحافظ إلا أن يوقع فقط وكأن الأمور تسير بشكل طبيعي».

وطالب فيصل الفقيه وزارة الإدارة المحلية بأن تقوم بدورها في المتابعة لما يحصل في المحافظات، و«ضرورة التعامل الشفاف والتكامل في ما بين المجلس المحلي والهيئة الإدارية والمكاتب التنفيذية»، وهذا رأي يوافقه فيه الشيخ العكش ويدعمه بقوة.

وعلمت الصحيفة من مصادر موثوقة أن ملف المخالفات المالية والإدارية التي حصلت في ريمة مؤخراً أحيل إلى «هيئة مكافحة الفساد كحزمة واحدة»، وأن رئيس الجمهورية بنفسه يتابع الأمور عن كثب، حيث وجه رئاسة الوزراء بمنع أي تصرفات من هذا النوع خارج القانون «وعدم صرف أي مستخلص لأي مشروع إلا بعد أن يعلن في الجريدة ووفقاً لأحكام قانون المناقصات والمزايدات وعلى أن يشرك أمين عام المجلس المحلي بالتوقيع جنباً إلى جنب مع المحافظ على كل مستخلص».

تحتاج محافظة ريمة إلى وقفة جادة ومسؤولة أمام العبث الحاصل، وقبل ذلك إلى أشخاص أكفاء وجديدين لتتنمكن هذه المحافظة الناشئة من الوقوف على قدميها وقد تأخر ذلك كثيراً.

.. والثانية مع الماء

الحياة في ريمة ممتعة لكنها مكلفة جداً. والمعيشة هناك، رغم أنها تبدو مغرية إلا أنها غير مناسبة لذوي الدخل المحدود ومن الذين يكثرون الوضوء ويغتسلون كل يوم.

هذه الأيام بالذات سعر الماء بالدولار، والرعية لا شيء يقلقهم سوى «عُدم الماء».

في ريمة لا تحصل أزمة غاز ولا ديزل -على ما يبدو- كما يحصل في صنعاء وبقية المدن، الأزمة الحقيقية التي تعكر حياة المواطنين هي أخطر: أزمة مياه.

قبل 5 أيام صرح محافظ ريمة بأرقام خيالية في عالم المشاريع والتنمية التي قال أنها أنجزت على مستوى الأرض. لكن بإمكان صحفي واحد أن يسأل عن سعر «دبة الماء في الجبين بكم؟!». طبعاً ليست مهمة المحافظ أن ينقل «دباب» الماء إلى بيوت المواطنين على ظهره. لا.. لا. ينبغي عليه فقط أن يبدأ بالمسائل الأساسية، ويحل هذه المشكلة بصورة عاجلة.

على مدى 5 سنوات من تأسيس المحافظة، وربما من قبلها، والمسؤولون في مدينة الجبين يسقون المواطنين وعوداً ويغدقون عليهم بسخاء عناوين لمشاريع وهمية. وفي حقيقة الأمر، ليست «الجبين» وحدها وصل سعر دبة الماء (20 لترا) إلى 200 ريال، كل عزل ومديريات ريمة تعاني أزمة مياه حادة. وعلى محافظ ريمة أن يأتي بمشروع مياه واحد حل مشكلة مواطن في أي عزلة وأنجزته السلطة المحلية. في حدود العلم لا يوجد شيء من هذا. نعم هناك ملايين كثيرة رصدت لمشاريع حيوية (على سبيل المثال: مياه، خزانات وحواجز)، لكن هل بدأ الناس يغترفون منها بالفعل ويسقون أنعامهم؟!

(لاحظوا الصورة) المواطنون يلجؤون لوسائل جلب بدائية جداً وغير صحية. ماذا يعمل هذا الشاب الذي غادر دراسته في الصف الثالث الإعدادي ولجأ إلى العمل في أحد فنادق الجبين؟ إنه يمارس مهنة جلب الماء من كل مكان صباح ومساء كل يوم.

يستيقظ «ي. ش» بعد صلاة الفجر وأول شيء يفكر به «كيف يجلب أكبر قدر من الماء لزبائن هذا اليوم». وكغيره من سكان الجبال الذين أرّق الماء حياتهم، يستفيد «ي» من كل الوسائل، ويتخذ كل التدابير لتجميع الماء. إنه يقوم بمهمة شاقة من على سطح منزله: يغترف الماء المحوى في السطح بـ«السطل» وأحياناً حتى بـ«علبة الفول الفارغة». هذه هي الصورة، حيث يلجأ الإنسان إلى استجداء أسطح البيوت بواسطة إغلاق الميازيب لمحاصرة الماء.

بالنسبة لسكان الجبين كانت المشكلة تبدو محلولة. فقد وصلت مواسير المياه إلى مركز المحافظة لمشروع عملاق أنجزه «مشروع مياه الريف» قبل سنوات. هذا المشروع الجبار يضخ الماء من عمق وادي «الخنسة» في قاع الجبل إلى القمة عبر مكائن حديثة، لكن لم يتم تشغيله بعد لسبب واضح: لأن المحافظ رفض استلامه كما يفيد عضو المجلس المحلي الشيخ محمود الجبي. يقول الشيخ محمود: «إن المشروع جاهز منذ فترة بمواسيره وخزاناته، لكن لم تستكمله مؤسسة مياه الريف لأن المحافظ رفض أن يشارك المجلس المحلي بالاستلام». هنا القصة؛ لماذا يرفض رجل ريمة الأول استلام هذا المشروع الحيوي الهام والحاجة إليه ماسة. «صاحبنا خائف من مبالغ التشغيل» يجيب عضو المجلس المحلي.

بهذه الطريقة غير السويّة يتم عرقلة المشاريع وقد صارت في متناول المواطن. لا تبذل أي جهود لحل مشكلة هذا المشروع مع المحافظ ومع مؤسسة المياه. لا أحد يأبه لذلك، ولا أحد يحسب «حساب تعرض المواسير للصدأ والمشروع للذحل» كما يقول أحد المواطنين.

الأمثلة كثيرة على هذه الحالة المتعنتة تجاه المواطنين. ففي مديرية الجبين نفسها، وبالذات في واحدة من أكبر عُزل ريمة، حدث الشيء نفسه، وإن بصورة مختلفة.

قبل فترة نزل الإعلان عن مناقصة إنشاء حاجز «ذران» العملاق في عزلة «بني الضبيبي»، وكان خبراً مفرحاً عندما قرأه الناس في جريدة «الثورة» الرسمية، والذي تابع عليه أحد القيادات الاجتماعية المخلصة في العزلة. لاحظوا ما الذي حدث مع هذا المشروع الضخم الذي كانت مهمته تغذية عزلة بني الضبيبي مائياً برمتها. لقد بُدئ العمل بشق الطريق إلى المكان من جهة قرية «سور» جنوباً، وبدأت الحرب الضروس لإحباطه. وبالفعل أحبط من قبل نافذين مجهولين! من أبناء العزلة. ويؤكد الشيخ علي العكش على ضرورة أن يتنبه الناس إلى أن هناك «من لا يريدون الخير للمنطقة».

.. وسجنان في منتهى القذارة

تنتمي ريمة إلى المحافظات الأكثر انتهاكاً لكرامة الإنسان. وعلى بعد بضعة أمتار من مكتب المحافظ يقبع عشرات المواطنين داخل سجنين باليين في منتهى القذارة، لا حمامات داخلها ولا نوافذ. كما لا أحكام قضائية صادرة بحق أغلبهم بالحبس ولا أوامر من النيابة إلا بالنادر.

الحالة مأساوية، ونزلاء إحدى هذه الغرف يتبولون في العُلب ويقضون حاجاتهم في صحون بلاستيكية (سفري) أو في «قراطيس» ومشمّعات.

هاتان الغرفتان المروعتان لا تبعدان عن مكتب المحافظ سوى أمتار. وربما يعقد أعضاء المجلس المحلي اجتماعاتهم الدورية وهم يشمون الرائحة تأتي من «القشلة» وتنبعث من داخل العُلب. في رمضان الفائت زرتُ الجبين، وقصدت «القشلة»، وتنبعث من داخل العُلب. في رمضان الفائت زرت الجبين وقصدت «القشلة» باعتبارها آخر معاقل الأتراك. كان الترك يحكمون قضاء ريمة من هنا، وكانت أوامر وتنافيذ عمال الإمام ترسل على الرعية من داخل هذه القلعة شديدة التحصين. وكلما يتذكر الكبار وقدامى الرعية الجبى تحضر في أذهانهم «القشلة»، لكن لم يذكر أحد أن «المحباس» كان يتم فيها. «كانوا يحبسون الناس في مبنى الحكومة تحت» كما يتذكر الحاج قاسم عبيد وهو أحد الذين سُجنوا في عهد الملكية، ويضيف: «كان سجن مثل الناس ومعه طيقان وحوش وبركة الماء فيها مثل البرد». لم يعد الوضع كذلك، والاماكن اليوم اختلفت باتجاه عكسي لمصالح السجان. لقد تحول سجن الملكية إلى مكاتب لاعضاء المجلس المحلي اليوم، وخصصت الغرف والأسفال التي كان المشائخ والعمال يربطون فيها بغالهم داخل «القشلة» إلى سجون للمواطنين.

هذا المواطن الذي يظهر في الصورة زُج به قبل سنة السجن والدماء تغطيه. ساقه ملفوفة بالشاش ويتحدث إلى الخارج وعينه على «علبة فارغة» مرمية على القاع وكان يتلهف في طلبها ليقضي فيها حاجته. كان الرجل دخل السجن لتوه، وهو في الصورة واقفاً ومن خلفه 20 سجيناً ممددين على كراتين وفرش مهترئة في ذروة اشتداد الصقيع والبرد. تتبع هذه الغرفة الجهنمية إدارة البحث، وتخلو من دورة مياه أو نوافذ. باللكارثة!! إنهم يبولون ويتغوطون في العُلب وأكياس البلاستيك، كما وأيضاً يقبعون في الظلام.

وإلى جوار هذه الغرفة يقع السجن المركزي، كما يسموه. لاحظ الصورة (2)، هذا هو الشاوش، وذلك الذي وراه هو السجن الرهيب فيه حمام، كما يقولون، وفيه نافذتان سُدتا بالحجار وطمستا بالأسمنت.

يمارس هذا النوع من التعذيب داخل «قشلة» الأتراك التي تحولت إلى موقع أمني يغص بالجُند. ومن داخل هذه القلعة المحصنة تم تهريب أحد المتهمين بقتل الشيخ الخضمي قبل شهرين على ظهر أحد الاطقم العسكرية.

وجهة نظر شخصية:

من نصدق: «سبورت» أم الصرمي؟

■ علي جمعان سالم

● في العدد 205 من صحيفة «سبورت» الصادر بتاريخ 31 يناير من عامنا، هذا أبرزت الصحيفة تصريحا ناريا للأخ محمد رزق الصرمي نائب رئيس النادي الأهلي بصنعاء ورئيس اتحاد تنس الميدان، والذي هو شخصية غير عادية، ويقف على رصيد رياضي صلب كما جاء في مقدمة ذلك التصريح. الصرمي هاجم اتحاد كرة القدم ورئيسه الشيخ أحمد العيسي الذي طالبه بالعودة إلى صوابه وأن رئاسة الاتحاد الكروي تحتاج لشخصية محايدة تفهم أصول اللعبة!

● بعد أسبوع، وبالتحديد في العدد الذي يليه، والذي يحمل الرقم 206، وفي تناولة رئيس التحرير الزميل فؤاد قاسم في الصفحة الأخيرة، والتي كانت تحت عنون بـ«ليته سكت»، فند الزميل فؤاد قاسم حقيقة التصريح الذي نفاه القيادي الصرمي حينما قال: «إننا سمعنا ويا رب لا كان صدقا» أن الصرمي نفى ما صرح به في أكثر من مناسبة.. أولها في وزارة الشباب، والثانية في اللجنة الأولمبية وعبر التلفون.. وحقيقة نأسف أن نسمع مثل هذا الكلام من شخصية قيادية تقود أهم الأندية في بلادنا، ونؤكد أننا في «سبورت» ليس من عادتنا أن نلفق التصاريح وأن نقول أشياء وهمية من نسيج الخيال.. ومع شخصية مثل الصرمي رجل دولة.. وكل ما قاله موثق لدينا». وزاد على ذلك -والكلام للزميل رئيس تحرير «سبورت»- أن الصرمي لم يوجه له سؤالا عن الاتحاد بل إنه فاجأنا بالهجوم الكاسح ضد الاتحاد ورئيسه. وسبق هذا الموضوع توطئة لرئيس التحرير يقول فيها: «إن نادي أهلي صنعاء عرفناه شامخ شموخ الجبال عبر تاريخه الرياضي بل هو مؤسسة تربوية ورياضية وصرح لا يشق له غبار

من خلال أبنائه وقياداته المتلاحقة.. يتزعم الأندية وقت الشدائد والمحن.. أما الآن فحدث ولا حرج!».

● وفي العدد رقم 208 من الزميلة "سبورت" الصادر بتاريخ 21 فبراير، وفي الصفحة الاخيرة، صرح الصرمي بالتالي: «رئاسة الاتحاد العام لكرة القدم ليست حكرا على أحد والعيسي يقوده بخطوات ثابتة".. وتابع «إن العيسي قاد الكرة اليمنية بخطوات ثابتة تخدم الرياضة اليمنية وتعزز من تواجدها في جميع المحافل العربية والقارية والعالمية... الخ». وفي نفس العدد وفي الصفحة رقم 4 تم إنزال إعلان في ربع صفحة ملون للأخ الصرمي يهنئ فيه الشيخ أحمد العيسي بمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس قبائل العواذل!

● المتتبع لسير هذا التسلسل المليء بالتناقضات، يرى العجب ويضع الجميع في حيرة من أمره لكون الحقيقة لم تتضح بعد، ولا نعرف من هو الجاني ومن هو المجني عليه. فالصحيفة تؤكد أنها تمتلك البراهين والأدلة التي تدين الصرمي وتهجمه على الاتحاد مع انه وردت فقرة تثير الشكوك من قبل رئيس تحرير «سبورت» في تعقيبه على نفي الصرمي للتصريح الأول، والذي لم ينشر في الصحيفة حسب المتعارف عليه وإنما جاء في أروقة الوزارة ومكاتب مسؤوليها حينما قال: "سمعنا ويا رب لا كان صدقا"! و«سمعنا» هذه تثير علامات استفهام كثيرة وتعطي الصرمي جزءا من البراءة وليس كلها في أن الكلام الذي قاله غير صحيح مع أن الزميل فؤاد يؤكد أن التصريح موثق ومسجل لديه!

● الأغرب هو في إظهار الصرمي مرة أخرى في أنه مساند ومقدر العمل الذي يسير عليه اتحاد الكرة، والذي يتعارض مع رأي الصحيفة التي ترى في اتحاد الكرة أنه فاشل، بل إنها تبنت حملة كبيرة وغير مسبوقة لتاليب الشارع الرياضي في أن الاتحاد أثبت فشله، وعليه تقديم استقالته، وهو ما يضع الصحيفة والقائمين عليها في ورطة حقيقية أمام قرائها لكون التناقض بلغ صورة غير متوقعة ولم يعهدها أحد، بل ولم يتوقعها إطلاقا. غير أن ذلك ما حصل، وهو ما تؤكده أعداد الصحيفة الثلاثة المتسلسلة، وربما قادم الأيام يحمل أشياء أخرى!

وحينما أبدينا وجهة نظرنا في إخفاق مسقط قالوا إننا متمصلحين ومن هواة السفر، بل زادوا على ذلك وقالوا إننا سقطنا في مسقط مع أن الاختلاف لا يفسد للود قضية، ولا يحق لأي كان أن يسيء لزميل من خلال وجهة نظر لم تتفق معه.. طيب ماذا عسانا أن نقول اليوم في هذه التراجيديا والكوميديا التي أتحفتنا بها «سبورت»، والتي لا أنتقص منها بل أعدها في طليعة الإصدارات الصحفية في هذا المجال.

هل نسمي ما حدث سقوطا وتراجعا؟ أم نسميه لعبة مصالح مشتركة لهدف ما؟ أم نسميه رضوخا من قبل المشرفين على الصحيفة من أجل قيمة إعلان هنا أو هناك؟ أم نسميه اعترافا بالذنب تجاه اتحاد الكرة؟

● الحقيقة التساؤلات أعلاه ساقت وفرضت نفسها بهذا الشكل مع التأكيد على أن حق القارئ يبقى ملزما للجميع في توضيح الصورة له وعدم الاستهتار به وكأنه «كوره» يتم قذفها من عند هذا إلى ذاك، وهو أمر خاطئ إذا اعتقد ذلك الإخوان لأن القارئ أذكى ويعرف ما بين السطور التي بانت بشكل واضح جدا!

كنت أتمنى ألا أتناول هذا الموضوع مرة أخرى حتى لا يساء فهمه، ولأنني أيقنت أن الحديث فيه يجرنا إلى متاعب ومطبات كثيرة في مقدمتها الحرب الضروس التي تدار بين الزملاء وبطريقة خاطئة، والخاسر فيها هم الزملاء أنفسهم. غير أن هذا المستجدات أو المتناقضات -سموها ما شئتم- هي التي جعلتني أعود وأتناول الموضوع مرة أخرى مكرها أخاكم لا بطل!

حديث الأربعاء

شفيع محمد العبد

تضامن شبوة.. وابن النادي!

يسعى تضامن شبوة (نمور الصحراء) إلى العودة إلى دوري الأضواء من خلال بوابة الدرجة الثانية التي يخوض من خلالها غمار التصفيات، وبنهاية الدور الأول احتل الفريق المركز الثالث في مجموعته، على أن زحمة التعادلات في أجندة التضامن خلال مرحلة الذهاب تبعث على الخوف وضرورة العمل على كسر معادلة أنصاف الحلول والبحث عن الفوز لزيادة الرصيد النقاطي وتقليص الفارق بينه وبين فرق المقدمة.

الجماهير الرياضية تعلق آمالا عريضة على كتيبة نمور الصحراء، والتي انضم لها هذا الموسم عدد غير قليل من الناشئين، والذين يمثلون النادي لأول مرة، وتلك ميزة تحسب للقائمين على الجهاز الفني.. على أن محاولة البعض استغلال هذه الميزة لتمرير نواياهم والعمل على إثارة المشاكل والتسويق لمعطيات وهمية تستند على ثقافة بالية لم يعد لها وجود في عالم الاحتراف.

فطالما والنادي تماشى مع سياسة الاحتراف على الطريقة اليمنية، وسعى للتعاقد مع لاعبين من داخل المحافظة أو من خارجها، لتعزيز صفوف الفريق الأول لكرة القدم، فعلى المتمسكين بشعار "ابن النادي" التعاطي مع الواقع الجديد وأن يقولوا خيراً أو يصمتوا، فالنادي لم يعد يمثل مدينة عتق وإنما يمثل المحافظة من شرقها إلى غربها، وإذا وجدوا أن من يسمونه ابن النادي خارج التشكيل الأساسي للفريق فهذا لا يعني أنه نتاج لسياسة محاربة ابن النادي واستهدافه -كما يرددون- وإنما عائد لرؤية فنية للجهاز الفني، فهل يعقل بالله عليكم أن يستبعد مدرب -أي مدرب- لاعباً ممتازاً سيخدم الفريق وهو الباحث عن النجاح لنفسه ورفع أسهمه في بورصة المدربين الناجحين؟!

لذا على الجميع الالتفاف حول الفريق وتوفير البيئة المناسبة والتي تسهل من إمكانية تحقيق العودة إلى الأضواء. على أن المثير في الأمر أن تظهر مثل هذه الأصوات منتقدة ومشككة في الآخر، بينما نجد أن التضامن هو الفريق الوحيد الذي يلعب على أرضه ولكن ليس بين جمهوره، وأظنها معادلة غير عادلة، فالجمهور يأتي للمشاهدة فقط دون التشجيع، لذا فالمطلوب بدلاً من إثارة الحساسيات بين اللاعبين وجهازهم الفني، والذين يشعرون بالتجانس والانسجام، أن نسخر ذلك الجهد للعمل على تحريك الجمهور والدفع بهم لمؤازرة الفريق وتشكيل رابطة للمشجعين وتشجيعها لتشجيع الفريق.

الناس تتطور وترتقي بمفاهيمها ومداركها بينما البعض مازال متقوقعا على نفسه في إطار فكرة محدودة ومفهوم ضيق لا يتسع للآخر، والوقت يتسرب من بين أصابعنا، والتاريخ لن يرحم أحدا توفرت لديه القدرة على ترك أثر إيجابي لكنه مارس الخيانة تجاه قدراته وفضل ممارستها في الاتجاه السلبي.

ما دفعني للبوح والحديث عن هذا الأمر هو الحرص على مصلحة الفريق، على أن البعض قد يجد فيه فرصة للتأويل وتوجيه الاتهامات نحوي.. وأنت عزيزي القارئ بوصولك إلى الكلمة الأخيرة في المقال، هل لديك تهمة تسددها صوبي في زمن لن يجد المرء صعوبة في الحصول على تهمة؟! وكفى.

أوجاع الناشئين لم تسكن بعد!

الاتحاد الآسيوي يجري قرعة تصفيات الناشئين والشباب!

في الوقت الذي أنهى فيه رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم السيد محمد بن همام العبدالله زيارته إلى بلادنا، والتي جاءت -بحسب إعلامنا الرسمي- بهدف تقديم الاعتذار للاتحاد اليمني لكرة القدم على ما تعرض له منتخبنا الوطني للناشئين من إقصاء من نهائيات كأس آسيا تحت ذريعة التزوير في الأعمار، وهو الاعتذار الذي لم يتم رسمياً ولم يحصل عليه اتحادنا الموقر الذي ملأ الدنيا ضجيجاً وأنه لن يسكت عن ضياع حق الكرة اليمنية، وإن لزم الأمر تصعيد الأمر للمحكمة الرياضية الدولية (كاس)!

لم يحدث شيء من هذا القبيل، فلا بن همام قدم اعتذاراً رسمياً، ولا اتحادنا تقدم للمحكمة الدولية! كل ما في الأمر أنها زيارة جاءت لكسب صوت اليمن في انتخابات تنفيذية الفيفا لدول غرب آسيا، والتي يتصارع على مقعدها كل من بن همام والشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة رئيس الاتحاد البحريني لكرة القدم، والذي يحظى بدعم السعودية والكويت واليابان وكوريا الجنوبية!

بن همام أخذ الموافقة الرسمية اليمنية على منحه "الصوت اليمني" بناءً على توجيهات دولة رئيس الحكومة، دون أن يقدم اعتذاراً رسمياً لليمن عما تعرض له منتخب الناشئين، وقد اكتفى الرجل بأحاديث صحفية لا تقدم ولا تؤخر في الأمر شيئاً!

في الوقت ذاته، وبينما أوجاع الناشئين لم تهدأ بعد، أجرى الاتحاد الآسيوي في العاصمة الماليزية كوالالمبور، قرعة تصفيات الناشئين تحت 16، والتي تقام منافساتها خلال أكتوبر القادم. وجاء منتخبنا الوطني لهذه الفئة في المجموعة الثالثة إلى جانب قطر، سوريا، فلسطين، العراق، وبوتان.

وفي ذات السياق، أجريت قرعة بطولة آسيا للشباب تحت 19 عاماً، التي وضعت منتخبنا الوطني لكرة القدم ضمن المجموعة الأولى إلى جانب طاجيكستان، الأردن، نيبال، فلسطين، وقرغيزستان، والتي ستقام منافساتها خلال نوفمبر القادم في النيبال.

وقد قسم الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، بحسب موقعه على شبكة الانترنت، الفرق المشاركة إلى قسمين هما غرب وشرق آسيا. وتشارك في تصفيات فئة الشباب 42 منتخبا، وفي فئة الناشئين 45 منتخبا.

وبحسب نظام تصفيات الشباب فإن الفريقين الحاصلين على المركزين الأول والثاني من كل مجموعة يتأهلان مباشرة إلى النهائيات، كما يتأهل إلى الدور ذاته أفضل فريق يحتل المركز الثالث من بين المجموعات الأربع في منطقة غرب آسيا، وأفضل فريق يحتل المركز الثالث في المجموعات الثلاث الخاصة بمنطقة شرق آسيا.

أما في فئة الناشئين فيتأهل المنتخبان الحاصلان على المركزين الأول والثاني في كل مجموعة من المجموعات السبع التي تضم ستة منتخبات، مباشرة إلى النهائيات، على أن يتأهل صاحب المركز الأول فقط عن المجموعة التي تضم ثلاثة منتخبات إلى جانب الفريق الحاصل على أفضل مركز ثالث في المجموعات التي تضم ستة منتخبات.

ويبقى السؤال الموجع الذي تلوكه الألسن اليمنية: هل اكتفى اتحاد الكرة بما قاله بن همام، وفرط في حقوق الكرة اليمنية، وحقها في اعتذار رسمي من الاتحاد الآسيوي؟ وما الذي ستخبئه قادم الأيام لمنتخباتنا المشاركة في البطولات الآسيوية؟

المؤتمر الوطني الجنوبي!!

شفيع العبد

منذ اللحظات الأولى لميلاد الحراك السلمي الجنوبي، والبعض يريد التاريخ لها بظهور مجلس المتقاعدين، بينما ينظر البعض الآخر لها بالفترة التي شهدت استشهاد بارجاش وبن همام والمنتصر والزبيدي. والأمر ذو أهمية، حيث أن الجميع يتفق على أن معاناة الجنوب قد بدأت فعلاً منذ اللحظات الأولى لتوقيع اتفاقية الوحدة، والتي لم تراع الحد الأدنى من الضمانات السياسية والحقوقية لأبناء الجنوب كشريك أساسي في المشروع السلمي للوحدة، الذي تم وأده على مذبحة يوليو الشهير! مع التسليم بالحق التاريخي لجمعيات المتقاعدين التي استنهضت الهمم وهيأت فعلاً لكسر حاجز الخوف والصمت.

منذ تلك اللحظات التي تصاعدت فيها وتيرة الحراك السلمي صار الجميع يفكر بضرورة صياغة رؤية سياسية يتفق حولها الحراك لتنبثق عنها قيادة موحدة له. ومع تعدد الهيئات والتشكيلات بات لزاماً وجود مثل هذا التوجه الذي يسعى أبناء الجنوب لتحويله إلى واقع ملموس من خلال العمل الجاري حالياً على توحيد الهيئات على مستوى المحافظات للوصول الى المؤتمر الوطني الجنوبي.

ففي الوقت الذي يسعى فيه الحراك إلى توحيد الصف، نجد بين الفينة والأخرى من لا يروق له عمل كهذا ويريد أن تبقى الهيئات تتوالد وتتكاثر، بل ويذهب لتسويق الوهم والتشكيك في قيادات الحراك أو القيادات التاريخية للجنوب.

لذا ليس مستغرباً أن نجد من يتهم قادة الحراك بأنهم "غير معنيين" بالحراك، بينما هو كان ومازال من أشد المناوئين للحراك كفكرة وقضية وهدف، ويسعى جاهداً لـ"فرملة" حزبه كلما رآه يقترب من القضية الجنوبية ويتبناها وفق مفهومه الحزبي وبناه التنظيمي ومسؤوليته التاريخية.

الأسوأ من هذا كله أن نجد الجنوبيين المتواجدين في السلطة وحزبها الحاكم يضعون أنفسهم في مواجهة لا طائل لهم فيها مع إخوانهم المقهورين الذين يواجهون مدرعات السلطة وآلتها العسكرية الحديثة بصدور عارية تسكن خلفها قلوب مؤمنة بعدالة القضية التي أدارت أعناق المجتمع الدولي نحوها. هؤلاء منهم من تبنى الدعوة لتسليح الشارع، والآخر ينفي وجود "هوية جنوبية" بينما تصريحاته مسجلة في ذاكرة الأجيال إبان وجوده في المنفى، وثالث نجده يتطاول على القيادة التاريخية للجنوب من خلال كتابات كشفت عقلية صاحبها وحجمه الحقيقي، ورابع يتهجم، وخامس يصرح ويلطم خدوده ويعلن دفاعه عن "الوحدة" متذكراً بطولاته (الدونكوشوتية) في حرب صيف 94م، بينما الشارع الجنوبي يعلم أين كان حينها!

هؤلاء المحسوبون كممثلين عن الجنوب، لم ينطقوا ببنت شفة حينما تعرض موكب محافظ ريمة السابق – قائد المنطقة المركزية، للمنع من دخول العاصمة في نقطة "الفرضة" (مدخل العاصمة من جهة مأرب). كما لم نسمع لهم صوتاً حين منع نائب رئيس البرلمان، محمد الشدادي، من دخول قصر الرئاسة بعدن، وغيرها الكثير من الأحداث التي كان ضحيتها زملاء لهم في السلطة والحزب الحاكم. ولن نتحدث عن مواقفهم إزاء عمليات القتل التي يتعرض لها أبناء الجنوب من قبل القوات الأمنية والعسكرية.

يدرك الحراك الجنوبي أنه لن يكون بمنأى عن الأدوات الإعلامية والعسكرية لسلطة الحرب والفيد، ومن أجل مواجهة كل ذلك والتصدي له هاهم أبناء الجنوب يجتهدون لتوحيد الصف، وعقد مؤتمرهم الوطني الذي ستنبثق عنه رؤية سياسية وميثاق شرف وقيادة موحدة يسير خلفها الجميع.

«الأسبوع الماضي كنت على سفر فلم أسطع» كفتني جريدة «العربي» المصرية 2009/2/15 أن أخوض في مناقشة مع احمد منصور «الجزيرة»، وضيفه جمال حماد. وكنت قد وجدت ما يدعوني لمثل هذه المناقشة بعد أن شاهدت حواراً متقطعاً في حلقتين. ثم بعد أن قرأت الحلقات التسع الكاملة شعرت بأسى، لأنني ألزمت نفسي التعليق قبل أن أقتنع، مما قرأت في «العربي»، بضرورة لزوم الصمت، ولذلك فأنا أكتب الآن من باب الوفاء بوعد تعجلت في قطعه.

نشرت «العربي» صورة مذكرة التماس طويلة بخط يد جمال حماد، ضيف أحمد منصور، إلى الرئيس جمال عبدالناصر في 22 سبتمبر 1962 فيها رجاء ذليل أن يجد الرئيس في وقته دقائق للقاء العميد حينئذ أركان حرب حماد، حتى يوضح ويؤكد ويبرهن على إخلاصه لسيادة الرئيس واستعداده لفدائه بروحه ودمه. وقد بدأ المذكرة بأنه اكتشف سر عزوف الرئيس عنه وإهماله إياه لمدة خمس سنوات منذ رجع من دمشق، حيث عمل ملحقاً عسكرياً حتى 1957.

براءة من زور القول (الثانية والأخيرة)

حسن العديني

● عبدالناصر

ولأن نائبه السابق في الملحقية العسكرية، زغلول عبدالرحمن، قد خرج على الحكومة المصرية وأدلى بتصريحات معادية، في مؤتمر شتورة بلبنان، الذي نظمته القوى المعادية لمصر، ومنها السعودية والنظام الانفصالي في سوريا؛ لأن الأمر هذا، اكتشف جمال حماد أن السر في الرجل الذي دأب على كتابة التقارير ضده وطعنه بالوشايات، والسبب أن زغلول عبدالرحمن هو ابن شقيقة أحمد ومحمود أبو الفتح، صاحبي جريدة «المصري»، اللذين اختلفا مع قيادة الثورة ضمن آخرين واستقرا في الريفيرا بفرنسا ليشرفا على إذاعة «صوت مصر الحرة» الموجهة ضد الثورة في مصر منذ تأميم قناة السويس وحرب 1956. والإذاعة في واقع الأمر هي صوت الاستخبارات الفرنسية والبريطانية (الـM16) مدعوم رجالها المصريون من استخبارات دولة عربية نفطية.

هذه العلاقة المشبوهة أوردها بتفاصيل الوقائع الصحفي المصري محمد حسنين هيكل في كتابه «سنوات الغليان» المنشور في 1987. حينها جُنَّ جنون محمود أبو الفتح، وهدد في الصحف بأن ساحة القضاء ميدان ستدور فيه المبارزة القانونية مع هيكل، لكي تتأكد فروسيته الوطنية ويثبت زيف ما نشر ضده؛ ثم لم نشهده في ساحة أو ميدان ولم نره راكباً فرساً قانونياً أو حماراً، حتى توفاه الله.

نرى جمال حماد في دردشته مع منصور وقد تحول من واش على أسرة «أبو الفتح»، ضحية ابن اختهما، إلى متعاطف مع الأسرة، مؤكدا ما وقع عليها من ظلم. فالوثيقة (الرسالة إلى جمال عبدالناصر) ترجع سر إهمال الرئيس له إلى تقارير زغلول عبدالرحمن انتقاماً من تقارير ووشايات حماد الكاشفة لعمالة أسرة أبو الفتح واشتغالها ضد الثورة المصرية وزعيمها. وأهم ما في الوثيقة/ الرسالة أن حماد أعاد تأكيد استعداده لفداء الزعيم بروحه ودمه وحياته.

سكرتير جمال عبدالناصر رفع إلى الرئيس رسالة حماد بمذكرة غطاء من أسطر قليلة. لكن الرئيس أهمل الرسالة، فقد كان سبب موقفه الغاضب من حماد راجعاً لأشياء أخرى لا تتصل بتقاريره أو التقارير ضده.

أساس الغضب له صلة بذمة جمال حماد واستغلاله وظيفته كملحق عسكري لمصر في دمشق، فقد عثر على بضائع مهربة على طائرة نقل جوي اتضح بعد التحقيق والمساءلة أنها للملحق، فاستنجد بزميله القديم ورئيسه الحالي المشير عبدالحكيم عامر. وكعادة المشير النبيل والشهم، كريم النفس والطباع، مد إليه ظل الحماية وأنهى التحقيق، وقيّد الحادث على مجهول، كما يقول القانونيون.

لكن شهامة عبدالحكيم عامر لم تتسع للغفران لمزلات وسقطات العميد أركان حرب جمال حماد، فكثيراً ما اضطر إلى التشفع بتلميذه السابق شمس بدران، وقد استجدى منصب المحافظ منهما معاً، على عكس ما قال، وادعى الآن أنه فوجئ بقرار تعيينه لأنه كان في الواقع حريصاً على البقاء جندياً في الميدان عاشقاً للسلاح والصحارى والرمال. لقد اضطر في إحدى المرات أن يذهب إلى المطار وينتظر المشير عند البوابة التي سيدخل منها لاستقبال الرئيس جمال عبدالناصر العائد من موسكو، وادعى أن حاجته تمثلت في وساطة لإلحاق ابنه بالكلية الحربية، مع أنه كان يستطيع أن يترك طلباً من هذا النوع في مكتب المشير. وما استدعاه أن «يرتطع» على قارعة الطريق كي يحظى برؤية المشير هي حاجة التحرر من رمضاء الصحراء إلى المكتب الأثير والمكيف.

وفي تلك الفترة عُيّن محافظاً لكفر الشيخ. ثم لم يلبث طويلاً، إذ أوقعته ذمته المالية الخربة في فضيحة أخرى. هناك كانت على الطريق نقطة مرور كشفت ناقلات حكومية محملة ببضاعة تبين بالتحريات أنها خرجت من استراحة محافظ كفر الشيخ، وهي الآن في الطريق إلى منزله في القاهرة. نجف كريستال وسجاجيد وموبيليا وثلاجات وغسالات و«من مجاميعه»، كما يقول المصريون.

مرة ثانية أو ثالثة أو رابعة يتدخل المشير للتستر على زميله السابق في سلاح المشاة وتنظيم الضباط الأحرار. مع ذلك فالمشير الآن في نظر جمال حماد بالغ السوء. وإذ يحتال لمقابلته برحلة تنتهي في بوابة المطار، فلأنه لم يتمكن من ذلك في المكتب، لأن المشير إما نائم وإما سكران (!). ويساله منصور لماذا لا يذهب إليه في البيت، فيرد بأن كرامته لا تسمح؛ ولكن هذه الكرامة تسمح بالهرولة إلى المطار والانتظار على قارعة الطريق (!). وعلى أي حال فإن ما رُوي وكُتب وقيل عن عبدالحكيم أنه كانت له حياته الخاصة، فذلك برنامجه في الليل، وأما في النهار فهو موجود في مكتبه. وكيف يستطيع الاستيلاء على قلوب ضباط الجيش من لم يكن متواجداً معهم، قريباً منهم؟!

هناك حكمة تنصح الكذوب بأن يكون ذكوراً كي لا يقع في شراك التناقض. لكن واحداً في شيخوخة جمال حماد يعجز عن الاحتفاظ بذاكرة يقظة، فيتكشف كذبه. وأما أحمد منصور فيفوّت حتى لا يفضح محدثه فيفضح نفسه.

● أحمد منصور

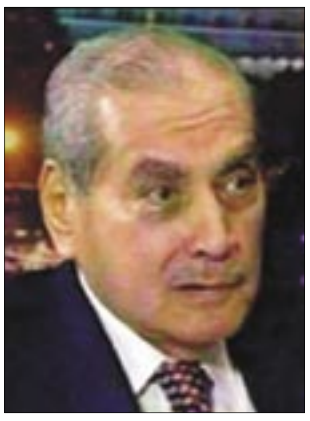

● جمال حماد

الآتي مثال مما ورد في الحلقة الثامنة، إذ يقول احمد منصور إن جمال عبدالناصر كان يتنصت على الثلاثة الذين استقالوا (يقصد عبداللطيف بغدادي، وحسن إبراهيم، وكمال الدين حسين)، وطلب تفتيش بيوتهم وورد ذكر بغدادي بالذات، فالرئيس طلب التفتيش على أخيه حسن بغدادي ووضعه تحت الحراسة. قال جمال حماد: «فلما ما لقاش أنه في عند أخوه فلوس في البيت ولا في البنوك ولا حاجة ففكر أنه يروح يفتش الأسرة في شاوا، فصلاح نصر قال له: تبقى فضيحة لو حصل كده، خصوصاً لو ما لقوش حاجة، بلاش الكلام ده».

المهم أنهم لم يجدوا شيئاً يمس ذمة بغدادي المالية، إن صح أن هذا حدث وأن عبدالناصر «تعامل بقلب أسود»، بحسب التعبير المتكرر على لسان أحمد منصور.

بعد سؤالين وإجابتين يقول جمال حماد: «لا، هو ألطف حاجة أنه هو شال الحراسة على أخو بغدادي ورجع له كل فلوسه وكل حاجته علشان خاطر إن البغدادي راح لجنة من لجان الانتخابات لما كانوا بيعملوا الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، فكمال حسن ما راحش، فالبغدادي راح اللجنة القريبة من بيته وادلى بصوته، فهو جمال عبدالناصر فضل قاعد طول الليل ينتظر نتيجة اللجنة فلما طلعت 100٪ راح عمل كده».

في البداية لم يعثر على فلوس لدى حسن البغدادي تدين أخاه، وحين لاحظ أن عبداللطيف بغدادي أعطاه صوته «رجع له الفلوس وكل حاجة».

وقد قلت إن «العربي» أعفتني من الإيفاء بوعد قطعته، لأنني بعد أن قرأت كل حلقات «شاهد على العصر» بين منصور وحماد لاحظت أنها جميعاً تستاهل الاغضاء والتجاهل، وأنني تسرعت عندما كتبت ما يشبه المقدمة، ووضعت عليه الرقم (1) كما لو أن هناك ما يوجب الحديث الطويل. ولعل أحداً لو أراد كشف الخبث لاكتفى بإعادة تدوين تعليقات وأسئلة احمد منصور وكلها تنز بما فيه. لقد أعفيت نفسي عن عمل احصائية لكلمات وردت مثل: حقد، أسود، خيانة، مزاج، ناس بتاع كيف، عصابة، و...و...و...

فهل كانت تلك هي مصر؟

وهل تختزل هزيمة عسكرية مسيرة مجد وكبرياء أمة؟

قد تنفع الملاحظات التالية للتذكير:

أولاً: إن أعظم القادة في التاريخ تعرضوا للهزائم، والمهم بعد ذلك إن كانوا استسلموا أم صمدوا وعادوا للمقاومة. نابليون أعظم عبقرية عسكرية هُزم، وستالين استعاد مبادرة الحرب بعد أن اقترب الألمان من أبواب موسكو، وحتى الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم هزم في أحد وحنين.. فقال عبدالصبور: «أحد وبدر شارتان على رداء محمد.. عاش الجهاد». كان هذا وقد بلغ من جبروت المصريين في حرب الاستنزاف بقيادة جمال عبدالناصر درجة أرغمت اسرائيل على استجداء السلام عبر مبادرة «روجرز» (هذه الحرب لم يهتم احمد منصور في استدعاء شهادة حماد حولها)، وهذا الجبروت الذي انتهى بالإنجاز العسكري الرائع في اكتوبر، لولا أن ذلك كان بعد رحيل جمال عبدالناصر. وقد قرأت لضابط مصري لا أراه إلا وريثا لعبقرية عبدالمنعم رياض قال محمد عبدالغني الجمسي لمجلة «الهلال» قبل وفاته بشهور إن جمال عبدالناصر هو القائد الحقيقي لحرب اكتوبر.

ثانياً: إن حضور عبدالناصر في سوريا والعراق واليمن لم يكن -بحسب ما كرر وكرر حتى الإملال احمد منصور- بحثاً عن مجد على حساب ضرورة المواجهة مع اسرائيل. فالأمن القومي المصري -لو يعلم- يمتد من الشام في الشمال إلى اليمن في الجنوب، ولو كان يقرأ أبعد من التفتيش عن مثالب لعبدالناصر لعرف أن مصر كانت تهزم دائماً عندما تنتظر الغزاة في حدودها وتنتصر باستمرار حين تخرج إليهم هناك في الشام. إلى هناك خرج رمسيس الثاني ليهزم الحيثيين، وإلى حطين والقدس والرها وطرابلس خرج صلاح الدين الأيوبي للحرب ضد الصليبيين، وإلى عين جالوت ذهب سيف الدين قطز والظاهر بيبرس لملاقاة المغول.

والآن ألا يرى احمد منصور، الذي كان يصرخ من رفح لأنه مُنع من الدخول إلى غزة، أن هزيمة اسرائيل -إن أردنا- تبدأ بالحرب ضد هذه الانظمة العميلة والخائنة؟! أليس صحيحاً ما كان يقوله جمال عبدالناصر: «إن علينا أن نحارب الاستعمار في قصور الرجعية وأن نتصدى للرجعية في أحضان الاستعمار»؟!

أم أن الرجعية في نظر أحمد منصور ذات لون أخضر وهو يحب الأخضر ويمقت الكاكي؟! لكنه فيما أعتقد يعشق الكاكي إذا امتد منه الاخضر.

ثالثاً: إن هزيمة في حرب طويلة مع عدو زرعه الاستعمار لفصل مصر عن محيطها ليست نهاية الدنيا ولن تكون. وما حدث في اكتوبر ملحمة عظيمة اداها جيش مصر، ثم ما جرى في لبنان وحتى في قطاع غزة. والذين يجلدون الذات بالتوقف عند 1967 كما لو أنها نهاية التاريخ، إنما يريدون زرع اليأس في نفوس الاجيال القادمة لمنعها من أن تضع أقدامها على طريق التحرر والتقدم.

كذلك فإن إنجازات ثورة يوليو تبدأ من: «ارفع رأسك يا أخي»، إلى السد العالي والتصنيع الثقيل وكهربة الريف وتعميم التعليم ومجانيته وتحرير البلدان العربية من الاستعمار القديم وتبوؤ مصر مكانة بارزة على المسرح الدولي وغير ذلك من الانجازات الهائلة التي لا تستطيع عينا أحمد منصور الماكرتان والمتشفيتان أن تريا.

ولقد كنت سمعت أن أحمد منصور منحدر من أسرة فقيرة فاستفاد من مجانية التعليم، احدى ثمار الثورة، ثم رأيته يتحدث بازدراء عن «الرعاع» في الشهادة نفسها. ومع ذلك فقد يجوز هذا الانسلاخ، ذلك أني أعرف النقيض من ذلك، فالاستاذ محمد سلماوي، الروائي والكاتب المسرحي، رئيس اتحاد كتاب مصر حالياً، ينتمي لأسرة ارستقراطية تضررت من الاجراءات الاشتراكية، إلا أنه من أشد الناس إيماناً بتجربة جمال عبدالناصر وانجازات 23 يوليو، إذ ينظر إليها من أفق أوسع من مصالح أسرته الصغيرة. وألم يكن المرحوم أحمد نبيل الهلالي، أبرز الشيوعيين الوطنيين، سوى ابن نجيب الهلالي آخر رئيس وزراء في عهد الملك فاروق!؟

وبعد فإن رجال ثورة يوليو هم وطنيون بلا استثناء، لكنهم بشر قبل ذلك وبعده، ومن طبائع البشر أن يختلفوا. وثمة حكاية رواها كاتب يساري في «روز اليوسف» منذ سنوات عن جمال عبدالناصر. قال إن الرئيس زار منظمة الشباب الاشتراكي والتقى أعضاءها وهم طلاب في الأصل. قال الرجل، وكان عضواً في المنظمة، إنه تجاوز وسأل جمال عبدالناصر: «أنت يا ريس ليه شلت بغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم؟»، وامتعض الجالسون بجانب الرئيس وضربوا كفاً بكف، ورد هو بهدوء: «أنا يا ابني ما بشلش حد. بص احنا جماعة اتفقنا نروح رحلة وكل واحد قطع على المدينة اللي عايزها. واللي نزل في بنها واللي نزل في طنطا واللي بعد كده. ودلوقت ان شاء الله أنا وزملائي حنكمل لغاية الاسكندرية الاشتراكية. أنا ما بشلش حد».

وهكذا اتفق الجميع على تنقية الجيش من الفساد ثم على التخلص من الملك. ولما جاء الكلام عن عروبة ووحدة عربية في ناس ما عجبهمش، زي أحمد منصور. ثم لما بدأت الاشتراكية كمال الدين حسين خد نفسه ومشي.

وبقي أن علاقة عبدالحكيم عامر وجمال عبدالناصر ليس فيها سر يستدعي سؤال الجن، كما قال أحمد منصور. صديقان جمعتهما زمالة طويلة، ارتبطا ببعضهما بقوة، كلاهما شديد الوطنية، مع فارق أن الرئيس أكثر ثقافة وقدرة على نفاذ الرؤية وعلى السيطرة على الرغبات الخاصة. أما عبدالحكيم، ابن العمدة، فكان فيه من فيض النبل والشهامة ما جعله يعطي ويحمي ويعفو. كانت فيه رجولة أبناء الصعيد وفروسية نبلاء القرون الوسطى، ولذلك بقي الملاذ والحامي والمدافع عن كل من حوله وإن أخطؤوا. جعله هذا محبوباً في الجيش. لكنه مكن سيئي الضمائر والمقاصد من استغلال صفاته الحميدة، وكان كعب آخيل بالتحديد هو شمس بدران، فمنه أصيب، وبسببه أصاب مصر.

هي طبائع البشر إذاً، لم ينجُ منها صحابة الرسول، فاختلفوا بعد موته واقتتلوا وتفرق بهم الشمل وتشعبت السبل. فهل ينقص هذا من قيمة الرسالة وعظمتها وانجازاتها في شتى الشؤون!؟

لقد أطلت بما لا يستحق أحمد منصور أو جمال حماد.

المشاركة السياسية للمرأة.. شراكة أم إقصاء؟!

د. ياسين سعيد نعمان

يتسم الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعاتنا العربية، ومنها اليمن، بقدر كبير من الغموض، ذلك أنه لا يستند على ثقافة واضحة تجعل من الحديث عن المشاركة السياسية جزءاً من بنية ثقافية سياسية لا تحتمل التأويل، ناهيك عن أن المشاركة السياسية للشعب عموماً مازالت في مراحلها الجنينية التي تقتصر فيها المشاركة السياسية للجميع، رجالاً ونساءً، على إنتاج وإعادة إنتاج الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة ونخبها الحاكمة.

وهذا النوع من المشاركة تنظمه قواعد تفرضها معادلات لا صلة لها بالحياة السياسية بالمفهوم المتعارف عليه، وهي في الأساس تصنع خارج دوائر المنظومة السياسية، وتحملها بعد ذلك إلى ميدان السياسة نخب ليس لها من أمر هذه القواعد سوى الدفاع عنها، أي أن كل ما تختص به هو تسويق هذه القواعد التي تلبي في الأساس مصالح قوى تبقى خارج المسرح السياسي وتدير اللعبة من متاريسها وأقبيتها التي لا بد أن تمر بها كل محصلة النشاط السياسي كمحطات فوز ومراقبة وقرار.

وهي، أي هذا النوع من المشاركة، لا تجسد منظومة المفاهيم السياسية التي تنتظم في إطار ما يعرف بالديمقراطية التعددية، ذلك أنها فعل طارئ تقتحم به علاقة الحاكم بالشعب لتهذب -نسبياً- الطابع التسلطي لهذه العلاقة، ولكنها لا تلبث بعد ذلك أن توظف على النحو الذي يبدو معه التسلط وكأنه مطلب شعبي. فالانتخابات، التي هي أحد مظاهر المشاركة، تصمم لتحقيق هذه الوظيفة.

وتبقى المشاركة بهذا المفهوم عملية مضللة ومخادعة. فهي لا تستطيع أن تتجاوز هذه الوظيفة التي تعيد إنتاج تسلط النخب الحاكمة فقط، وينتهي دور المشاركين هنا. ولا بأس في بعض الأحيان من السماح بهامش ضيق يجعل الحديث عن المشاركة مبرراً، على الأقل من الزاوية التي يعاد فيها صياغة الإكراه تحت عنوان الواجب الوطني.

إن المشاركة هنا أقل ما يقال عنها أنها خدعة، فلا مشاركة إلا لتحقيق غاية واحدة، وهي إضفاء الشرعية على نظام سياسي واجتماعي لا يتجدد بالمشاركة الشعبية، ولا يسمح بذلك، وهو يصمم الأدوات السياسية والقانونية والثقافية والمالية لتكريس صيغة المشاركة الشكلية على هذا النحو الذي يكرس المركزية المطلقة.

وهذا النوع من المشاركة لا يتجه بالحياة السياسية نحو الشراكة بمعناها المرادف للديمقراطية التعددية، حيث تتجلى الإرادة الشعبية في الصورة التي تكون هي مصدر السلطة ومالكها، قولاً وعملاً. والمشاركة التي لا تفضي إلى الشراكة السياسية هي ضرب من العبث، أي أنه لا بد أن يكون هذا هو هدفها النهائي، ولا بأس من التعامل مع الواقع ومعادلاته بحكمة وصبر، ولكن بثبات يتيح تكوين التراكمات السياسية والثقافية التي تهيئ الانتقال من المشاركة إلى الشراكة. وفي هذا السياق فقط يمكننا الحديث عن مشاركة سياسية فاعلة وذات قيمة لكل فئات المجتمع، بمن في ذلك المرأة.

ولعل ما يكسب الحديث على المشاركة السياسية للمرأة حيوية من نوع خاص هو ما تعرضت له المرأة من اضطهاد، سواءً في صورته المباشرة أم غير المباشرة، مما جعل قضية المشاركة السياسية تبدو وكأنها إعلان ثورة على الواقع الاجتماعي المتسبب في هذا الاضطهاد أكثر منه على منظومة الحياة السياسية. فالحقيقة هي أن المنظومة السياسية بالنسبة للمرأة لا تنتج أي شروط مشاركة بمعزل عن الواقع الاجتماعي.

أي أن هذه المنظومة السياسية ليست مستقلة في إنتاج الشروط الخاصة بمشاركة المرأة، حيث تتدخل منظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في أي مجتمع، لتقرر طبيعة هذه المشاركة ومستواها، وبالتالي فإن بحث مشاركة المرأة سياسياً لا يمكن النظر إليه باعتباره قضية سياسية بحتة، كما لا يمكن التعاطي معه بالاستناد إلى منظومة العوامل السياسية فقط، وإنما يجب بصورة مزامنة إعادة بناء وتصميم الإطار الاجتماعي والثقافي، وأخذ هذا الإطار بعين الاعتبار، والانطلاق منه، سواء عند التقييم أم أخذ القرار.

ولكي لا تبدو قضية المشاركة السياسية للمرأة وكأنها تبحث بنزعة إرادوية وتحكمية، أو أحياناً انتهازية، فإنه لا بد من النظر إلى هذه المسألة من الزاوية التي تمكننا من اعتبارها جزءاً من مشكلة التطور السياسي والاجتماعي، وبالتالي سيكون من المفيد التعامل معها كجزء من البنية السياسية والاجتماعية والثقافية، طالما أن نضالنا لتغيير هذا الواقع هو نضال سلمي ديمقراطي، وهذا الطريق هو الطريق الآمن الذي من شأنه أن يؤمن الشروط الضرورية للوصول إلى الأهداف السياسية والاجتماعية لعملية التغيير. وفي هذا السياق لا بد أن يكون للمرأة دور سياسي في هذه العملية النضالية، سواءً من خلال الأحزاب أم منظمات المجتمع المدني أم منظماتها الخاصة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التجربة التاريخية تختزن رصيداً ضخماً للمرأة اليمنية في النضال السياسي والاجتماعي في هذا الصدد، حيث توزع نضالها على جبهة واسعة من الأهداف الاجتماعية والسياسية استطاعت معها أن تجعل من قضية حقوق المرأة السياسية والاجتماعية حاضرة في الوعي الاجتماعي وحاضرة في الخطاب السياسي والإعلامي لكل القوى.

ولا شك أن هذا القدر من التراكم قد فتح آفاقاً طيبة لوضع قضية المشاركة السياسية للمرأة على طاولة البحث، في سياق طبيعي ومتوافق مع الضرورة الموضوعية لبحث المهمات الكفاحية للقوى الحية في المجتمع بشأن تحقيق التطور السياسي والاجتماعي الذي من شأنه استيعاب تحويل المشاركة السياسية للشعب إلى شراكة سياسية، وفي إطارها تتحقق المشاركة السياسية للمرأة كعلامة بارزة على مستوى النهوض العام، أي مما يجعل هذه المشاركة تعبيراً عن مستوى هذا النهوض وعمقه.

وتضطلع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بدور أساسي في هذا الجانب من حيث تمكين المرأة من المشاركة بفاعلية في هذه المهمة النضالية، التي من شأنها أن تهيئ الشروط الضرورية للنهوض العام، وتعد هذه المرحلة بمثابة المقدمة اللازمة للانخراط في العمل السياسي ضمن الفعاليات الشعبية والمجتمعية، وفيها يتم إعداد القيادات النسائية على كافة المستويات، حيث تشكل هذه الحلقة في هذه العملية الموضوعية الطويلة العنصر الحاسم في تكوين الحامل الاجتماعي لقضية المرأة عموماً. وستؤسس هذه الخطوة -فيما لو تحققت على هذا النحو- القاعدة الضرورية للإنطلاق نحو إعادة إنتاج قضية المرأة وحقوقها في إطار ثقافي واجتماعي وسياسي أوسع، ولا بد أن تحتل وفقاً لذلك مساحتها الكافية في الوعي الاجتماعي.

ولا بد أن يعكس الوعي الاجتماعي في هذه الحالة مقدار التغير الجوهري في البنيان الثقافي والاجتماعي والسياسي. وسيكون الاعتراف بحق المرأة في التعليم والعمل بنفس المستوى الذي يحصل عليه الرجل خطوة أساسية على طريق تحرير المرأة من كوابح المشاركة بفاعلية في الحياة العامة.

إن أي تميز يظهر هنا، وفي ميدان العمل على وجه الخصوص، سيظل معياراً لمستوى نمو الوعي الاجتماعي بقضية المرأة، يصعب معه الانتقال بهذا الوعي إلى مصاف أعلى دون أن يحسم على وجه كامل. ولا بد من النظر هنا إلى أن حق العمل، في صيغته التي يفهم منها أن المجتمع قد استوعب معنى التكافؤ في تحمل مسؤولية الحياة بين شركاء الحياة، جدير بتوفير شروط تنظيم الأسرة على أسس متساوية في الحقوق والواجبات. ولا أقول إن هذه شروط للمشاركة السياسية للمرأة، ولكنها في الظروف التي تمر بها مجتمعاتنا، ومنها اليمن، تعد مؤشراً هاماً للمدى الذي يمكن أن تكون فيه مشاركة المرأة سياسياً جزءاً من بنية ثقافية واجتماعية وسياسية ملائمة وغير قابلة للانقضاض على هذا الحق تحت أي دعوى أو مبرر.

إن ما قصدته فيما سبق هو أنه لا يجب إهمال هذه العناصر مجتمعة في إنتاج شروط المشاركة السياسية. إن الاهتمام بالمشاركة السياسية في ظروف القهر الاجتماعي والثقافي ليس فيه ما يعيب، سوى أن إهمال الإطار الثقافي والاجتماعي لهذه المشاركة يجعل المسألة تبدو وكأنها انتقائية على نحو مخل بأهدافها الحقيقية والمتمثلة في بناء كيان اجتماعي متماسك قوامه كل أبناء الوطن، نساءً ورجالاً؛ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا».

إن جوانب هذه العملية لا بد أن تسير على نحو متلازم. وهنا لا بد من التفريق بين الحق وممارسة هذا الحق. فالمشاركة السياسية للمرأة هي حق طبيعي لا جدال حوله. وما ذهبنا إليه أعلاه إنما نقصد به ممارسة هذا الحق في ظروف البيئة الثقافية والاجتماعية التي تواصل إنتاج عوامل التصادم مع ممارسة هذا الحق.

ولتحاشي هذه التصادمات بالشكل الذي يعوق ممارسة هذا الحق، فإنه لا بد من معالجة قضية المشاركة السياسية للمرأة في سياقاتها الموضوعية المتداخلة مع النهوض والتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي العام في المجتمع. ولا بد هنا من مواصلة إنتاج القوانين والتشريعات والأنظمة التي تدعم نضال المرأة وتساند حقوقها في جميع الميادين، لتشكل المرجعية التي تستقطب القوى الاجتماعية والسياسية التي سيعول عليها في صياغة الموقف الثابت أولاً من قضية كون المرأة شريكاً غير منقوص الحقوق، وهي عملية نضالية مركبة يتوقف إنجازها على طبيعة النظام السياسي الحاكم؛ فإما أن يسرع بهذه العملية وإما أن يعوقها وإما أن يشوهها، والأنظمة التي تلجأ إلى تشويه هذه العملية هي أخطر من تلك التي تقاومها وتقف ضدها؛ ذلك أن وسائل الاحتيال التي تمارسها أنظمة التشويه تلك تضعف الروح الكفاحية عند النساء، وتبتزها بمساومات وتسويات صغيرة، دون أن تمس جوهر المشكلة بإصلاحات جذرية كما هو دأبها مع بقية شؤون المجتمع. وحالنا في اليمن شبيه تماماً بهذا النموذج، حيث توظف المكنة الإعلامية للنظام هذه القضية في سياق المناورات السياسية التي شوهت الخيار الديمقراطي وكل ما ارتبط به من عمليات وقضايا أخرى كقضية المشاركة السياسية للمرأة.

نحن اليوم في أمس الحاجة إلى بناء الإطار التشريعي والسياسي الملائم لجعل مشاركة المرأة في الحياة السياسية معياراً حقيقياً لموقف القوى السياسية والاجتماعية من هذه المسألة، وكان لا بد من الانتقال بها من الموقف الانتقائي المراوغ إلى الموقف النزيه الذي يجسد تطوراً في التفكير وفي الثقافة، باعتبار أن ذلك هو الكفيل بوضع هذه القضية في المكان الملائم لها بين منظومة العناصر المحددة لعملية التطور.

والسؤال الذي يثار اليوم حول مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية يجب أن يقابله بحث وضعها في الحياة العامة، لنستخلص من ذلك تأثير أزمة النظام السياسي والاجتماعي على وضع المرأة، من حيث عجزه أو عدم رغبته في اتباع استراتيجية متكاملة وواضحة في تبني قضية المرأة والاعتراف بحقوقها ووضعها في المكان الملائم لها في المجتمع.

إن السياسات الانتقائية التي يمارسها النظام تجاه المرأة قد أضرت بقضيتها، حيث دفع إلى السطح بنماذج من المظاهر الدعائية التي يتخفى وراءها موقف مناهض لحقوق المرأة وحريتها وتطورها. وللأسف استطاع أن يجند البعض لترويج هذه السياسات في عمل أقل ما يوصف به أنه تكريس لحالة التشوه العام واستكمال لحلقاته في كل جوانب المجتمع. ولا عجب بعد ذلك أن نرى بعض النساء يستسلمن للخديعة محكومات بدوافع آنية وأنانية في الوقت نفسه، ويتكفلن مسؤولية الدفاع عن هذه السياسات، وينخرطن في تنفيذها، غير آبهات للنتائج السلبية التي ترتبها هذه الخفة على قضية المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية.

ولا بد من إدراك أن نيل المرأة حقوقها سيتوقف على قدرتها على أن تضع نفسها في المكان الصحيح وفي المعادلة الإنسانية، أولاً باعتبارها نصف المجتمع «ولهن مثل الذي عليهن»، «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا»، وهذا لن يتأتى إلا بتنظيم نفسها على النحو الذي يجعل من عامة حقوقها هدفاً مشتركاً لنضالها، بغض النظر عن تباياناتها السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية. بهذا فقط تستطيع أن توجد المعادلات المطلوبة في مسارات نضالها من أجل الانتصار لهذه الحقوق، وأن تقف أمام المشاريع المصادرة لحقوقها، أو تلك الانتهازية التي تعمل على تشويهها، وأن تصد كل من يقتات على ذمة حقوقها المنهوبة، سواءً كان من النساء أم من الرجال.

ولا يمكن للمرأة أن تنال حقوقها وتنتصر لقضيتها بمعزل عن النضال الوطني العام من أجل إصلاح المجتمع برمته. وعليها أن ألاّ تنخدع بإمكانية المشاركة السياسية الحقيقية في وضع تتراجع فيه الحريات العامة ويتقلص فيه الهامش الديمقراطي وتنخر البلاد سياسات إقصائية وتفكيكية. وفيما لو اعتقدت بأن حريتها وحقوقها ومشاركتها السياسية موضوعات مستقلة عن الوضع العام وما يتحكم به من أزمة شاملة، فإنها تضع قضيتها رهن المناورات الانتهازية، بما يعني أن الانخرط في لعبة الاستقطاب السياسية الهادفة إلى تمرير انتخابات شكلية تضر بمستقبل الديمقراطية التعددية سيكون له أعمق الآثار السلبية على قضية المرأة وحقوقها. ولذا فإن عليها أولاً أن تحرر قضيتها من الصفقات المشبوهة التي يمارسها البعض ممن توسلت بهن السلطة لتمرير مشاريعها السياسية غير عابئات بما ستفضي إليه هذه الصفقات من نتائج خطيرة ليس أكثرها سوءاً تمزيق نضال المرأة وجره إلى الساحة التي يصبح فيها جزءاً من سياسة أشمل لإغراق البلاد في التخلف لصالح قوى الفساد والهيمنة.

والله غالب على أمره.

التصنيف الاعلامي.. خيبة أمل واحتفاء بائس

محمد شبيطة

خيبة الأمل والشعور بالإهانة خيَّما على الصحفيين في المؤسسات الإعلامية الرسمية بعد اتضاح حقيقة القرار الصادر عن مجلس الوزراء بشأن ما سمي بـ«التصنيف الإعلامي»، فقد جاء هذا القرار في مضمونه خالياً من أي امتيازات مالية أو وظيفية، وجاء مناقضاً للتوصيف الإعلامي الذي قدمته نقابة الصحفيين اليمنيين لوزارة الخدمة المدنية، وكذلك الكادر الإعلامي حبيس الأدراج منذ أكثر من عقد ونصف. وهذان المشروعان ظلا حلماً يراود الصحفيين في هذه المؤسسات منذ بداية التسعينيات مع إشراقة شمس الوحدة اليمنية المباركة. ومع مرور هذه السنوات التي حملت معها توجيهات رئاسية ووعود رؤساء حكومات متتالية بضرورة إقرار توصيف وظيفي للاعلاميين في المؤسسات الرسمية، إلا أن الوضع ليس فيه جديد، فالمعاناة مستمرة وهي جامع مشترك يوحد الصحفيين، وفي ظلها يصارعون ضنك العيش وايجارات المساكن، والحكومة مازالت تعامل الصحفي كموظف وليس صاحب مهنة تحتاج إلى جهد وإبداع. ومع ذلك فالصحفيون يعملون بعطاء لا حدود له، متجاوزين الهمّ المعيشي على الرغم من انعكاس هذه الهموم على العمل الإبداعي.

والعقول التي تتربع على بطون خاوية من الصعوبة أن تنتج بتميز.

قرار مجلس الوزراء الاخير في هذا الشأن أجهض آمال وأحلام الصحفيين بتحسين أوضاعهم المعيشية، وأشعرهم بالإهانة، لأنه لم يحمل سوى ما يسمى «بدل طبيعة العمل» والتي حصل عليها من قبل كثير من الجهات والمهن. وجاء هذا القرار خالي الوفاض من توصيف للوظائف الصحفية، ما يمثل انتكاسة لكل الآمال التي بنيت على الوعود المتكررة من الحكومة، لتخيم من جديد أجواء الضيم والجحود التي يشعر بها الصحفيون تجاه ما يقدمونه من عطاء يعتصرون من أجله سنوات العمر ليحصدوا التشرد والمعاناة، متعرضين في عملهم لأمراض مختلفة وعديدة أثبتت الدراسات العلمية أنهم معرضون لها، ومنها قصر العمر، لأن العمل الصحفي يحتاج إلى ذهن وتفكير ومتابعة صباح مساء يعيشون في قلق دائم يشغل الوقت حتى على فراش النوم.

وكان الصحفيون استبشروا خيراً بعد تحركاتهم الأخيرة والتي استطاعوا خلالها تحريك المياه الراكدة في نقابة الصحفيين والجهات الحكومية صاحبتها تصريحات صحفية للاخ رئيس الوزراء الذي أكد توجه الحكومة نحو إقرار القوة..... إلا أن ما خرج من جعبة حكومته مثل صدمة وإهانة للصحفيين وجعلهم على يقين بأن هذا القرار هو مجرد مغالطة واضحة تبعدهم عن العيش في حياة كريمة ومستقرة. وأسوأ ما حمله نبأ قرار التصنيف الاعلامي هذه هو ذلك الاحتفاء والتهليل من قبل الاخ وزير الاعلام لهذا القرار، والذي ربما لم يطلع عليه، ولأن مخاض الحكومات المتعاقبة لم يخرج من رحمها غير مولود مشوه غير قابل للحياة، بل إنه اضاف لمعاناة الصحفيين أعباء إضافية، خاصة بعد احتفاء الفضائية اليمنية وضيوفها، لأن ذلك ارتد سلباً على الصحفيين، لأنه وبمجرد تداول هذا الخبر ظهر فجأة المؤجرون يطالبون بزيادة ايجارات المساكن بعد سماعهم ذلك الاحتفاء البائس من وزير الاعلام ونائب وزير الخدمة المدنية صاحب الماركة الاصلية لهذا القرار البائس.

ومع تحركاتهم الاحتجاجية ورفضهم للقرار أظهر الصحفيون مدى تفاعلهم وتماسكهم من خلال اجتماعاتهم المتواصلة وجهود اللجنة التنسيقية العليا للمطالبة بتوصيف اعلامي حقيقي يضمن لهم حياة مستقرة.

وهؤلاء الصحفيون يؤكدون اليوم، بعد انتقالهم من رفع الشارات الحمراء إلى بدء الاضراب الجزئي، أن مطالبهم مستمرة تواكبها احتجاجات تصاعدية قد تصل إلى الاضراب الكلي إذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم وبعزيمة لا تلين ووحدة في الموقف والمطلب، فإن الوعود والمماطلة من الجهات المعنية لم يعد لهما مكان في باحات العطاء الصحفي والاعلامي.

من عجائب زماننا

حفل تكريمي فقير.. لشخصية غنية

خليل الفنان والسجان.. في آن

«حرام عليك تقفل الشباك» أغنية تنتظر الإنصاف

نادرة عبدالقدوس

في يناير مرت الذكرى السابعة والتسعون لميلاد الأديب الراحل الكبير محمد عبده غانم، إلا أن الاحتفاء بها جاء يوم السبت الماضي الموافق 21 فبراير، وأي احتفاء؟!

تجشم، مشكوراً، الأخ وزير الثقافة الدكتور محمد أبو بكر المفلحي عناء السفر من صنعاء إلى عدن، وكذلك فعل الأخ الفاضل الدكتور يحيى محمد الشعيبي المحافظ الأسبق لمحافظة عدن ووزير الخدمة المدنية والعمل الحالي، ليحضرا فعالية تكريم الأديب الراحل، وليت من نظم لها أحسن التفكير والتدبير والتنظيم. وتشهد قاعة ابن خلدون في كلية الآداب في جامعة عدن على ما نقول، إذ غاب عن المشاركة عدد كبير من المشتغلين في مجال الفكر والأدب والشعر والفن والإعلام والثقافة بشكل عام، كما لم يشارك في هذه المناسبة الكبيرة والهامة قيادات المجالس المحلية في مديريات محافظة عدن والمكتب التنفيذي في المحافظة، بل إن محافظ المحافظة بذاته لم يحضر، وهو الذي أصدر قراره بتسمية شارع النهضة في مدينة التواهي باسم المحتفى به! ثم علمنا أن سفراً مفاجئاً أو طارئاً حال دون حضوره الحفل، وعاض عنه وكيل المحافظة الأخ أحمد سالم ربيع علي.

● غانم

أليس من العيب أن يتم تكريم قامة أدبية وفكرية وعلمية مثل د. محمد عبده غانم في مثل هذه الفعالية الفقيرة حتى من صورته التي كان يفترض أن تعلق في القاعة؟! وكأنها تحصيل حاصل والاكتفاء بنشر خبر في الإعلام المقروء والمرئي والسلام. من الواضح أنه لم يكن هناك تنسيق كاف بين مكتب الثقافة -كجهة منفذة لقرار وزارة الثقافة بالإعداد والترتيب لتنظيم فعالية التكريم- ومكاتب المؤسسات الحكومية ذات العلاقة كالتربية والتعليم تحديداً، باعتبار أن الفقيد كان أول وزير للمعارف في اليمن، والمكتب التنفيذي ومكتب محافظ المحافظة وقيادات وسائل الإعلام المختلفة، بدليل غياب جل ممثلي هذه الجهات وغياب جل ممثلي مؤسسات المجتمع المدني كاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ونقابة الفنانين وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المحافظة، أو أن ممثلي هذه الجهات لم يلبوا دعوة مكتب الثقافة بعدن دون مراعاة أهمية الحدث وأهمية الشخصية الوطنية.

وقد حضر عدد بسيط،لا يزيد عن عدد أصابع اليدين، من الشخصيات الفنية والأدبية والإعلامية والاجتماعية التي تناهى إلى مسامعها خبر تنظيم الفعالية، واهتمت بالمشاركة في الحضور احتراماً للراحل الذي أثرى بفكره وعلمه وأدبه وشعره وفنه ومواقفه الوطنية الحركة الأدبية والثقافية والتعليمية والأدبية، وجاحد من يتنكر لهذا العَلَم البارز، الذي عكس صورة الإنسان اليمني الوطني الكريم المعطاء في بقاع مختلفة من المعمورة، وكان السودان البلد العربي الأول الذي أحب حد التماهي بعد اليمن. وأنا شخصياً تلقيت دعوة الحضور من نجله د. نزار، وإلا ما كنت علمت بالحدث.

وكما يقال "لا يموت من له ولد صالح"، فإن الدكتور محمد عبده غانم لم يمت، فروحه لا زالت ترفرف فوق رؤوسنا وتنفح فينا روح التحدي وتبث في أرواحنا حب العلم والعمل الصالح من خلال أبنائه الصالحين الذين تفخر اليمن بهم وتتمنى كل أسرة يمنية أن يكون لها أبناء أمثالهم، فبفضل تربية وتنشئة والدهم الفاضل على الأخلاق والقيم الحميدة، وعلى حب العلم والتعلم المستمر وتحدي الصعاب وحب الناس والتواضع والترفع عن الترهات، نشأ هؤلاء الأبناء وغدوا ثماراً يانعة، ناضجة، ناهلة من ينابيع العلم والمعرفة، واغترفت منها لتمنح للآخرين، دون شح أو بخل.

ومن المفارقات العجيبة أن يكون جميع أبناء المغفور له الرائد د. محمد عبده غانم هم أيضاً من الرواد المثقفين والمفكرين في البلاد كأبيهم، فها هو الدكتور قيس غانم، الابن الأكبر، أول يمني يرشح نفسه في الانتخابات الكندية البرلمانية، والدكتورة عزة غانم أول تربوية يمنية متخصصة في تربية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وأول امرأة يمنية تمنح لقب بروفيسور في علم النفس التربوي في مجال الإعاقة، وقد ألفت عدداً من الكتب في هذا المجال، وهي أيضاً قبل ذلك أول امرأة يمنية جامعية تشغل منصب مديرة لمدرسة بنات في اليمن في منتصف ستينيات القرن المنصرم وذلك في المستعمرة عدن، وكانت أول امرأة عميدة لكلية التربية في جامعة صنعاء عام 1992، ومن المصادفات أن والدها كان أيضاً أول عميد لذات الكلية، كما أنه أول يمني في تاريخ اليمن ينال رتبة بروفيسور، وللدكتورة عزة الشرف في تأسيس مدرسة نموذجية في صنعاء (مدرسة آزال النموذجية). أما الدكتور شهاب غانم فهو واحد من المترجمين العالميين البارزين للشعر العربي المعاصر (من العربية إلى الإنجليزية والعكس)، والدكتور نزار غانم منشئ أول مركز طبي يقدم العلاج المجاني للمبدعين اليمنيين في حقل الثقافة والإعلام والأدب، وأخيراً الدكتور عصام غانم الحائز على شهادات جامعية في القانون والإدارة، ويعمل حالياً مستشاراً قانونياً لإحدى الشركات الخاصة في صنعاء.

وكما غرس الأب في نفوس أبنائه حب الوطن والعلم والمعرفة والأخلاق التي بها يرقى الوطن، غرس فيهم أيضاً حب الشعر ونظمه باللغة العربية الفصحى، وحب الموسيقى، لذا نجد أن نظم الشعر والشغف بالموسيقى هما القاسم المشترك بين أبناء الأديب الفذ الراحل محمد عبده غانم، وما يقدمه الدكتور نزار غانم، الطبيب والأستاذ الجامعي في كلية الطب بجامعة صنعاء، من عزف موسيقي راق على آلة العود وصوت شجي وهو يتغنى بأعذب الألحان اليمنية القديمة والمعاصرة، وتحليلات علمية في مجال الموسيقى يستفيد منها الدارسون والمهتمون، إلا غيض من فيض في علم الموسيقى.

بعد كل ذلك، أليس من الواجب الاحتفاء بهذه الشخصية النادرة، الجليلة، التقية بالشكل اللائق بها؟ فالرجل لم يهتم بنفسه فقط، ولم يجعل اشتغاله واهتمامه بالعلم والأدب والشعر والموسيقى حائلاً دون الاهتمام بفلذات كبده، ولم يغدق عليهم بالمال فيعمي بصيرتهم ويغويهم عن العلم والاستزادة من مناهله، ولم يستغل نفوذه ومركزه الوظيفي ليبسط على حقوق الآخرين ويمنحها أهل بيته.

ويُحكى عن الأديب والمفكر والتربوي الراحل د. محمد عبده غانم أنه كان يجل زوجه أم قيس، رحمها الله وهي ابنة الرائد والمفكر المحامي والإعلامي محمد علي لقمان صاحب جريدة "فتاة الجزيرة". وكما كان يشاركها تربية الأبناء كان أيضاً يأخذ بآرائها دائماً في أمور شتى، منها أيضاً في الشعر، وكثيراً ما كان يغيّر في كلمات قصائده الرائعة التي ينظمها بعد الاستماع لتلك الآراء. وكان، رحمة الله عليه، تقياً نزيهاً، محباً للخير، وموجهاً تربوياً صالحاً؛ فكان يبسط يده للمعوزين، ويأخذ بأيدي الآخرين. وكانت مواقفه راقية ومستنيرة تجاه المرأة، ودعم نضالها في انتزاع حقها في التعليم والعمل، وقد تجلى ذلك من خلال دفعه لزوجه، أم قيس، في مساهمتها في الأعمال الخيرية من خلال الجمعية العدنية للنساء التي تأسست عام 1957، وكانت إحدى العضوات الفاعلات في هذه الجمعية التي لعبت دوراً بارزاً في الحركة النسائية التنويرية في اليمن.

رحم الله الأديب والتربوي والمفكر د. محمد عبده غانم الذي لا زال حياً في قلوبنا وعقولنا ووجداننا، وفي أبنائه الرواد والمثقفين الأجلاء، متمنين ألا تنتهي قافلة التنوير الفكري في رحاب أسرتي غانم ولقمان وغيرهما من الأسر الكريمة التي، وعلى مدى عقود طويلة من الزمن، كانت منارا للفكر والثقافة والتربية والتعليم في عدن، لتمتد إلى أرجاء اليمن كله، وأن يواصل الأحفاد المسير، فاليمن بحاجة إلى شعلة التنوير المضاءة دوماً.

ملاحظة أخيرة: الفنانة الصاعدة هدى هاشم التي أطربتنا بأغنيتين رائعتين من كلمات الراحل غانم وألحان الفنانين خليل محمد خليل وسالم بامدهف، لطفت جو الحفل التكريمي الفقير.

كنت خارج محافظة عدن حين تلقيت النبأ ساعة وفاته من ابنتي التي هاتفتني حزينة، فهي من المعجبات بفنه بعد أن استمعت يوماً إلى أغانيه في شريط (كاسيت) كان أهداه لي، وقد أخذتها يوماً معي لتتعرف عليه شخصياً، بعد إلحاح منها، لزيارته في مسكنه الكائن في منطقة الصهاريج، حيث كنت أزوره بين الحين والآخر للاطمئنان والسؤال عليه، وأحياناً كنا نتبادل التواصل عبر الهاتف.

كانت زيارتي الأولى للفنان المبدع خليل محمد خليل في بيته عام 1998، بعد أخذي موعدا معه لإجراء لقاء صحفي معه خاص لمجلة "الجديدة" التي كنت أكتب فيها. وكان ذلك اللقاء خاتمة الكتابة لهذه المجلة السعودية التي كانت تصدر في العاصمة البريطانية، لندن، ذلك أنها -كما يبدو- أفلست ولم يعد لها وجود. المهم، أنني كنت أشعر بسعادة غامرة وأنا ألتقي بهذه القامة الفنية الرائعة في الإبداع الفني الغنائي وفي التعامل الإنساني الجم وفي دماثة الأخلاق وقمة التواضع.

لم أكن أتوقع أن تكون حياة هذه القامة الكبيرة بهذه البساطة من العيش، ولا أن يكون هو شخصياً بهذه البساطة أيضاً في التعامل مع الآخرين. إذ كان يخيّل لي، وأنا في طريقي إلى بيته الوحيد الذي يمتلكه منذ عقود طويلة، والمكون من طابقين ودور أرضي، أنني سأقابل رجلاً متجهم الوجه، فظاً، غليظاً، الحسنة الوحيدة أنه مطرب. وكانت هذه الأفكار باغتتني لعلمي بتاريخه الوظيفي، حيث كان الرجل عسكرياً في نهاية العقد الرابع من القرن المنصرم؛ ومنح رتبة ملازم أول، وابتعثته سلطات الاحتلال لتلقي العديد من الدورات التدريبية، في نيروبي بكينيا، ولندن، رقي بعدها إلى رتبة نقيب وعين سجاناً في السجن المركزي بعدن، ثم ابتعث مرة أخرى إلى لندن للاطلاع على أحوال السجون فيها (ذكورا وإناثا) عاد بعدها بشهادة معمدة من وزير المستعمرات البريطاني حينها؛ فعين بمنصب كبير السجانين ثم رقي إلى رتبة رائد وصار أول عربي يتولى منصب مدير عام سجن في المستعمرة عدن.

لكن كل مخاوفي تبددت حال استقباله بنفسه لي، مرحباً بي بكل أدب وتواضع، وابتسامة عريضة تضفي على محياه الهادئ البهي، مفسحاً لي الطريق في الممر المؤدي إلى غرفة صغيرة فيها عدد من الكراسي القديمة الصنع (يبدو عليها ذلك من طرازها)، بيد أنها تحتفظ برونقها وبعبق تاريخ عدن الجميل. وكانت الصور المعلقة على الجدران خير شاهد على تاريخ الفنان الراحل المبدع خليل محمد خليل، وهي تحكي عن محطات تاريخية في حياة مؤسس ندوة الموسيقى العدنية واللون الغنائي العدني العذب كعذوبة مائها، الدافئ كدفء شمسها.

التقط جهاز التسجيل الصغير الذي كان يرافقني دائماً مع آلة التصوير (الفوتوغرافية) حديثه الشجي والشيق الطويل، تارة كان ردوداً على أسئلتي، وتارة كان إضافات ضافية منه على بعض ما ورد في حديثه للتأكيد. حملتني قصة حياته الطويلة ومحطاتها المفعمة بالذكريات الجميلة على أجنحة مخملية إلى زمن الإبداع الفني والأدبي والفكري والصحفي.. زمن التماهي مع جمال الطبيعة؛ فأبدع الشعراء أيما إبداع في التغني للصباح والزهور والطيور والمطر والسماء الصافية والبحر وساحل أبين وعشاق معبده، وصدحت أعذب الألحان من أوتار فناني ذلك العصر الذين ترنمت حناجرهم الذهبية بها.. زمن الحب العذري، النقي، والود الجميل، ودلع المحبين وخصامهم الجميل، وحلاوة العودة إلى عهودهم.. زمن عشق النضال من أجل الحرية والتحرر من عبودية الاستعمار الأجنبي، وشحذ همم أبناء الشعب ضد وجوده.. زمن.. لا أعتقده يتكرر.

فتح الراحل خليل صدره وتحدث كثيراً معي.. عن وصول والده التاجر الحاج محمد أحمد خليل من مصر إلى ميناء عدن الأول، صبرة، بعد أن رست سفينته التجارية على الشاطئ. ولكنه لم يكن يعلم أن من تقذفه أمواج البحر إلى مدينة عدن وتطأ قدماه أرضها يصاب بسحر جمالها، وتفتنه شطآنها، وتصهره شمسها المشعة، فتذوب روحه في روح المدينة التي لا يفكر بعدها في مدينة أخرى سواها. وعندما استقر به المقام في عدن تزوج الحاج محمد خليل من إحدى بنات المدينة لتنجب له عدداً من الأبناء والبنات، كان أحدهم فناننا المبدع خليل.

كان والد الفنان خليل محمد خليل محباً للغناء والطرب، إلى جانب اشتغاله بالسفر والتجارة، وكان دائماً يداعب أوتار عوده الذي يرافقه في رحلاته التجارية، ويغني من ألحانه وألحان غيره من فناني عصره. وقد ورث فناننا خليل عن أبيه شغفه وولعه بالغناء والطرب، رغم اشتغاله في السلك العسكري الذي تركه بسبب مصادمة بينه وبين أحد المسؤولين البريطانيين، الذي قام بتلفيق تهمة له بالتسبب بوفاة أحد السجناء، فزج بخليل السجن، لكن المحاكمة أظهرت براءته، فكانت تلك آخر صلة له بهذه الوظيفة، فقدم استقالته منها رافضا العودة إليها رغم الإلحاح البريطاني. وقد أخبرني، رحمة الله عليه، بأن البريطانيين لم يشعروا بالارتياح منه، حيث اكتشفوا أنه كان يساعد المسجونين الفقراء والمظلومين بتوصيل رسائل وطعام لهم دون أن تمر على المفتش.

وتفرغ الراحل بعدها للغناء، إلى جانب اشتغاله بالترجمة، ليستطيع أن يقتات منها ويعيل أسرته الكبيرة. وفي السبعينيات عمل في قسم المعاشات في السفارة البريطانية حتى عام 1990.

لم يكن الفنان خليل يخفي امتنانه لإذاعة بي بي سي (هيئة الإذاعة البريطانية) إذ أسهمت بشكل كبير في بروزه وبزوغ نجمه الفني، بتسجيل أغانيه أوائل الستينيات، وبعدها في إذاعة جيبوتي.

اتهم الفنان الكبير عام 1994 فناناً يهودياً بسرقة أغنيته "حرام عليك تقفل الشباك"، وقال إن الفنان اشتهر بسببها. كان ذلك من جملة أشياء يحتفظ بها في أرشيفه الخاص مع حفيده خليل. وقد أظهر مؤسس الأغنية العدنية حزناً شديداً، وطالب جهات الاختصاص في الدولة "بحماية الأغنية من السرقة والسطو"، إلا أن جهات الاختصاص في بلادنا مشغولة عن إبداعات ومبدعي اليمن في أمورها الخاصة، ولا يهمها نصب أو رفع أو ضرب أو قسمة حقوقهم، والله يكون في العون.

نم قرير العين أيها الفنان الإنسان العظيم خليل، وليبق فنك شاهداً على العصر الجميل الذي أسهمت في بنائه وإرساء قواعده، وإن حاول، ولا زال هناك من يحاول، سرقة أعمالك، إلا أن بصماتك محفورة في وجداننا وستبقى على مر الزمن، وهكذا بالنسبة لرفاق دربك المرشدي وبن سعد وأحمد قاسم والزيدي وعمر غابة ويوسف أحمد سالم والعطروش وطارش وغيرهم من الفنانين المبدعين الذين بذلوا كل جهودهم من أجل الفن الأصيل الذي يسمو بالروح ويرتقي بها.

● خليل محمد خليل

● الكاتبة مع الفنان خليل

الاربعاء 30 صفر 1430هـ الموافق 25 فبراير 2009 العدد (185)
Wed. 30/2/1430 - 25 February 2009

قصيدة حضرموت

عبدالعزيز المقالح

-1-

لم أَزُرْهَا
ولم أرها وهي طافيةٌ
بَيْدَ أنيِّ سمعتُ أنين الصورْ
حضرموت التي نبتتْ في الضلوع
كما نبتتْ في حنايا التراب الشجر.

○ ○ ○

آه...
سيدتي حضرموت
لكِ المجدُ والحبُ
والكبرياء.
لأبنائكِ الطيِّبين السلام
لواديكِ
للمدنِ المستحمَّة بالشمسِ
للشهداءِ السلام،
وللأوفياءِ الذين على عهدهم
كالشموس يضيئون هذا النشيد
الذي حفرته القرون:
"دمّون إنَّا معشر يمانونْ
وإننا لأهلنا مُحِبُونْ"
المحبة في دمنا
تتوهج يا حضرموت.
المكلا وصنعاء
أختان عند السرور
وحين يلوح الخطر.

-2-

كنتُ أقرأ حزني وحزن البلاد
بوجه حفيدي الذي
خوفُه كان أكبرَ منه
وأكبرَ منّي،
ونحن نرى الثكنات البيوت، المتاريس
تنهار من غير حرب
وكل جميل على الأرض ينهار في لحظةٍ
ويموت
الفراشاتُ ، والعشبُ
حتى التراب يموت
ولا يسمع الناس لوعتَهُ

والفضاءُ يغيم،
يغيب
وتبدو السماء وقد فقدت في الظلام
توازنها المنتظرْ.

-3-

بكى صاحبي
حين أدرك "دمّون" يغرق
يوشك أن يطمس الغَمْرُ
ما يعجز الريح عن محوه من هوى لا يريم
وما حفظته الصخور من الكلمات الطرية
والأغنيات الشجية
يا للردى!
صاحبي حين عاد إلى دارهِ
لا يحاول ملكاً
ولا يشتهي سدة الحكم
لكنه عاد من آخر الحزن
يلقي على قبر "هود" تحيته ويبث أساه:
السلام على قبر "هود" الذي جرفته المياه
وعادتْ به مثخناً.
السلام على مدن تحت جلدي تعيش
وتشرب قهوتَها في سلامْ!

-4-

حضرموت،
الغيوم التي رافقت كل زوارها
يوم كانت كما الماء شفّافةً وملونةً
كيف نامتْ، وغامتْ
وكيف ارتدتْ ثوب ليلٍ بهيم
وألقتْ من البحر أحمالَها
لم تدع في الطريق إلى الموت "حَوْراً"
ولم تبق "صَفصافة"
دافئاً كان وردُ المدينة
كانت سفوحُ الجبال كعادتها
في الخريف تغني
وتجمع قبل الغروب العصافير
جاء الضباب
وجاء العبابُ
ولا عاصم اليوم يا حضرموت من الماء
لا حذرٌ
حين لاتَ الحذرْ!

-5-

كان حزن اليمانين يصعد
والضوء يهبط
كان المحيطُ يلبي نداءَ الأعاصير
والموتُ يحمل أشلاءَ كل الأحبةِ
من بشرٍ،
ونخيلٍ
ونحلٍ
ويحمل حتى التراب،
القرى،
آه تلك القصائد
غارقةٌ في رحاب الحقول
اختفت
أكلتها الأعاصير
عادت كما الأرض عاريةً
وبلاقعَ
تعزف فيها الرياح تراجيديا الموت
تقرأ فيها بكاء الحجر.

-6-

حضرموت
الفتاةُ التي شاخ من حولها البحرُ
والصخرُ
عذراءُ فاتنةٌ
آه
واحسرتاه
أتاها العدو من البحر
أمطرها وابلٌ من مياهٍ
أقول لكم:
هل تخون المياه الحدائقَ
تصعد نافرةً كخيولٍ بلا رَسَنٍ
ثم تخرج من حدقاتِ البيوتِ
أقول لكم:
هل يخون المطر؟

-7-

في العراءِ
نصبنا خيامَ قصائدنا
واتّكأنا على قلقِ الذكريات
وكانت قوافلُ منَ أهلنا
تعبر المدنَ الخاويات
وتأوي إلى جبلٍ لم يعد
يعصم الرملَ منَ نفسه
بعد أن غسلته العواصفُ
من صوتهِ وشذاه
ومن آخر الصلواتْ.
كانت الشمس مذعورةً
والسماء ملبدةً
والعصافير تهرب
تنقر جدران روحي
ومن خوفها
تتقرى الأثرْ.

-8-

حضرموتُ
كأغنيةٍ
من أعالي الزمان هبطتِ
ومنذ صباح اللغات صعدتِ
وكان أمرؤ القيس حادي النجوم
ابنك البكرَ
فوق هضابك أزهر بستانُهُ
في رعاية غزلانك استوتِ الكلمات
وكان له في رحابك خمرٌ وأمر
وكان شتاءٌ وصيف
ألا تذكرين عشياتهِ
وأغاني صباه
و"دمّون" هذا الذي يملأ الأرض
عشقاً ، وشعراً
ويركض في فلوات القصائد
أسطورةٌ .
لا تمل السفرْ.

-9-

حضرموت
أيا لغة الحب
لو أنه قد أتاك العدو بأجنادهِ
وأحاطك براً وبحراً
لكنا فديناك
لكنه جاء في ثوب عاصفةٍ لاتُرَدّ
وحاطمةٍ لا تقاوم
لا تحزني
حضرموت انهضي
ثم كوني كما تشتهين
أُخرجي من تراب الفجيعة
عودي كما كنت أُمّ الرجال
سيدة الصحو والنحل
والعسل الدوعني .
أنتِ ماء الأغاني.
وصبح الوتر.

■ تنشر بالتزامن مع مجلة «غيمان»

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 30 صفر 1430هـ الموافق 25 فبراير 2009 العدد (185) Wed. 30/2/1430 - 25 February 2009

المرأة باعتبارها «ثروة حيوانية» ينبغي الحفاظ عليها، وتصديرها «من صف سادس ابتدائي» مباشرة الى المستهلك..

«المقطوبين بالله!»

فكري قاسم
fekry19@hotmail.com

هيا اسمعوا لكم «أخونا الحزمي».

قلكم إن تحديد سن قانونية لزواج الفتاة فيه -بما معناه- إيذاء لشرعية زواج النبي الكريم من «عائشة» ابنة الـ8سنوات!

شخصيا لا أعتقد أن إنسانا بعظمة سيد البشرية سيدخل على «طفلة»، خصوصا وأنه النبي الذي جاء ليتمم مكارم الأخلاق.

ولنفترض مثلا أن النبي (ص) تزوج «عائشة» لحكمة إلهية وعمرها 8سنوات.

ليات لنا النائب «الحزمي» الآن بإنسان «نبي».

وملعون اللي ما يزوجه بابنة أخي اللي عادها تدرس في الروضة!

بصراحة، مُش عارف ليش الجماعة «مُفرحين» بسيرة تبدو كما لو أنها «مشوهة عمدا» حتى تجعل مسألة الزواج من «نونو» كما عقيدة ينبغي القتال من أجلها!

الأغرب من ذلك كله أن أخينا العارف بالله «الحزمي»، مع كثير احترامي له، يبدو وهو يدافع، وبضراوة، عن بقاء السن الطبيعية لزواج الفتاة 12سنة -احتراما لسنة النبي حد قوله- كما لو أنه كان الشاهد الأول في وثيقة عقد نكاحه (ص) من عائشة ابنة الـ8 سنوات رضوان الله عليها!

في اعتقادي إن الإسلام الحنيف الذي بدأ في قريش آنذاك، لم يشرع سنا معينة لزواج الفتيات، ليس لأنه لم تكن توجد مدارس يمكن الالتحاق بها آنذاك لتنظيم حياة الأسرة.

ليس هذا هو السبب الرئيس، بل لأن الزواج من «طفلة» مع بداية ظهور الإسلام لم يكن يعني أكثر من كونه حالة تطور من مرحلة «وأد البنات» إلى تزويجهن باكرا خلاصا من وهم العار.

غير أن العار الأكبر الآن هو أن يتراجع برلمان يمثل الشعب اليمني سنة 2009، ويقر مادة قانونية من شأنها أن تعيدنا -مهرولين- إلى قريش.

لماذا يريدون للإسلام أن يغدو بلا عقل؟

«لقد انتهت علاقة الإسلام بالسماء منذ أن انتهت مرحلة الوحي، وجاءت من بعده مرحلة العقل» طبقا للصافي سعيد.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يعرف جيدا أن حد السارق في الشرع قطع اليد. لكنه في موسم قحط استخدم العقل الذي كرمه به الله، ولم يطبق الحد على سارق افترض حسنا أنه جائع.

الواضح، من خلال شواهد عديدة، أن ثلة من الفحول «بارك الله فيهم» لا ينظرون للمرأة إلا باعتبارها ثروة حيوانية ينبغي الحفاظ عليها وتسويقها باكرا -من صف سادس- مباشرة إلى المستهلك...!

الجماعة بالصلاة على النبي «مقطوبيين»، ومافيش لديهم وقت يمكن إضاعته بخزعبلات كالتعليم والنضج والاعتداد بالنفس.

إنهم ينافحون وببسالة من أجل أن ترتفع راية الإسلام(!) ويصوت برلمان الـ301 نائب لصالح مادة الـ12 سنة كسن قانونية لزواج الفتاة.

إن الموافقة على مادة شهوانية كتلك تعني ببساطة أننا نقر قانونا يمكننا كيمنيين أن نحصد كأس العالم في «نكاح منتخب الناشئات تحت سن الـ12 سنة».

ومبروك لليمن وللإسلام هذا النصر المؤزر، زر، زررررر!

إنني الآن لا أسخر من أحد أو أتهكم. كما وإنني لا أتكلم عن مسألة فقهية قدر ما أتحدث عن العقل.

كما وإنني في الوقت نفسه أتخيل، مثلا، كيف أن أختي الصغيرة جالسة بأمان الله جوار التلفاز تشاهد مسلسل الأطفال «عدنان ولينا»، وفجأة تنط لها شريعة آية الله الحزمي و«قيام يا بنت، جالك عريس»!

إن لم يخجل العريس من نفسه وهو ينافح من أجل مادة تشرع للرجل أن يتزوج طفلة.. سيكون عليه في أقل تقدير، أن يخجل من «القبطان نامق» وهو ينظر الى «لينا» كطفلة، مثل ابنته الصغيرة تماما.

(عدنان ولينا ونامق) شخصيات من كرتون. والمرأة، يا مشائخنا الكرام، من دم ولحم.

وليتخيل أحدكم أيضا شكل طفلة ستتزوج وفقا للشريعة حق «أبو 12».

لابد أن أهلها، طبعا، سيوزعون دعوات زفاف مذيلة في آخرها بعبارة «ممنوع اصطحاب الأطفال» أو «جنة الأطفال منازلهم».

لعلها (العروس) وهي تقرأ تلك العبارة، ستشعر بأنها المعنية بذلك.

لكن الفحول لم يمهلوها، ومنحوها سريعا بطاقة التأهل للسرير، لتبدأ من بعد ذلك تصفيات النهايات الحزينة واللئيمة والمؤلمة.

وألف ألف مبروك يا.. نونو.

لا تعليم ستحظى به (وهل هم يحترمون التعليم من أصله؟)، ولا صحة جيدة، ولا إنجاب آمن، ولا بناء أسرة قويمة ومتوازنة، ولا إحساس طبيعي بمراحل الحياة (الطفولة، المراهقة، الشباب، النضج، الشيخوخة).

إذ إن كل تلك المراحل العمرية تهدر، وبتذكرة واحدة!

كل الذي سيجنيه المجتمع من قانون «أبو 12» أن المرأة اليمنية ستعيش حياتها، بفضل أخينا العارف بالله «الحزمي» ومناصريه الأجلاء، مجرد كتلة سواد تتجه، بمنتهى الوداعة كما هي عادتها، إلى صناديق الاقتراع، وتنتخب نفس أولئك الذين «كرتنوها» وجعلوها عبوة جاهزة للتصدير إلى جنة الفردوس، وهم إلى قبة البرلمان.

الإسلام وكل الديانات السماوية جاءت من أجل حياة وكرامة الإنسان.

ببد أن ثلة من أولئك الذين يبحثون، كما العميان، عن موقع متقدم للإسلام بين الأمم، لم يقدموا لهذا الإسلام الذي جاء لإعلاء شأن العقل، غير بناء ترسانة قوية من العمى الذهني، ونافورة من الشهوات المتسربلة تحت رداء الفضيلة وحراسة الأخلاق!

المشكلة أنهم، وبالرغم من كثر انشغالهم بالمرأة وقضايا احترام المرأة باعتبارها، فقط، مجرد شريك معاشرة.. إلا أنهم لم يخترعوا من أجل هذه المرأة أي شيء. أي شيء.

وحتى «الفوط الصحية» اخترعها الغرب الكافر والوسخ! واكتفوا هم باختراع خلطة العريس.

قريش انتهت يا خلق الله. نحن الآن في القرن الحادي والعشرين.

لكن ثلة من هؤلاء لم يغادروا قريش. ولن يغادروها إطلاقا لأنهم أصلا يفتقرون لأية موهبة تمكنهم من فعل ذلك، أو تجعلهم ينفذون بسلطان العلم إلى أقطار السماوات والأرض كما يدعونا إلى ذلك القرآن الكريم.

هؤلاء من خلال تمترسهم وراء ضباب القديم لا يظهرون أنفسهم إلا كونهم دعاة دين كسالى. وما يصوغه الآخرون بشكل واضح، يعيدون صياغته عبر التأويل.

الأفدح من ذلك أنهم، دون إدراك في الغالب، يحطمون قدسية القرآن الكريم كمنهاج يدعو للتفكير والتدبر، لصالح دفاعهم المستميت عن قدسية فقههم الواقف حتى اللحظة عند بوابة يثرب.

يا الله أين نحن؟

يا الله، أعرف جيدا أن بعضهم «سيرطعني» بعد هذا فتوى تكفير أرض أرض.

لابأس، أنت رب الأرض ورب السماء.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

أغرب من الشيطان

«ما غريب إلا الشيطان»، ومعظم الضالعين في استغراب ما يصدر عن أجهزة «النظام» من قرارات وإجراءات على شاكلة ما طالعتنا به الصحافة مؤخراً حين أفادت بأن القضاء اليمني أصدر حكماً «غريباً» بتبرئة الصحيفة التي اقترفت الاغتيال الرمزي والاجتماعي بحق الزميلين حافظ البكاري، ورحمة حجيرة، من خلال ممارسة القذف والتشهير في صحيفة تمولها الدولة.

ولا غريب إلا من استغرب ما صدر عن وزير الداخلية حينما استدعى قاعدة «رأس برأس» يساوي بين الدكتور درهم القدسي والعجوز الثمانيني الذي وافاه أجله على إثر عملية جراحية، أو حينما وصف من اعتصموا للمطالبة بتسليم قتلة الدكتور درهم إلى العدالة بقوله: «إنها غوغائية، مناطقية و...الخ».

ولا أغرب من الشيطان إلا أولئك الذين مازالوا يستحضرون السوابق ويعيدون استعراض قائمة القتلى من أبناء «اليمن السافل» على يد قتلة من «اليمن الاعلى»، ويستعيدون أسماء الدكتور الحمزة، والرعوي، والحبيشي، والقائمة مفتوحة، وجهنم لا تشبع، فهي شرهة للمزيد، وتقطع الشواهد بأن المسلسل الدموي صار أكثر عنفواناً وكثافة وجهنمية.

والغريب أننا لم نكف عن الغربة وعن رثاء «الدولة» وكأنها كانت قد سجلت الحضور ثم غابت من غير عذر. وسوف نظل غرباء كتب علينا الانفجار في المكان لأننا لم نستطع الاقلاع في الزمان، وذلك هو شأن المحروم من العين الناقدة لما يحدث في بلاد لم تقف على عتبة الدولة الحديثة إلا بموجب حالة ذهنية، وتعريفة أيديولوجية.

وهكذا تؤكد الوقائع العنيدة على هيمنة قوى المجتمع التقليدي التي لا ترفض الجديد فحسب، بل تمسخ ما تستعيره منه، وهي تكتفي بالاستعارات المجهرية لشكليات الحداثة لتعزز أكثر البنى تقليدية وتخلفاً بأطر وأدوات جديدة، منها البرلمان والشرطة والجيش والقضاء، وتلك هي عين الكارثة بالنسبة للمعارضين الذين صدقوا بجدية المؤسسات الشكلية واعتقدوا أنها تقصد ما تقول، ولم يلتفتوا إلى خلطهم بين سلطة الشوكة العصبية المهيمنة، و«الدولة»، وصدقوا أيضاً أن مسميات: الجمهورية والحكومة والبرلمان، تعني هي الاخرى ما تقول، رغم أنها لم تفارق السياق البلاغي العربي الذي درج على وصف الاعمى بـ البصير، وما إلى ذلك.

وفي الأثناء تكرست سلطة الشوكة العصبية. ولم يكن بمستغرب أن يصدر القضاء أحكاماً قراقوشية، وأن يتكلم وزير الداخلية بلغة تقطر نرجسية، لأن البدوي لا يخون ما درج عليه من استخفاف وتسفيه وتحقير لـ«الآخر».

واستطرادا فإن هذ السلطة المتأتية من طريق الإغارة والسلب والاغتصاب، كانت، ومازالت، كفيلة بأن تحول الشرطي إلى لص وقاطع طريق، وأن تجعل من القوة حقاً، ومن الجمهورية سلطنة، ومن البلاد ضيعة ومزرعة، ومن البرلمان مسرحاً لعناصر الفلكلور السياسي التهريجي، ومن الوحدة منصة انطلاق للغزو والنهب وطرد «الآخر».

وبمناسبة «الوحدة» يمكن الجزم أن قوة الإيمان بالوحدة لم تكن هي الدافع لاقتحام عدن، وإنما الغنائم والعطايا، وقد مثلت عملية دخول عدن امتداداً طبيعياً لغزوات البدو واجتياحاتهم المدن وإطلاق يد النهب والسلب في الأغراب.

وبما أن رزق القبيلي، البدوي، يقع تحت ظلال رمحه، فإنه لا يؤكد ذاته بغير نفي «الآخر».

وعوداً على بدء، سيظل فعل الاعتراض على ما يحدث «غريباً»، إذا ما ارتهن على تغيير المؤسسات الشكلية الخربة. وليس ثمة أفق يمكن أن ينفتح إذا لم ينعقد الرهان على بناء المجال السياسي على أنقاض كل هذا الخراب وابتداءً من درجة الصفر، فلا خلاص بغير دولة لجميع مواطنيها ومن خلال كسر هذه الحلقة الجهنمية التي تحرق الجميع دونما استثناء، وإن بدت عناوينها الأظهر في الوقت الراهن تفيد باحتدام سجالية ثنائية «اليمن السافل» و«اليمن العالي»، أو الشوافع والزيود!

ذلك أن الحلقة الجهنمية لن تشبع ولن تفرق بين اليمنيين على المستوى المنظور أو البعيد.

طالبوا برفض أي تعديل يسقط مقترح الحكومة بمنع تزويج الفتيات دون سن الـ17

40 من أطفال المدارس في مسيرة لهم أمام البرلمان

■ خاص - «نيوزيمن»:

«زوج مبكر + حمل مبكر = موت»، «17 سنة سن آمن للزواج لا حرام فيه»، «الزواج المبكر يحرمنا من طفولتنا ومن حقنا في التعليم»، شعارات حملها أكثر من 40 طالبا من مدارس العاصمة أمام مجلس النواب، مطالبين برفض «أي تعديل يسقط مقترح الحكومة بمنع تزويج الفتيات دون سن الـ17 الذي كان قد أقره المجلس مطلع الشهر الجاري».

وأكد الأطفال المتظاهرون أن كون سن الزواج دون سن الـ17 يحرمهم من التعليم، ومن طفولتهم وحياتهم.

وطالبوا، في رسالة قدموها إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب، بتثبيت القرار الذي اتخذه المجلس في 11 فبراير الجاري، وبإيجاد آليات واضحة وصارمة لتنفيذه.

وعبر الأطفال في رسالتهم عن سرورهم البالغ بقرار المجلس تحديد السن القانونية للزواج بـ17 سنة، والذي جاء ملبيا لدعوات وتوصيات برلمان الأطفال.

وأملت الرسالة من الجهات المعنية إيجاد آليات واضحة وصارمة لتنفيذ القرار. كما أملت إنجازات جديدة لتعديل القوانين التي تضمن حياة أكثر أمنا ورفاها للأطفال.

من جانبها وجه عدد من المنظمات العاملة في اليمن في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأطفال، المحلية والدولية، في اجتماع لها أمس، رسالة لمجلس النواب، تطالب فيها بالعمل الجاد لتثبيت خطوة تحديد سن الزواج بـ17 عاما، للذكور والإناث، ودعمها بآليات المناصرة المختلفة. ووجهت شكرها لرئيس وأعضاء مجلس النواب، لتصويتهم الإيجابي لصالح القانون في جلستهم التي انعقدت في 11 فبراير 2009، مؤكدة أن هذا القانون هو من إنجازات المجلس التي ستحسب له عبر الأجيال، ومشددة على أياديهم (رئيس وأعضاء البرلمان) في هذا التوجه الحقوقي المراعي لمصلحة الأطفال الفضلى، مهيبة بهم مقاومة أي ضغوط تتجه عكس توجههم التقدمي.

يشار إلى أن تلك المنظمات هي: المدرسة الديمقراطية، المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، منظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، المنتدى الاجتماعي الديمقراطي، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، مبادرة التنمية والتحديث، صحفيات بلا قيود، تحالف وطن، منتدى حوار، اللجنة الوطنية للمرأة، مؤسسة تنمية القيادات الشابة، ومركز اللغات العالمي للفتيات.

كوثر ترسم «لوحة للسماء»

في 152 صفحة ذات قطع صغير، سردت القاصة الشابة كوثر عبدالواحد الشريفي أحلاماً عذبة، وحكت مشاهد إنسانية، ونسجت أطيافاً حية لأحداث ووقائع عالم مليء بالانفعالات والمشاعر المتعددة والمفتوحة تجاه الآخر.. لترسم صوراً محتشدة بالدلالات والأبعاد و«لوحة للسماء» تنطق بمكنون تجارب حياتية غنية بالحس العميق والوجود الفاعل للكاتبة التي لم تتجاوز العقد الثاني. «لوحة السماء» مجموعة قصصية صدرت حديثاً عن مركز عبادي للدراسات والنشر بصنعاء، متضمنة 21 قصة قصيرة مترعة بالرومانسية والوعي، وتحمل روحاً شفافة وطرحاً فنياً يبشر بموهبة تضاف إلى أقلام الإبداع الأدبي.

يذكر أن قصة «لوحة السماء» فازت العام الماضي بالمركز الأول عربياً في مسابقة ثقافية نظمت بدمشق بمشاركة قاصين من دول عربية، وحصلت القاصة كوثر الشريفي على شهادة المرتبة الأولى إضافة إلى مبلغ مالي.